جـامــعـــــة أدرار

كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيةوالعلوم الإسلاميّة

قسم العلوم الإسلاميّة

مذهب ابن الجزري في التواتر وأثره في القراءات القرآنية

مذكرة أعدت لنيل شهادة الماجستير تخصص : دراسات قرآنية

الطالب : محمد أغيات

لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	مكان العمل
الرئس	أ د . محمد اسطنبولي	أستاذ	جامعة أدرار
المقرر	أ د . رابح دفرور	أستاذ	جامعة أدرار
المناقش	أ د . محمد الأمين خلادي	أستاذ	جامعة أدرار
المناقش	أ د . محمد دباغ	أستاذ	جامعة أدرار
المناقش	أ د . حدبي بلخير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أدرار

الموسم الجامعي : 1436/ 1437هـ = 2015 /2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

- إلى سبب وجودي ،وحسن تربيتي، رمز الكرم والعطاء؛ والدي الكريمين ، أسأل الله لهم الثبات والصحة والعافية .
- إلى رمز الوفاء والتفاني؛ زوجتي الفاضلة ، وعائلتها الكريمة.
- إلى رمز البِرّ والأمل ؛ أولادي : عمّار ، عدنان ، هالة وأميمة.
- إلى رمز الإيثار ؛ إخوتي : خديجة ، يوسف ، مصطفى ، نصيرة وعثمان.
- إلى كل أساتذتي وأصدقائي .
- إلى وطني الجزائر أسأل الله أن يحفظه وأن يجعله آمنا مطمئنا وسائر بلاد المسلمين.

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على نعمه الجزيلة ، ومن بينها أن وفقني للنجاح في الماجستير ويسر لي تسجيل هذا الموضوع والبحث فيه ، فأسأله سبحانه تمام النعمة.

كما أتوجه بالشكر إلى :

- أستاذي الدكتور رابح دفرور الذي كان نعم المشرف والموجه ، ومنحني من وقته ،لا أجازيه إلاّ بالدعاء له أن يمده الله بالصحة والعافية والتوفيق لما يحبه ويرضاه.
- الأستاذ الفاضل محمد عبد النبي الذي زودني بالدراسة السابقة .
- الأساتذة المناقشين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقويم اعوجاجها وتسديد أخطائها .
- والدّي وكل شيوخي وأساتذتي الذين أخرجوني من ظلمات الجهل إلى نور العلم.

مقدمة

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد :

فإنّه لماّ أيقن الرعيل الأول من أمة نبينا صلى الله عليه وسلم أنّ سر سعادتهم في الدارين يكمن في كتاب الله عز وجل ، جعلوا همَ َهم في حفظ حروفه، وفَهِم معانيه، وتطبيق أحكامه، وتعليمه وتبليغه لمن بعدهم، ودعوة الناس إليه، فكان أحدهم لا يجاوز عشر آيات حتى يتعلمهن ويعمل بهّن، فهم أهل القرآن حفظاً وتدبرا وعملا، وهم أولوا الألباب، وعلى هذا تقلى الصحابة القرآن عن النبي صلى الله عليهوسلم غضا طريا كما أنزل، ثم نقلوه لمن بعدهم كما سمعوه، فتفرقوا في الأمصار، وكَثُـَر الآخذون عنهم، فصار كل منهم يـَقرأ ويـُقرئ وفق ما تلقى، فتشعبت الطرق وأوجه الأداء، إلى أن جاء عصر التدوين فقام رجال اصطفاهم الله عز وجل لحفظ كتابه، فدونوا كل ما رووه من قراءة عن شيوخهم ، ووضعوا لصحة القراءة ضوابط وأركانا هي : موافقتها للرسم العثماني، والعربية ، إضافة إلى تواترها.

إلاّ أنّ الإمام ابن الجزري رحمه الله (ت833هـ) نهج نهجا وسطا ، خالف فيه الجمهور، وحكم على رأيهم بالجهل، كما خالف مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) الذي اكتفى بصحة سند القراءة ، ولم يضف ابن الجزري رحمه الله لهذه الأركان ركنا جديدا إلاّ ضَبطَها؛ حيث ضبط وقيَّـَد الأول بقوله : ولو بوجه، والثاني بقوله : ولو احتمالا، ولم يعتد بالثالث بل عدل عنه بعد أن تبين له فساده إلى الاكتفاء بصحة سند القراءة مع الشهرة والاستفاضة وتلقي الأمة لها بالقبول ، فارتأيت تسليط الضوء على هذا الركن الأخير، وعلى الثمرة المترتبة عن هذا الخلاف بين الإمام ابن الجزري ومن خالفه في القراءات القرآنية ، ولذا وسمت بحثي بـ : **مذهب ابن الجزري في التواتر وأثره في القراءات القرآنية** .

أسباب اختيار الموضوع :

إنّ وراء اختياري البحث في الموضوع ؛ رغبتي في نيل شرف خدمة كتاب الله تعالى والعيش بين معانيه والتضلع من خلال ذلك فهما وعلما وعملا بكتاب الله عز وجل، وذلك لمـّا رأيت همم زملائي قد قصرت ، ونفوسهم تخوفت البحث في علم القراءات عزمت بعد أن استخرت الله عز وجل طَرْقَ هذا الباب ليس تهوينا مني لهذا الفن بقدر ما هي محاولة اجتهاد مع قلة البضاعة .

بالإضافة إلى أهميته التي تكمن في اتصاله بكلام الله عز وجل بشكل مباشر؛ استمدادا، وتقعيدا وموضوعا، وإذا كان شرف أي فن يقاس بشرف المعلوم منه، فالمعلوم هاهنا هو كتاب الله عز وجل، أشرف الكتب، وأجلها نفعا، وأعظمها قدرا، والذي قال فيه الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء الآية 09]

وروى الإمام البخاري في صحيحه عن أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه في كتاب فضائل القرآن ، باب خيركم من تعلم القرآن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه))

وقال ابن الجزري في طيبته :

وبعد فالإنسان ليس يشرف إلّا بما يحفظه ويعرف

لذاك كان حاملو القرآن أشرف الأمة أولي الإحسان

أضف إلى ذلك أهمية علم القراءات؛ إذ به يصان كتاب الله من التغيير والتحريف، وبه يُرد على شبه المغرضين، وبالمعرفة ما يُقرأ به من كل حرف ثَبت تواتره، وكذا كيفيات الأداء التي صح سندها واشتهرت، كما أنّ به يُعرف عظيم قدر هذه الأمة، وفضلها بهذا الكتاب ، الذي أذِنَ الله بتلاوته على أوجه عدة تخفيفا عليها في تلاوة كتاب ربها ، كما يَسّر لها أحكام دينها ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر 17]

إشكالية البحث:

إنّ المتأمل في مباحث علم القراءات يدرك جهود الإمام ابن الجزري بالنسبة لمن سبقوه، خاصة منهم الإمامين الداني ، والشاطبي ، لا من حيث القراءاتُ الثلاث والطرق الكثيرة المضافة بعد تحقيق سندها واثبات تواترها بالجملة عمليا، وإنّما كذلك من حيث ضبطُه لأركان القراءة الصحيحة ، وعدوله عن ركن التواتر. وهذا ليس تنقيصا من شأن الأولين، لاسيما وأنّ كل منهم وضع لَبِنَات في صرح هذا الفن الشاهق الرصين المحكم .

وبهذا الإدراك والتأمل تتبلور إشكالية مفادها : ما هو موقف ابن الجزري من شرط التواتر في قبول القراءة ؟ وما أثر مذهبه في القراءات القرآنية من خلال كتابه النشر في القراءات العشر؟

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث لإبراز ثمرة الخلاف والإشكالات التي لا حلّ لها إلاّ في منحى الإمام ابن الجزري، والانتصار له علميا وعمليا لا تعصبا، ومحاولة جمع وترتيب بعض ما يتعلق بالموضوع من نقاشات وحوارات في مكان واحد ، يُسهل المأخذ ويُقرِب المطلب .

خطة البحث:

ولقد خصصت لهذا البحث فصلين ،قبلهما مدخل يشمل ثلاث نقاط :

إحداها لترجمة الإمام ابن الجزري ، والثانية للتعريف بكتابه النشر في القراءات العشر وبيان أهميته ؛ لأنّ بحثنا يقوم على استقراء النماذج من هذا الكتاب ، و الثالثة لبحث أركان القراءة الصحيحة المقبولة عنده.

أمّا الفصل الأول فجعلته لدراسة مسألة اشتراط التواتر في قبول القراءات القرآنية دراسة نظرية في ثلاثة مباحث خصصت الأول لتعريف التواتر والشهرة والآحاد وفروق ذلك بين علماء الحديث وعلماء القراءات ،يضاف إليه فروق مهمة لمصطلحات القراءات، لأنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، والمبحث الثاني لمناقشة اشتراط التواتر كركن في قبول القراءة والترجيح بين أقوال الأئمة بعد

عرض مستند كل فريق ، والمبحث الثالث لبحث طرق القراءات عند ابن الجزري ، ضمنته منهج ابن الجزري في انفردات القراء أصحاب الطرق .

أما الفصل الثاني فخصصته لبيان أثر الخلاف بين ابن الجزري والجمهور في القراءات العشر فرشا وأصولا، ما صح من ذلك من طرق النشر ، وما صح من غير طرقه ، في ثلاثة مباحث ؛ خصصت الأول لبيان هذا الأثر في أصول القراءات ، والثاني للأثر في فرش حروف السور، والثالث لأثر ما ثبتت صحته من غير طرق كتاب النشر ، ثم ختمت بخاتمة – أسال الله حسنها – ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج ، واختصرت رموز القراء ، والأصول المعتمدة في النشر في الملحق ، وعنيت بعد ذلك بفهارس وهي :

فهرس الآيات، والأحاديث، وفهرس الأعلام أصحاب الطرق ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

منهج البحث:

لإعداد هذا البحث ودراسته دراسة مستوفية سأعتمد المناهج الآتية :

المنهج التاريخي الاسترادي: في ترجمة الأئمة والأعلام.

المنهج التحليلي: عند مناقشة تعريفات أئمة القراءة للقراءات ،وعند مناقشة أرائهم في أركان القراءة .

المنهج الاستقرائي: عند تتبع المسائل الجزئية والأمثلة (أوجه الأداء)التي اعتبرها ابن الجزري في النشر قراءة صحيحة ، بعد أن ردها غيره بحجة أنها غير متواترة رغم صحة سندها واشتهارها.

وسيرتي في هذا البحث الالتزام بالآتي :

. ضبط الآيات بالشكل وعزوها إلى سورها وذكر أرقمها بما يوافق رواية الإمام ورش عن نافع من طريق أبي يعقوب الأزرق وبعد آي المدني الأخير.

ـ تخريج الأحاديث تخريجا مختصرا.

ـ توثيق النقول وأقوال الأئمة من مظانّها ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

ـ الاهتمام ببيان رموز القراء العشر والرواة عنهم حال انفرادهم واجتماعهم في الشاطبية والطيبة والدرة، بالإضافة إلى بذل الجهد في بيان عدد طرق كل قراءة وكل رواية .

ـ تصحيح ما وقع من تصحيف أو تحريف في كتاب النشر ،وغاية النهاية، معتمدا تحقيق الباحثين.

ـ شرح الغريب والمصطلحات الواردة في النشر وغيره في الهامش.

ـ اعتمادي في استخراج النماذج التي لم تبلغ درجة التواتر على أوجه الخلاف بين الطرق التي ورد فيها إنكار أو تضعيف من بعضهم ، وكذا على انفرادات أصحاب الطرق والكتب ،وأعرضت عن انفرادات القراء العشر والرواة عنهم لأنّنا لا نسلم بأنها لم ترق لدرجة المتواتر في القراءات العشر ، كما أنه لا يلزم من التفرد الشذوذ.

ـ ترجمة الأعلام الذين رأيت الحاجة لذكر تراجمهم باختصار مع الدلالة على مصادرها مع التزام بداية الترجمة بكنية العلم ، والتركيز على أصحاب طرق القراءات.

ـ جمع أقوال الأئمة ومناقشتها مناقشة تقوم على حسن الظن بهم ،والحمل على المحمل الحسن وذلك بعدم التنقيص من قدرهم وفضلهم وجهدهم المنّوه والمعترف به في الأفاق ، وترجيح بعضها على بعض.

الدراسات السابقة :

فمن فضل الله علي وتوفيقه أن وفقني للوقوف والانتفاع بهذه الدراسات :

1. (الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات) للأستاذ الدكتور رابح دفرور، وأصل هذه الرسالة بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأمير بقسنطينة ،قسم الكتاب والسنة ، شعبة القراءات ، وتعتبر هذه الدراسة النواة الأولى لهذا البحث ، حيث طرح هذه الإشكالية بقوة ودافع عنها ، باعتبار أنّ مذهب ابن الجزري يحل إشكالا وهو بعض أثر هذا الخلاف في القراءات ، وما بحثنا إلاّ امتدادا لهذه الفكرة وتوسعة لها.

2 . (القراءات القرآنية والتواتر) للدكتور عبد الحليم قابة، و هو بحث أُعد لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن من كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر، وبحث فيه صاحبه إشكالية تواتر القراءات القرآنية ،من لدن نزول القرآن إلى يوم الناس هذا وبحث مسألة التواتر إجمالا واستوعب الأقوال فيها ، وانتصر لمذهب ابن الجزري ، بل وصحح عنوان الركن الأول لقبول القراءة وعبارته هي: النقل المتواتر أو بسند صحيح مع الاستفاضة والشهرة وتلقي الأمة بالقبول، في حين أنّ بحثنا يقتصر على بحث شرط التواتر كركن من أركان قبول القراءة، وبيان أثر الخلاف بين ابن الجزري ومن خالفه .

3 . (منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول) للدكتور السالم محمد الشنقيطي . وهو أيضا بحث أُعد لنيل درجة الدكتوراه من قسم القرآن وعلومه ، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض سنة 1421هـ الذي بحث فيه بالدراسة والاستقراء منهج ابن الجزري في عدة مسائل منها منهجه في تواتر القراءات ، ومنهجه في الانفردات ، واستفدنا منه في تصحيح ما وقع من تصحيف في كتاب النشر طبعة دار الكتب العلمية والتي صححها الأستاذ علي محمد الضباع رحمه الله .

صعوبات البحث :

لقد واجهتني بعض الصعوبات منها :

. صعوبة الموضوع وخطورته وعدم وضوح معالمه وبداياته ، والخلاف الحاصل في تحديد مفاهيم المصطلحات بين علماء كل فن ، وتحديد نسبة القرابة بين العلوم ، حتى وإن كانت العبرة بمصطلحات أهل كل فن ، فإنّ علوم الشريعة يجذب بعضها بعضا .

ـ كثرة أقول أهل العلم في مسألة التواتر واضطرابها ، مما يورث الحيرة وتحديث النفس بالانصراف عن هذا الفن وتركه لأهله ـ الذين تلقوا تكوينا في هذا التخصص من مرحلة اللسانس ـ لولا رغبتي الملحة لرفع التحدي والوصول إلى نتائج مرضية .

ـ قلة المصادر والمراجع المتخصصة في موضوع الدراسة مما يستلزم جهدا ووقت كبيرا لحل غموض وإشكالات هذا البحث .

وختاما فإنّ ما بذلته في هذا البحث هو جهد المقل، فما كان فيه من صواب فمن فضل الله علي وتوفيقه ، وما كان فيه من زلل أو نقص فهو من قصوري وتفريطي ، وأستغفر الله منه ، وأسأله سبحانه أن يشملنا بعفوه وأن يجعلنا من أهل القرآن وخاصته ، وصلي اللهم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

مدخل

التعريف بالإمام ابن الجزري ، وأركان القراءة الصحيحة

تمهيد : إنّ لمعرفة سيرة وحياة العلماء دور في معرفة مدى تأثرهم وتأثيرهم في مجتمعهم ، وكيف واجهوا المشاق التى اعترضتهم ، وما هي الأسباب التي أوصلتهم لدرجة الاجتهاد والثريَّا ؟ وما هي جهودهم ،وإضافاتهم، وأهم مؤلفاتهم ؟ ،ولِما غيروا أرائهم ؟...هذا ما سنركز عليه في هذا المدخل من خلال بحث حياة الإمام ابن الجزري ، وبيان أهمية كتابه النشر في القراءات العشر، الذي حفظ الله به القراءات، وجدد الله به هذا العلم الشريف وأحياه ،ومعرفة كيف تّم ضبط أركان القراءة الصحيحة من لدنه رحمه الله تعالى.

- **حياة الإمام محمد ابن الجزري** [1]

اسمه ونسبه ونشأته: هو أبو الخير محمد بن محمد بن محمد [2]علي بن يوسف ، الدمشقي ، ثم الشيرازي العُمري الجَزري ، نسبة إلى ابن عمر الذي تنسب إليه الجزيرة ، والجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر ،الواقعة على الحدود السورية التركية شمال الموصل[3]، كان مولده بدمشق ليلة السبت الخامس والعشرون من رمضان سنة751هـ ، بعد صلاة التراويح[4]، وكان عمر والده وقت ولادته ست وعشرين سنة[5]، وترعرع في بيت علم وصلاح ، نشأ أهله على محبة القرآن ، حتى أنّ الدعاء الذي خطر ببال والده عند شرب ماء زمزم هو أن يرزقه الله ولدا من أهل القرآن ، فأجاب الله دعائه ، كيف لا وقد قال الذي لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم : ((ماء زمزم لما

---

[1] وإن كان لوصف الحالة السياسية ، والعلمية تأثيرا كبيرا على حياة الأعلام فإننا لن نتطرق إليها ونكتفي بالإحالة مخافة الإطالة على الكامل في التاريخ لابن الأتير ج9 ص230 ومنهج ابن الجزري ص17

[2] خلافا لصاحب الشذرات الذي ذكر أنه : محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي... انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب . عبد الحي ابن العماد العَكري . تحقيق: محمود الأرناؤوط . دار ابن كثير، دمشق ، بيروت الطبعة: الأولى، 1406 هـ/ 1986 م ج9 ص 298

[3] وينسب إليها الكثير من العلماء منهم بنو الأثير الثلاثة : عز الدين صاحب الكامل ، ومجد الدين صاحب جامع الأصول ، وضياء الدين صاحب النهاية في غريب الحديث ، وأبو طاهر بن مهران الجزري الشافعي المتوفى 577هـ

[4] وهو ما حدثه به والده. انظر غاية النهاية ج2 ص247 ، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع . شمس الدين السخاوي . منشورات دار مكتبة الحياة بيروت . ج9 ص255

[5] وهو ما أثبته ابن الجزي نفسه وبه نرد القصة التي ساقها السخاوي من أن أبا الإمام مكث أربعين سنة لايولد له ... والصحيح أنه حج سنة 748 هـ وشرب من زمزم بنية أن يرزقه الله ذكرا يكون من أهل القرآن . انظر منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول السالم محمد الشنقيطي . الرياض 1421هـ ص 24

شرب له)) [1] بالإضافة إلى أنّ والده كان معلمه الأول ، قراء عليه القرآن وحفظه سنة764 هـ ، وأمّ به الناس في السنة التي تليها وعمره أربعة عشرة سنة ، ومباشرة لهج بالقراءات واشتغل بها على علماء بلده ، وضرب أكباد الإبل من أجل جمع هذا العلم الغزير العزيز.

رحلاته وشيوخه وتلاميذه: لما صدقت حاجة الإمام الجزري لهذا الفن الشريف ، علت همته في طلبه ، وحرص على علو الإسناد، ولذا لم يكتف بما عند علماء بلده الذين أخذ عنهم مثل ، خال جده محمد بن إسماعيل الخباز الذي أجازه، والشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلار، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحان ، والشيخ أحمد بن رجب ؛ وهو والد زين الدين بن رجب، وإنما رحل الرحلات الكثيرة، وتكبّد فيها المشاق ، وتعرض لما تعرض ، من أجل الاستزادة من علم القراءات ، وغيره من العلوم ، فحصل له إدراك هذا العلم وإحكامه ، حتى أنّ كل من أتى بعده كان عالة عليه وعلى كتبه[2]، فكانت أول رحلاته إلى المدينة المنورة ، سنة 768هـ حاجا رفقة والده ، فقرأ بها القراءات على شيخها أبو عبدالله محمد بن صالح بن إسماعيل المتوفى785هـ[3]، ورحلته الثانية كانت لمصر بمفرده، لـّما قفل من الحج في السنة الموالية ، ثم عاد إليها سنة771هـ ، رفقت والده فجمع القراءات بها على الشيخ أبي بكر عبد الله بن الجندي ، والعلامة أبي عبد الله محمد بن الصائغ ، والشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن البغدادي، وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الإسنوي وغيره ، وحاول الرحلة لليمن وغيرها فمنعه والده ، وكثرت من ينتابه للقراءة والأخذ عنه بدمشق ، والتي بها جمع القراءات السبع في ختمة على القاضي أبي يوسف أحمد بن الحسين الكفري الحنفي ،كل هذا وهو لم يتجاوز العشرين ، ثم رحل مرة أخرى إلى مصر سنة788هـ ، مصطحبا معه ابنه الأكبر؛ أبو الفتح [4] ولم يلبث بها مليا وعاد لدمشق

---

[1] أخرجه ابن ماجه في المناسك (3062) وأحمد في المسند (14435) وابن أبي شيبة في المصنف (19467) والبيهقي في السنن الكبرى (9752) من حديث جابر ﷺ وحسنه المنذري في الترغيب (2/ 136) وابن القيم في زاده (4/ 360) وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته رقم5502 ج2 ص966

[2] ويحضرني هنا قول الإمام الخطابي : من صدقت حاجته إلى شيء كثرت مسألته عنه ودام طلبه له حتى يدركه ويحكمه. انظر معالم السنن شرح سنن أبي داود . أبو سليمان حمد بن محمد بالخطابي . المطبعة العلمية حلب . الطبعة: الأولى 1351 هـ /1932 م . ج4 ص289

[3] انظر ترجمته في غاية النهاية ج2 ص155

[4] ذكر السالم الشنقيطي أن هذه الرحلة كانت778هـ فيكون عمر ابنه الذي أخذه معه واستجاز له شيوخه سنة واحدة وهذا لا يصح عقلا والصواب ما أثبتناه ونظنه سبق قلم . انظر منهج ابن الجزري ص27

وبقي فيها لسنة 793هـ ، وفي هذه السنة رجع لمصر ولّما خاف من ظلم السلطان الذي أخذ ماله وحاول سجنه ، خرج منها خائفا يترقب ، وذلك في جمادى الآخر سنة798هـ، راكبا البحر، من الإسكندرية إلى بلاد الروم ، فوصل إلى مدينة بورصة [1]، وبها نزل عند تلميذه : مؤمن بن علي الرومي ، وهو الذي عَـقَّ الملك بايزيد بقدر شيخه وفضله [2]، ممّا أدى به إلى إكرامه وإجلاله ، وغزا معه القسطنطينية في آخر هذه السنة ، فوصف لنا مقدمة جيش الكفار وأنه بلغت ثلاثون ألف ، وبأنّ الملك أمر له بخمسة أسرى يخدمونه لا يعرف أحدهم لغة الآخر[3]، ونشير هنا أنّه لما دخل بلاد الروم لحق به ولده أبو بكر ودّرَس بها وأقرأ وعلّم أولاد السلطان ،ولم يفارقه ولده إلا بعد وقعة تيمورلنك حتى التقيا سنة 828هـ في الحج، ولما رجع الإمام المجاهد ابن الجزري إلى عاصمة ملك بايزيد ؛ بورصة ، بدأ بتأليف كتابه النشر في القراءات العشر، أعظم كتبه، ومكث فيها نحو سبع سنين ؛ إلى أن قُتل بايزيد [4]وكُسرت شوكته خَميعة ومكرا من طرف تيمورلنك[5] ، الذي بدوره أكرم ابن الجزري ، والتمس منه أن يبقى معه في دار ملكه سمرقند[6]، فكان له ما أراد إلى أن توفي الملك في شعبان 807هـ ، وإلى أن أذن ابن تيمورلنك لابن الجزري – بعد أن استأذن منه مرات – بالخروج فخرج ، وفي طريقه مّر ببخارى [7]، وبقي فيها أياما ليتزود أهلها من علمه – وهذا شأن العلماء– وفي شهر صفر سنة 808هـ دخل مدينة هراة [8]، فالتمس منه ملكها وأهلها الإقامة فأجابهم إلى أن سمعوا منه صحيح البخاري ، وقرؤوا عليه مصابيح الإمام البغوي وبعض كتبه، وبعد ذلك بسنة دخل شيراز، مرورا بأصفهان ، فطاب له بها المقام ولم

---

[1] تقع شمال غرب تركيا بين اسطنبول وأنقرة وهي عاصمة الدولة العثمانية قبل فتح القسطنطينية

[2] وذكر في إنباء الغمر بأبناء العمر. أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق: د حسن حبش . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر1389هـ/ 1969م . ج1 ص510 أنه تلميذه شيخ حاجي هو من عرف بايزيد به ، وفي ص 525 ذكر أنه يسمى كامورا موبر ، إلاّ أننا نرجح الأول لأنه قول ابن الجزري نفسه في غايته ج2 ص324

[3] مما يدل على اختلاف بلدانهم ، واتحاد الكفار على قتال المسلمين .

[4] أبو يزيد بن مراد بن علي بن سليمان بن عثمان من أكبر ملوك الإسلام وأكثرهم غزواً للكفار،محبا للعلم ومكرما لأهل القرآن وكان ينكر على ملوك عصره تقاعدهم عن الجهاد وأخذهم المكوس ، وصفه في ابن الجزري : ب الملك العادل المجاهد بايزيد . انظر إنباء الغمر ج 2 ص225 ، وغاية النهاية ج2 ص 249

[5] ملك طاغية أباد البلاد والعباد،وأكثر في الأرض الفساد، ملك العراق ودخل الروم والهند فحارب المسلمين بهما دون الكفار هلك بالقولنج، وأراح الله منه. انظر : إنباء الغمر ج2 ص299

[6] تقع في الحدود الشرقية لأوزباكستان ومعناها قلعة الأرض ، فتحها قتيبة بن مسلم الباهلي

[7] تقع في الحدود الجنوبية لأوزباكستان ، فتحها عبيد الله بن زيادسنة 54هـ

[8] الواقعة شمال غرب أفغانستان تأسست في القرن الرابع قبل الميلاد على يد الاسكندر الأكبر

يغادرها حتى سنة 821هـ ، وفيها رحل إلى البصرة وبقي فيها سنة واحدة ، وفي ربيع الأول من سنة 823هـ وصل إلى المدينة حاجا ، بعد أن تكبد المشاق ، وطوقه الأعراب ، وكادوا أن يقتلوه لولا حفظ الله ، ووجد من يعينه في الرجوع إلى مدينة عُنيزة ، والتي وجد فيها من يكفل سفره للمدينة ، وقد سجل لنا هذه الواقعة في آخر درته التي نظمها في طريق هذه الرحلة ، وأُخْرجت أحسن إخراج رغم كل هذا [1]، ثم قصد مكة في رجب فجاور فيها إلى الحج ، والذي عاد إليه مرة أخرى بعد أربع سنين ،أي في 827هـ وفيها اجتمع بولده أبو الخير بالقاهرة، بعد بَيْنٍ بينهما دام عشرين سنة ، وبعد الحج رحل لليمن تاجرا[2] في أول الربيعين سنة 828هـ، فأكرمه ملكها وسمع منه الحديث ، ووضع عنه ضرائب تجارته، وفي نفس السنة عاد لمكة حاجا من طريق البحر الأحمر، وفيها التقى بولده أبو بكر كما أسلفنا ، ثم سافرا معا إلى القاهرة [3]في أول سنة829هـ ، ثم غادرها إلى دمشق وافترقا هناك ثانية ، فظل أبو بكر بدمشق لتولى وظائف والده التي كانت لأخيه أبو الفتح ، الذي توفي بطاعون سنة 814هـ، وشرح العديد من كتب والده .

وفاته : واصل ابن الجزري رحلته على شيراز، وفيها بقي إلى أن وافته المنية بها في ضحى يوم الجمعة لخمس خلون من ربيع الأول سنة 833هـ. – على الصحيح[4] – بعد حياة عامرة بالعلم والتعليم والتأليف ، والحل والترحال ،وفراق الأهل والأولاد ، وتعويضهم بالشيوخ وطلبة العلم ، والكتب والقلم والمداد ، والتحرير والتدقيق ، فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه الله عن المسلمين خير الجزاء.

---

[1] قال في الدرة وَتَنَظَّمُ الدُّرَّةَ احْسِبْ بِعَدِّهَا ... وَعَامَ أَضَاحِجِّي فَأَحْسِنْ تَقُوُّلَا
غَرِيبَةُ أَوْطَانٍ بِنَجْدٍ نَظَمْتُهَا ... وَظُلْمُ اشْتِغَالِ الْبَالِ وَافٍ وَكَيْفَ لَا
صَلَيْتُ عَنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَزُورِيَ الْـ ... ـقَامَ الشَّرِيفَ الْمُصْطَفَى أَشْرَفَ الْمَلَا
وَطَوَّقَنِي الْأَعْرَابُ بِاللَّيْلِ غَفْلَةً ... فَمَا تَرَكُوا شَيْئًا وَكِدْتُ لأُقْتَلَا
فَأَدْرَكَنِي اللُّطْفُ الْخَفِيُّ وَرَدَّنِي ... عُنَيْزَةَ حَتَّى جَاءَنِي مَنْ تَكَفَّلَا
بِحَمْلِي وَإِيصَالِي لِطَيْبَةَ آمِنًا ... فَيَا رَبِّ بَلِّغْنِي مُرَادِي وَسَهِّلَا .

[2] ولم تكن هذه الرحلة خالية من العلم أيضا

[3] وهذه المرة السادسة التي يدخل فيها مصر

[4] خلافا للحافظ ابن حجر وابن العماد الحنبلي الذين ذكرا أنه توفي في السنة التي بعدها

ومن شيوخه الذي تأثر بهم : أبو الفداء إسماعيل بن كثير المتوفى 774هـ ، الذي أجازه وأذن له بالإفتاء في السنة التي توفي فيها ، وعمره ثلاث وعشرون ، والشيخ عمر بن رسلان البلقيني المتوفى 824هـ الذي أذن له بالإفتاء سنة 775هـ [1]،وضياء الدين القزويني ، الذي أخذ عنه الأصول والمعاني والبيان ، وأجازه وأذن له بالفتوى سنة 778هـ[2].

أما تلامذته الذين قرؤوا عليه وتأثروا به وشرحوا مصنفاته فهم كثيرون منهم بالإضافة لأولاده الذكور والإناث، نجد الشيخ أبو الحسن إبراهيم البقاعي المتوفى858هـ الذي ألف كتاب (القول المفيد في أصول التجويد)، وألف (كفاية القارئ في رواية أبي عمرو)، وأحمد بن أحمد الزبيدي الحنفي المتوفى 893هـ الذي شرح منظومة الدرة ، وأبو القاسم محمد النويري المتوفى 857 الذي شرح طيبة النشر في مجلدين[3].

وأما عن مؤلفاته فهي تزيد عن الثمانين بين المخطوط والمطبوع[4]، أهمها كتاب النشر في القراءات العشر الذي نظمه في طيبة النشر.

- **أهمية كتاب النشر في القراءات العشر**

من المقرر أنّ أي مَؤلَّفٍ يستمد قيمته ومكانته من مكانة مؤلِّفه ، فمؤلف النشر هو الإمام المحقق حافظ علم القراءات ومقرئ المماليك ، محمد ابن الجزري رحمه الله الذي ألف هذا الكتاب بعد اكتمال ونضج عقله ، وبعد طول بحث، وتحصيل، وتحرير، وتحبير، مما أهله أن يحظى بثناء أكابر العلماء كالحافظ ابن حجر، والسخاوي ، وابن العماد، والسيوطي ،والشوكاني ، والمتولي وغيرهم[5] ممن أجمعوا على الاعتراف له بالفضل ، والبروز، والإمامة في القراءات ، والتفرد بعلو الرواية ، والعلم بالرجال والجرح والتعديل .

---

[1] انظر ترجمته في إنباء الغمر ج3 ص259

[2] وشيوخه كثيرون تركنا جلهم بغية الاختصار انظر غاية النهاية ج2 ص 248 وما بعدها

[3] انظر ترجمتهم على الترتيب في: الضوء اللامع ج1 ص101 ، ص214 ، ج4 ص241 ، ج9 ص 246

[4] انظر مؤلفات ابن الجزري في : الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات . وهي رسالة دكتوراه للدكتور : رابح دفرور . جامعة الأمير قسنطينة 2003م ص 448 ، وشيخ القراء الإمام ابن الجزري . د محمد مطيع الحافظ . دار الفكر بيروت ، دمشق . الطبعة : الأولى 1416 هـ / 1995م .ص 23

[5] ينظر ثناء العلماء على ابن الجزري في : إنباء الغمر ج3 ص467 ، وشذرات الذهب ج9 ص298، والضوء اللامع ج9 ص258 ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ محمد بن علي الشوكاني . دار المعرفة بيروت .ج2 ص259

ومنه تكون لكتابه النشر مكانة علمية بين العلماء تكمن في:

1. اشتماله على القراءات المتواترة رواية وإسنادا ودراية، ويبدو هذا بجلاء عند استدراكه على كثير من كبار مؤلفي الكتب كالهذلي وأبو عمرو الداني، والقاضي أبو العلاء ، وابن شريح[1].

2. اعتباره المصدر الأول المعول عليه لتوثيق قراءة أي حرف، من حيث الصحةُ والشذوذُ ، من طرف الباحثين والعلماء في القراءات [2].

3. تنوع مصادره وموارده والتي بلغت ثلاث وستين كتابا ، في القراءات المتعددة إسنادا ومتنا ، إذا ما عددنا شروح الشاطبية الستة ، والتي تحرر من مجموعها ألف طريق إلاّ قليلا ، ولم يذكر فيه ابن الجزري إلاّمن ثبتت عدالته ، ولقيّه لمن أخذ عنه القراءة ، والغاية من التزام هذين الشرطين الذين في علم القراءات [3]هو :

حفظ القراءات القرآنية من الخلط والتركيب [4].

ويتفرع عن هذا :

اعتماده على مصادر مفقودة كـ (الروضة) للطلمنكي ، و (القاصد) للقرطبي و (الهداية) للمهدوي ، و (الإرشاد) لابن غلبون ، فغدا مصدرا بديلا لها[5].

4. حسم الخلاف في مسألة القراءات الثلاث هل هي متواترة أم لا؟ فبالنشر أضحت معتمدة عند جميع المسلمين في المشرق والمغرب بما رزقه الله من القبول عند الناس.

5. احتوى على تعليل وتوجيه بعض القراءات[6].

6بيّن لنا اختيارات المؤلف في المسائل المختلف فيها [7].

---

[1] ومن أمثلة هذه الاستدراكات في النشر ج1 في الصفحات 149 ، 278،283، 293، 388...

[2] انظر منهج ابن الجزري ص4

[3] وإن سبقه إليهما البخاري في علم الحديث

[4] انظر منهج ابن الجزري ص5

[5] انظر إتحاف البررة ... دراسة وتحقيق الجار الله ج1 ص17

[6] ومثال ذلك في النشر ج2 ص280 ، عند قوله : واتفقوا على فتح السين... واتفقوا على إثبات من قبل تحتها ....

[7] انظر مثلا النشر ج1 ص291 ، 304 ، 383

7ـ وتبرز أهميته في إيضاح ما يقرأ به مما لا يقرأ به ، وذلك لاشتمال التيسير والشاطبية على أوجهٍ وأحرفٍ غير مقروءٍ بها إمّا لانقطاع سندها ، أو لخروجها عن طرقهما ، أو لعدم اشتهرها [1] .

قال الإمام ابن الجزري وهو يصف جهده في كتاب النشر ويبين مناقبه لنا ومكانته وذلك بعد سرده للقراء العشر ورواتهم العشرين وطرقهم الثمانين:

وجمعتها في كتاب يرجع إليه، وسِفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفا إلا ذكرته، ولا خُلْفاً إلاّ أثبته، ولا إشكالا إلا بيّنته وأوضحتُه، ولا بعيدا إلا قرَّبته، ولا مفقًّا إلاّ جمعتهُ ورتّبتهُ، منبها على ما صح عنهم وشذَّ، وما انفرد به منفردَ وفذّ، ملتزما للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح، معتبرا للمتابعات والشواهد[2]، رافعا إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع بين طرق [3]الشرق والغرب، فروَّى الوارِدَ والصادَر بالْغَرَب[4]، وانفرد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما في الشاطبية والتيسير؛ لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقا،[5] وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقا تحقيقا، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد ذخرت [6] له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حي بالنشر.[7]

---

[1] انظر إتحاف البررة ... دراسة وتحقيق الجار الله ج1 ص16

[2] الاعتبار والمتابعات والشواهد ، ثلاثة مصطلحات في مصطلح الحديث ومعنى الأول : البحث عما يرويه الراوي لمعرفة ما إذا كان قد انفرد به أم لا ، فإن شاركه من يعتبر حديثه سُمى تابعا ، وإن روي معناه من طريق آخر سُمي شاهدا ، وإلاّ سمي فردا . انظر : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير . أحمد محمد شاكر . دار الآثار القاهرة . الطبعة الأولى 1423هـ /2002م ص58

[3] في النشر (جمع طرق بين الشرق ...) وهو تحريف انظر منهج ابن الجزري ص462

[4] الغرب : الدَّلْو العظيمة . انظر تاج العروس من جواهر القاموس . مرتضى، الزَّبيدي . تحقيق: مجموعة من المحققين . دار الهداية .: مادة غرب ج3 ص458

[5] الصواب 15 طريقا لأن الذي في التيسير والشاطبية عن شعبة طريقان . انظر التيسير في القراءات السبع . أبو عمرو الداني . تحقيق: اوتو تريزل . دار الكتاب العربي بيروت . الطبعة: الثانية 1404هـ/ 1984م . ص14

[6] في طبعة دار الكتب العلمية بالدال المهملة وهو تحريف . انظر منهج ابن الجزري ص463

[7] النشر ج1 ص56

- **أركان القراءة الصحيحة المقبولة :**

لقد ضبط الأئمة القراء صحة أي قراءة من عدمها بمدى توافر أركانها الثلاثة ، ولقد مر ضبط هذه الأركان بمراحل ، قبل أن تستقر على ما هي عليه الآن ، وإنّ السبب الداعي لتأسيسها والتعويل عليها :هو التمييز بين صحيح القراءات ، وغيرها ، والتي أصبحت لا تحصى كثرة بعد تفرق القراء في الأمصار، وكثرة الرواة عنهم ،مما نتج عنه كثرة الاختلاف ، وقلة الضبط ، واتساع الخرق ، والخوف من التباس الباطل بالحق ، لكون القراء ليسوا على مستوى واحد من الإتقان ، والضبط ، فما جاء منها داخلا وموافقا لهذه الضوابط عدوه قراءة صحيحة مقبولة ، والعكس.[1]

وإنّ أول من تكلم عن هذه الأركان حفظا لهذا الفن من جهتي الإيجاد والعدم هو : أبو بكر بن مجاهد ،ثم ابن خالويه [2]،ومكي ، وأبو شامة، والكواشي [3]، والجعبري ،واستقر الأمر، واستتب على الضبط الدقيق الذي انتهى إليه الإمام المحقق محمد ابن الجزري إلى يوم الناس هذا [4].

وسنحاول في هذا المدخل تفصيل هذه الأركان باختصار، دون الغوص في كل مسائل الخلاف، وبيان مدى الحاجة لهذه الأركان ، وإمكانية الاستغناء عنها بعد ابن الجزري[5]. والله الهادي للصواب .

---

[1] انظر منهج ابن الجزري في كتابه النشر،:ج1 ص85 و 86، والنشر في القراءات العشر، ج1 ص09 ،والقراءات القرآنية تاريخها ... ص156

[2] أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمذاني النحوي ،صاحب التصانيف ، العليم بالعربية ،البصير بالقراءات ،ثقة مأمون ،أخذ القراءة عن ابن مجاهد وابن الأنباري، وكان معظما عند بني حمدان ،توفي 370هـ . انظر : غاية النهاية :ج1 ص240 ، وشذرات الذهب :ج4 ص378.

[3] أبو العباس موفق الدين الكَواشي نسبة إلى قلعة في الموصل ، المقرئ والمفسر ،برع وفاق أقرانه في القراءات والتفسير والعربية ، قرأ على والده والسخاوي وغيره، توفي 680هـ انظر :معرفة القراء :ج1 ص368 وشذرات الذهب :ج4 ص638 ومعجم البلدان . أبو عبد الله ياقوت الحموي . دار صادر، بيروت . الطبعة: الثانية، 1995 م :ج4 ص486.

[4] انظر: علم القراءات نشأته ... ص36

[5] القراءات القرآنية والتواتر ص175

الركن الأول: التواتر أو السند الصحيح

إنّ أهمَّها ينبغي أن تعُلق عليه صحة القراءة هو هذا الركن ، إذ لا بد من ثبوت النقل أولاً ، ثم ينظر بعدُ في توافر الركنين الآخرين ، ولذ قال الشيخ أبو محمد الجعبري : " أقول: الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم الآخران فهذا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها . "[1]

غير أنّ من العلماء من اشترط في سند القراءة : التواتر ، ومنهم من اشترط التواتر أو الصحة المعضودة بالشهرة والاستفاضة وتلقي الأمة لها بالقبول، ومنهم من اشترط التواتر أو الشهرة أو الآحاد ، وسيأتي معنا تحقيق هذه المسألة في الفصل اللاحق. .

الركن الثاني: موافقة الرسم العثماني

لقد وفق الله أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه إلى رسم القرآن رسما يتفق مع العرضة الأخيرة ، وما أراد الله بقائه من الأحرف[2] ، والمراد بهذا الركن موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانية ، وقد ضبط ابن الجزري هذا الشرط بقوله: "... ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا"[3] ففي هذا الضبط مزيد دقة مقارنة بقول من سبقه : أن توافق رسم المصاحف العثمانية ، خاصة وأن ابن الجزري بـَيّن مراده مع التمثيل في قوله : "ونعني بموافقة أحد المصاحف : ما كان ثابتا في بعضها دون بعض ،كقراءة ابن عامر﴿قَالُواْ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ في البقرة [4]بغير واو... فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي... وقولنا بعد ذلك ولو احتمالا نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديرا ؛ إذ أنّ موافقة الرسم تكون تحقيقا وهي الموافقة الصريحة ، وقد تكون تقديرا، وهي الموافقة احتمالا؛

[1] النشر: ج1 ص 13

[2] انظر القراءات القرآنية تاريخها ...: ص157

[3] النشر :ج1 ص9

[4] الآية 116

فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعا نحو: (السموات) و (الصلحت) و (اليل)[1] وقد تُوافق بعض القراءات الرسم تحقيقا ، ويُوافقه بعضها تقديرا ".[2]

وبهذ البسط من الإمام ابن الجزري ، تتضح لنا أنواع موافقة القراءات لرسم المصاحف العثمانية ، وهي :

1 ـ الموافقة الصريحة : وهي أن توافق القراءة رسم حروف المصحف حقيقة ، من غير تقدير لزيادة حرف ، أو نقصانه، نحو: الحمد ، رب ، الرحيم ...

2 ـ الموافقة التقديرية : وذلك بأن لا تقع موافقة القراءة للمرسوم إلاّ بتقدير زيادة حرف ، أو نقصانه ، أو إبداله... نحو: (واليل) التي رسمت في كل المصاحف بلام واحدة ، رغم أن المنطوق به لامين ، ونحو : (الصلوة) التي قرئت بالألف ، رغم رسمها بالواو ، واعتبر ابن الجزري : أن مثل هذا الخلاف مغتفر، ما دامت تمشيه صحة القراءة وتلقيها بالقبول ، بخلاف زيادة كلمة ، أو نقصانها ، وتقديمها ، أو تأخيرها ، فإنه لا يغتفر ولا يسوغ.[3]

3 ـ الموافقة الصريحة لبعض القراءات ، والتقديرية للبعض الآخر: نحو كلمة ﴿النشاة ﴾[4] التي رسمت بالألف ، فوافقت قراءة المد تحقيقا ، ووافقت قراءة القصر[5] تقديرا لاحتمال أن تكون الألف صورة الهمزة[6].

وبهذه القيود الإضافية يكون ابن الجزري قد وضع الحد الفاصل في حقيقة إتباع الرسم ومخالفته ؛ إذ ليس كل مخالفة ترد لأجلها القراءة ، كما أنه ليست كل مخالفة تقبل وتغتفر.[7] والحق أنّ الإمام الجعبري أشار لهذه الضوابط قبل ابن الجزري عندما قال في كنزه : "ونعني بالمصحف

---

[1] ونلاحظ هنا أن ابن الجزري طبق القاعدة الأصولية " استصحاب حال الإجماع في محل النزاع "

[2] المصدر نفسه ص11

[3] انظر المصدر نفسه :ص 13

[4] العنكبوت 19 ، النجم 47 ، الواقعة 62 حيث قرأها ابن كثير وأبو عمرو بفتح الشين وألف بعدها مع المد المتصل

[5] قال د . السالم الشنقيطي قول ابن الجزري (قراءة القصر) سهو منه رحمه الله لأن القراءة الأخرى بإسكان الشين انظر النشر ج 2 ص 343

[6] انظر المصدر نفسه :ص 11

[7] مباحث في علم القراءات القرآنية . ص 20

أحد المصاحف العثمانية " كما أشار للموافقة التقديرية والاحتمالية وأُرشَد كل من يريد الاستزادة لشرحه لعقيلة أرباب القصائد للشاطبي .[1]

وفي هذا إقرٌار بأنّ الرسم العثماني لا محيد عنه ، وأنّه رسما أبدع فيه الصحابة إبداعا بارعا ، يتحّمل أكثر من حرف ، وبه عصم الله تعالى الأمة من الانحراف والاختلاف حول كتاب ربها كما اختلفت اليهود والنصارى ، ولذ فإنّ هذا الجهد الذي بذله الصحابة رضي الله عنهم ، لحقيق بالاحترام والالتزام ،[2] كما قال إمام دار الهجرة [3] لّما سئل : أيكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء ؟ قال : "لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتبة الأولى" قال الإمام السخاوي[4] معقبا: "والذي ذهب إليه مالك هو الحق إذ فيه بقاء الحالة الأولى إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى ، بعد الأخرى، ولا شك أن هذا هو الأحرى إذ في خلاف ذلك تجهيل بأولية ما في الطبقة الأولى" [5]

وقال أبو عمرو الداني: "لا مخالف لمالك من علماء الأمة في ذلك."[6]

---

[1] انظر كنز المعاني، الجعبري ،تحقيق يوسف محمد شفيع ،إشراف محمد بن سيدي محمد الأمين ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1420هـ : ج1 ص72

[2] انظر مباحث في علوم القراءات :ص23

[3] أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، الحميريّ الأصبحي المدني، أخذ القراءة عرضًا عن نافع ، ولد سنة 73هـ روي أنه قال: ما أفتيت حتّى شهد لي سبعون أنّي أهل لذلك، وقلّ رجل كنت أتعلّم منه ومات حتّى يستفتين ،وكان عظيم المحبة لرسول الله ،مبالغا في تعظيم حديثه. توفي بالمدينة سنة179هـ .انظر الشذرات :ج2 ص36 وغاية النهاية :ج2 ص35.

[4] أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصّمد بن عبد الأحد الهمداني السخاوي، العلّامة المفسر المقرئ النحوي الشافعي ، قرأ القراءات على الشّاطبي وغيره حتى فاق أهل زمانه في القراءات، وانتهت إليه رئاسة الإقراء والأدب بدمشق، وقرأ عليه خلق لا يحصيهم إلا الله أشهرهم أبو شامة وابن الحاجب،وله تصانيف متقنة منها: "شرح الشاطبية " و"جمال القراء" وغيرها وكان متواضعا، حلو المحاضرة، من أذكياء بني آدم. توفي في جمادى الآخرة، سنة 643هـ انظر شذرات الذهب :ج7 ص385 ،ومعرفة القراء :ج1 ص340

[5] انظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ،أبو داود، سليمان بن نجاح ، مجمع الملك فهد المدينة المنورة ، 2002 م : ج1 ص209 ،ففيه تخريج قول السخاوي من كتاب الوسيلة له ورقة 18 مخطوط

[6] مناهل العرفان في علوم القرآن . محمد الزُّرقاني . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الثالثة . ج1 ص 379 وانظر المقنع في رسم مصاحف الأمصار ،أبو عمرو الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ،مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة :ج1 ص19، ، والنشر :ج1 ص12

وهذا خلافا لما ذهب إليه ابن خلدون [1] في مقدمته ولِما تحمس له القاضي الباقلاني [2] الذين رأوا ضرورة التخلي عن الرسم العثماني إلى الرسم القياسي الإملائي وبهذا يندثر هذا الرسم ،ولن يبقى له أثر. [3] ، [4]

الركن الثالث : موافقة العربية

ويراد به أنّ القراءة الصحيحة سندها والموفقة لرسم أحد المصاحف العثمانية يلزم ولا بد أن توافق قواعد لغة العرب ، الذين نزل القرآن بلغتهم، وأن لا تخرج عن كلامهم بالكلية، [5] وقد ضبط ابن الجزري هذا الركن بقوله : "ولو بوجه " [6] وبين مراده بقوله "وقولنا في الضابط ولو بوجه، نريد

---

[1] أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، ولّي الدين الحضرمّي الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي، البحاثة ،ومولده ومنشأه بتونس ، وتولي قضاء المالكية بمصر، اشتهر بكتابه "العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر" في سبع مجلدات، أولها (المقدمة) وهي تعد من أصول علم الاجتماع، وتوفي فجأة في القاهرة سنة 808هـ انظر : الأعلام . خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين . الطبعة: الخامسة عشر ماي 2002 م :ج3 ص330 وشذرات الذهب :ج1 ص71

[2] أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم، المعروف بالباقلاني ، المالكي البصري ،المتكلم المشهور ،سكن بغداد، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره ،كان موصوفا بجوده الاستنباط وسرعة الجواب، وتوفي آخر يوم السبت، لسبع بقين من ذي القعدة سنة 403هـ ببغداد. انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب . . إبراهيم ابن فرحون، اليعمري . تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث للطبع والنشر، القاهرة ج2 ص228 ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس ابن خلكان تحقيق: إحسان عباس . دار صادر بيروت . الطبعة:الأولى 1971م :ج4 ص269 .

[3] والملاحظ على قول ابن خلدون أنّ فيه جرأة على الصحابة لّما وصف الصحابة بالجهالة لأسس الخط العربي، انظر ديوان المبتدأ والخبر . عبد الرحمن ابن خلدون . اتحقيق: خليل شحادة . دار الفكر، بيروت . الطبعة: الثانية، 1408 هـ / 1988 م ، ص 526 وانظر الانتصار للقرآن . القاضي الباقلاني . تحقيق: د. محمد عصام القضاة . دار الفتح عَمَّان، دار ابن حزم بيروت . الطبعة: الأولى 1422 هـ / 2001 م ج2 ص 547 ،ومناهل العرفان :ج1 ص380، والقراءات القرآنية والتواتر ص170

[4] لاحظنا أن صاحب المرشد الوجيز إكتفى بالعربية وصحة النقل ، لأنه حمل كلام من اشترط موافقة الرسم على ما يتعلق بالزيادة والنقص ، واستدل بجواز مخالفة الرسم في نحو الصلاة إجماعا . انظر المرشد الوجيز . أبو شامة . تعليق إبراهيم شمس الدين . دارالكتب العلمية بيروت الطبعة : الأولى 2003 م ص 172 ، 173 ، والقراءات القرآنية والتواتر ص179

[5] انظر منهج ابن الجزري ج1 ص87 ، وحديث الأحرف السبعة . د عبد العزيز القارئ . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى 1423هـ .ص 105

[6] السبق في ضبط هذه الشروط والله أعلم هو للإمام الجعبري

به وجها من وجوه النحو ، سواء كان أفصح ،أم فصيحا [1]، مجمعا عليه، أ و مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله "[2] وذلك بأن يكون هذا الوجه سائغا وشائعا عند العرب، لان القراءة لا تعتمد على الأقيس ، والأصح في العربية ، وإنما عمدتها على الأصح والأثبت في النقل والرواية ، إذ أنها سنة متبعة ،لا يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة[3]ولذا لا يُلتفت إلى إنكار بعض القراء، والمفسرين ،والنحويين ،والمستشرقين ، لبعض القراءات المتواترة ، إما لعدم وصول القراءة إليهم متواترة وإما جهلا بمسوغها عند غيرهم من العرب، وإما جهلا بتواترها عند غيرهم وهذا ظننا بالأولين[4] ، أو تعصبا لمذهب ابتدعوه ، أو قاعدة قعدوها ، أو حقدا على الإسلام ، والنماذج كثيرة خاصة في قراءة الإمام حمزة وسنكتفي بمثال وهو [5]: إنكار جمهور نحاة البصرة؛ كسيبويه، والمازني، وبعض المفسرين؛ كالزمخشري، وابن عطيَّة لقراءة حمزة في قول الله تعالى :﴿واتقوا اللَّه الذي تَسَّآءَلُونَ بِهِ والأَرْحَام ﴾ [6] بجر (والارحام) بدعوى قاعدة قعدوها مفادها : لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر ، وهذا دليل على جهلهم بكلام العرب نثرا وشعرا ، فمن النثر فقد سمع من كلامهم : (ما فيها غيره وفرسِه[7]) بجر فرسه عطفا على الهاء المجرورة بالإضافة من غير إعادة الجار وهو المضاف .

وأما شعرا فقول القائل:

---

[1] لأنّ الحجة في الإعجاز لا تتم إلا بنزوله كذلك ، لئلا يقال :إنه جاء بما لا قدرة للعرب أن يأتوا بمثله ، انظر القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية عبد العال مكرم :ص21

[2] النشر :ج1 ص10

[3] انظر المصدر نفسه :ص 10 ، وجامع البيان في القراءات السبع . أبو عمرو الداني . جامعة الشارقة الإمارات . ة الطبعة: الأولى، 2007 م :ج 1 ص51، و ج 2 ص860

[4] انظر القراءات القرآنية تاريخها ...: ص160

[5] للاستزادة يرجع للنشر : ج1 ص 10

[6] النساء 01

[7] رواه أبو علي بن محمد بن المستنير قطرب البصري (ت 206هـ) انظر شرح الكافية الشافية محمد ابن مالك الطائي . تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة: الأولى . ج3 ص1250

فاليوم بقّ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب [1]

بخفض "والأيام " عطفا على الضمير "بك".[2]

وعليه فلا يلتفت إلى َمن ضعَّف هذه القراءة أو طَعن فيها أو أنكرها، بل القراءة حجَّة للقاعدة النحويَّة، تُبنى القواعد عليها، وما أحسن قول ابن مالك (ت 672هـ):[3]

وعود خافضٍ لدى عطفٍ على ... ضمير خفضٍ لازماً قد جعلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى ...في النّظم والنّثر الصّحيح مثبتا

وقد ذكر الدكتور عبد العزيز القارئ[4] إلى أن هذا الشرط لا يتحقق فيه مفهوم الشرطية إذ لا يلزم من عدمه انعدام المشروط لأمرين : أولهما : عدم الوقوع [5]، والثاني : حتى مع افتراض ذلك فالواجب قبولها والقطع بقرآنيتها ، وعليه فإن هذا الركن هو نتيجة لازمة ،وتحصيل حاصل لتوفر الركنين السابقين ،كما بينا أعلاه.[6]

قلت : إنما يقول بهذا من يشترط التواتر في كل حرف من أحرف الخلاف، أما من يكتفي بصحة السند مع الشهرة ، فإنه يتحقق بجلاء مفهوم الشرطية في هذا الركن إذ لا تُقبل القراءة إلا بالثلاثة مجتمعة ، ويلزم من انتفاء أي منها انتفاء المشروط.

ثم إن نظرة ثاقبة من متأمل في هذه الأركان ، تجعله يدرك دورها وأهميتها كحصن ، وسياج متين ، لحفظ القراءات الصحيحة ، ودرء اعتبار الضعيف صحيحا ، والعكس ، سواء كان

---

[1] هكذا ورد من غير نسبة في ما اطلعنا عليه من كتب القراءات واللغة ووجدنا أن سعيد الأفغاني نقل الخلاف في عزوه بين الأعشى وليس في ديوانه ،وعمرو بن معد يكرب ،وخفاف بن ندبه. انظر حاشية حجة القراءات . لأبي زرعة .. تحقيق :سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة الطبعة الخامسة 1997م :ص190

[2] انظر إبراز المعاني من حرز الأماني ،أبو شامة ، تحقيق إبراهيم عَوض، دار الكتب العلمية : ص411 ، وإعراب القرآن، النحاس ،تعليق :عبد المنعم خليل ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى1421هـ :ج1 ص197 ، والإنصاف في مسائل الخلاف . الأنباري ، المكتبة العصرية الطبعة الأولى: ج2 ص 379 .386.

[3] ألفية ابن مالك . محمد ابن مالك الطائي . دار التعاون ص48

[4] وهو الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

[5] أي عدم وجود قراءة مقبولة خالفت قواعد العربية

[6] انظر حديث الأحرف السبعة :ص 106 ، 107.

الضعف من جهة السند ،أومن جهة مخالفة رسم المصاحف العثمانية،أومن حيث مخالفة قواعد العربية.[1]

وخير ما نختم به هذا المدخل ، هو نقل كلام الإمام ابن الجزري في كتابه النشر عن هذه الأركان التي عّول عليها كما عّول عليها سلفه الذين ذكّر لنا بعضهم فقال: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية،ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة ،التي لا يجوز ردها ،ولا يحل إنكارها،بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة،أم عن غيرهم، من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها : ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب[2] وكذلك الإمام أبو العباس أحمد ابن عمار المهدوي [3]وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه".[4]

وبعدها نقل ابن الجزري كلام صاحب المرشد الوجيز الذي مضمونه التحذير من الاغترار بكل قراءة نقلت عن أئمة القراءة ما لم تدخل في هذه الضوابط لكون العمدة على استجماعها فحسب لانَّ القراءات المنسوبة للسبعة وغيرهم تنقسم إلى الصحيح المجمع عليه وغيره إلا أنَّ السبعة لكثرة الصحيح عنهم وشهرتهم تركن النفوس لنقولهم[5].

---

[1] انظر مباحث في علوم القراءات :ص 21

[2] انظر مثلا : الإبانة عن معاني القراءات . مكي بن أبي طالب . تحقيق :عبد الفتاح إسماعيل . دار نهضة مصر للطباعة :ص51 وص90

[3] هو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام المهدوي ،نسبه إلى المهدية بالمغرب، أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم ، توفي بعد سنة 430. انظر غاية النهاية :ج 1 ص92 ومعرفة القراء :ج1 ص222

[4] النشر :ج1ص09

[5] انظر المصدر نفسه : ص10، وانظر المرشد الوجيز ص135

والخلاصة :فإنّه قد توقف العمل بهذه الأركان بعد أن وفق الله الإمام ابن الجزري إلى تقرير أنّ المتواتر من القراءات ، والصحيح المستفيض الذي تثبت به القرآنية محصور في القراءات العشر المشهورة ، التي تلقتها الأمة بالقبول ، وردوا ما عداها لعدم خضوعها لهذه الضوابط.

لأنّه لا يتصور اكتشاف أوجه من القراءات ، حرمت الأمة منها لقرون، وإن وجدت فلا تثبت بها القرآنية لانخرام أهم أركانها وهو النقل المفيد للقطع [1].والله أعلم

[1] انظر تقرير هذا الحكم في القراءات القرآنية والتواتر ص234

الفصل الأول

شرط التواتر في قبول القراءات القرآنية

(دراسة نظرية)

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول:التعريف بالتواتر والشهرة والآحاد ، وفروق مهمة

المبحث الثاني: اشتراط ركن التواتر في قبول القراءة

المبحث الثالث:طرق القراءات عند الأئمة القراء

تمهيد :

لما كان لا يمكننا الوصل لمعرفة مذاهب الأئمة في مسألة اشتراط التواتر كركن من أركان قبول القراءة وأدلتهم ، إلاّ بعد ضبط مفهوم كل من التواتر والشهرة والاستفاضة والآحاد ، وتحديدنا لفروق مهمة في مصطلحات القراءات، وبحث طرق القراءات العشر، جعلنا هذا الفصل في ثلاثة مباحث ،كما هو مبين أعلاه .

المبحث الأول

التعريف بالتواتر والمشهور والآحاد ، وفروق مهمة

وفيه مطلبان

المطلب الأول : التعريف بالتواتر والمشهور والآحاد

المطلب الثاني : فروق مهمة لمصطلحات القراءات

تدعوا الحاجة ، ويقوم الباعث لبيان وضبط مفاهيم المصطلحات ، وإيضاح مدلولاتها ، وبيان الفروق بينها ، خاصة تلك المصطلحات المشتركة بين عدة فنون ، أو المتداخلة والملتبسة في أذهان بعض طلبة العلم ، لأجل : حسن فهمها ، واستعمالها في موضعها المناسب :

المطلب الأول : التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء الحديث ، وعلماء القراءات

الفرع الأول :التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء الحديث

من المعلوم أن التواتر بمعناه الدقيق ليس من مباحث المحدثين وإنما من مباحث الأصوليين ووجوده في كتب الحديث عرضا لا أصالة وما بحثنا له عندهم إلاّ لأنّ علم الحديث أقرب إلى علم القراءات من علم الأصول[1] .

1 . **تعريف التواتر في اللغة:** يطلق على التتابع بين الأشياء وبينها فجوات وفترات؛ إذ بوجودها، وعدمها ،يتحدد الفرق بين المتواتر، والمتدارك ،[2]ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَىٰ ﴾[3] وتواتر الخبر : مجئ المخبرين به واحدا بعد واحد ، من غير اتصال ، ومنه قول الصحابي حميد بن ثور[4]:

قرينة سَبْعٍ إن تواترن مرّة ضُرِبْن وصَفّت أُرؤُسٌ وجنُوبٌ

[1] انظر تقرير هذا المعنى والدلالة عليه في توجيه النظر إلى أصول الأثر . الشيخ طاهر الجزائري . اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة . مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب . الطبعة : الأولى 1416هـ / 1995م . ج1 ص139 ،و القراءات القرآنية والتواتر ص85

[2] انظر لسان العر ب . جمال الدين ابن منظور الأنصاري . دار صادر بيروت . الطبعة: الثالثة 1414 هـ :ج5 ص275 مادة (وتر).

[3] المومنون 44

[4] وهو الصحابي أبو المثنى حميد بن ثور بن حزن الهلالي ،شاعر مخضرم ،ذكره صاحب طبقات الفحول في الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين، وعاش إلى خلافة أمير المؤمنين عثمان أنظر: طبقات فحول الشعراء . محمد بن سلّام . تحقيق: محمود محمد شاكر . دار المدني جدة ، ج2 ص503 ، والإصابة في تمييز الصحابة . أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى1415 هـ . ج2 ص109 ،111.

أما اصطلاحا: فبعد وقوفنا على عدة تعريفات ، وملاحظات الباحثين عليها ، وانتقدات علماء الأصول بعضهم على بعض، وبيان مآخذها ، ومواطن الضعف فيها، وكون بعضها غير جامع ولا مانع ...فإننا نميل ونختار التعريف الذي صاغه واختاره الدكتور عبد الحليم قابة :

التواتر : هو إخبار جماعة ـ تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ـ عن غير معقول إخبارا يفيد العلم الضروري بنفسه أو إخبارهم عن جماعة كذلك مسلسلا إلى مصدر الخبر.[1]

وعليه فإنّه يخرج بهذا التعريف أمورا منها:

الأول : الخبر عن غير معقول ، وهي عبارة أضبط من قولهم : عن غير محسوس لأنه يمكن أن يكون عن أمر غير محسوس نحو قرائن الأحول المصاحبة للواقعة المنقولة ، فإن الحس لا يميز بين احمرار الوجه بسبب الخجل ، أو الغضب ، أو الرعب، وإنما يميز بينها العقل ، فلا يبقى للتقييد بالحس معنى[2] .

الثاني :الخبر الذي أخبر به الواحد .

الثالث : الخبر الذي أخبر به جماعة لم يبلغوا مبلغا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، في إحدى طبقات الإسناد[3] وإن قامت القرائن الدالة على صدقهم[4] .

الرابع :العلم النظري الذي نشأ عن نظر واستدلال ،لأن التواتر يفيد العلم الضروري.

ولقد اختلف العلماء في العدد الذي يحصل به التواتر، والمذهب الصحيح الذي عليه الأكثرون :أنه ليس له حد، وإنما ما حصل به العلم اليقيني فهو كافٍ في إفادة القطع ،مثل الماء والطعام فالكل يجزم بأن الأول يروي والثاني يشبع لكن من غير تحديد للقدر الذي يقع بهما ذلك [5].

---

[1] القراءات القرآنية والتواتر ص51

[2] انظر البرهان في أصول الفقه عبد الملك محمد الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة ،دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى 1418 هـ /1997 م ج1 ص216

[3] ومن باب أولى في الأكثر أو الكل.

[4] انظر مذكرة أصول الفقه: على روضة الناظر . الشيخ محمد الأمين الشنقيطي . تحقيق سامي العربي . دار اليقين مصر . الطبعة: الأولى 1419هـ / 1999م ص175

[5] انظر: المصدر نفسه ، والمستصفى . أبو حامد الغزالي . تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي . دار الكتب العلمية

وهو ينقسم إلى المتواتر اللفظي ، والمتواتر المعنوي وهو ما تواتر معناه دون لفظه.

2. تعريف المشهور والمستفيض :

فهو في اللغة : اسم مفعول من شَهَر يشْهُر شَهْراً وشُهْرَةً أي : وضَح ،ومنه شَهَر سيفه.

أما المستفيض : فمأخوذ من فاض الماء إذا سال وانتشر، واستفاض الخبر بمعنى :شاع وانتشر بين الناس : [1]

أما في اصطلاح المحدثين فهو: ما رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر، ما لم يبلغ حد التواتر ،هذا الذي ارتضاه الحافظ[2] في النخبة ويسميه المستفيض ، لكن ابن الصلاح[3] يسمي مروي الثلاثة عزيزا ، والمشهور ما زاد عن الثلاثة ، وتعتريه أحكام الصحة والحسن والضعيف[4]

وقد عرفه بعضهم[5]: بأنه الخبر الشائع عن أصل .

فيخرج به الشائع لا عن أصل ، وقد يسمى مستفيضا ، ومن العلماء من فرّق بينهما فجعلوا الأخير أعم من الأول ، فكل مستفيض مشهور، ولا عكس، أما عن نسبة المشهور بالمتواتر فهي :

الطبعة: الأولى، 1413هـ / 1993م ص110 ، والبحر المحيط في أصول الفقه . بدر الدين الزركشي . دار الكتبي . الطبعة: الأولى، 1414هـ / 1994م: ج6 ص98

[1] انظر لسان العرب :ج4 ص432 ، وتاج العروس. ج12 ص262

[2] هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين الكناني العسقلاني المصري الشافعي، حافظ الدنيا في زمانه ، وأمير المؤمنين في الحديث ، صاحب التصانيف النافعة ،ولد سنة773هـ وتوفي سنة852هـ من مؤلفاته: " فتح الباري شرح صحيح البخاري "و "الإصابة " و" نخبة الفكر" انظر شذرات الذهب :ج1 ص74 وطبقات الحفاظ . جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى، 1403 هـ . ص552

[3] أَبُو عَمْرو عُثْمَان بْن الشَّيْخ صَلَاح الدّين عبد الرَّحْمَن الشهرزوري الشَّافِعِي، الإِمام الْحَافِظ شيخ الْإِسْلَام ولد سنة577 هـ صَاحب كتابه "عُلُوم الحَدِيث" و" شرح مُسلم " المتبحر فِي الْأُصُول والفروع ، حسن الِاعْتِقَاد ، وهو الشيخ في علماء الحديث عند الإطلاق، ماتَ فِي ربيع الآخر سنة ث643هـ انظر طبقات الحفاظ :ج1 ص503 وشذرات الذهب :ج 7 ص384

[4] انظر منهج النقد في علوم الحديث . نور الدين محمد عتر الحلبي . دار الفكر دمشق . الطبعة الثالثة 1418هـ /1997م ص404 إلى 409 ، وانظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . بن حجر العسقلاني . تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . مطبعة سفير بالرياض . الطبعة: الأولى، 1422هـ، ص 49

[5] توجيه النظر :ج1 ص 111

علاقة تباين بينهما ، إلاّ على قول أبي بكر الرازي ، والـمَاوَرْدِيُّ [1].

ومهما زادت شهرة المشهور فإنّه لن يصل إلى درجة المتواتر فضلا أن يرقى على درجته خلافا للـمَاوَرْدِيُّ [2].

أما الآحاد : فهو **في اللغة**: جمع أحد والهمزة مبدلة عن واو، فأصلها واحد.[3]

وضابطه اصطلاحا [4]: هو ما لم يدخل في حد المتواتر والمشهور، [5]عند من يجعل قسمة الأخبار ثلاثية [6].

الفرع الثاني : التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء القراءات[7]

لقد حرر الإمام السيوطي في إتقانه بإتقان هذه الحدود ، مستنبطا ذلك من كلام ابن الجزري في النشر، وقسم القراءات إلى ستة أقسام وما يهمنا منها ثلاثة وهي :

الأول: القراءات المتواترة: وهي القراءة التي نقلها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عادة،عن مثلهم إلى منتهاه [8].

وغالب القراءات القرآنية العشر كذلك ،وأمثلتها لا تحصى، ويدخل فيها أغلب أصول القراء، وما اتفقوا عليه من غير ريب .

---

[1] حيث جعله أحد أقسام المتواتر غير أنّ جاحده يضلل ولا يكفر ، انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي . عبد العزيز البخاري وهو صدر الشريعة عند الأحناف . دار الكتاب الإسلامي . الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ ج2ص368 ، وإرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول . محمد بن علي الشوكاني . تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق دار الكتاب العربي . الطبعة : الأولى 1419هـ /1999م ج1 ص137،

[2] الذي ذكر تقسيما غريبا جعل فيه المستفيض أعلى رتبة من المتواتر ، انظر البحر المحيط ج6ص119

[3] انظر لسان العرب :ج3 ص450 ،والقاموس المحيط . مجد الدين الفيروزآبادى . تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقُسوسي . مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . الطبعة: الثامنة، 1426 هـ / 2005 م :ج1ص324.

[4] مذكرة أصول الفقه :ص178 ، وانظر إرشاد الفحول :ج1ص133 ، والبحر المحيط :ج6 ص128 .

[5] ولو في إحدى طبقاته

[6] وهو مذهب أكثر أهل العلم انظر توجيه النظر :ج1 ص 111

[7] وليس للقراء معنى أو إطلاق خاص انفردوا به عن المحدثين والأصوليين وإنما الفرق يتجلى بعد الإسقاط على واقع القراءات فيكون الفرق بينها وبين الأحاديث وعموم الأخبار. انظر القراءات القرآنية والتواتر ص88

[8] انظر الإتقان ج1 ص264 ، ومناهل العرفان ج1 ص427

وهذا النوع قرآنٌ بإجماع الأمة ، فيجب قبوله ويكفر منكره بعد إقامة الحجة عليه ولا يصح التعبد إلاّ به بالإضافة إلى أحكام أخرى.[1]

الثاني: القراءات المشهورة : وهي التي صح سندها ،ولم تبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ،والرسم ،واشتهرت واستفاضت عن القراء وتلقوها بالقبول ولم يعدوها من الغلط ولا من الشذوذ ،ويقرأ بها وتلحق بالمتواتر وإن لم تبلغ حده على ما حققه ابن الجزري [2].

ومن أمثلتها بعض ما اختلف أصحاب الطرق في نقله عن العشرة فرواه البعض دون البعض ، وأحيانا ينفيه البعض الأخر ، ويأتي ابن الجزري ويصححه ويلحقه بالعشر، ويلْحُق باختلاف أصحاب الطرق، انفرداتهم ، لأنها فرع عن الاختلاف.

وقد سبق في المقدمة عدم الاعتماد على انفراد الأئمة القراء العشر، ولا انفراد الرواة عنهم ، لأننا لا نسلم بأنها لم ترق لدرجة المتواتر في القراءات العشر ، ما دام أنّه لا يلزم من التفرد والاختلاف الشذوذ ، ونشير هنا إلى الأمثلة التي ذكرها د. نبيل آل إسماعيل، وتابعه عليها الدكتور عبد الحليم قابة [3] وغيره وهي : ما انفرد به أبو جعفر المدني عن سائر القراء في قول الله تعالى : ﴿ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلاَ خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ [4] حيث قرأ (أشهدناهم) بنون العظمة ، و (كنتَ) : بفتح التاء وليس في النشر ما يدل على أنها غير متواترة[5]، فكم من انفراد بلغ حد التواتر ما دام نسبة الوجه أو القراءة هي نسبة اختيار لا نسبة اختراع ، ومادام التواتر قضية وجودية ينفها البعض ويثبتها البعض ، والمثبت مقدم لزيادة علمه ، ومن يعلم حجة على من لا يعلم .

[1] انظر القراءات القرآنية والتواتر ص260

[2] انظر الإتقان ج1 ص 264 ، ومناهل العرفان ج1 ص430 ، و القراءات القرآنية والتواتر ص261

[3] انظر القراءات القرآنية والتواتر ص261

[4] الكهف 50

[5] انظر النشر ج2 ص311 ، وتحبير التيسيرص445ح

الثالث: القراءات الآحادية : وهي ما صح سندها بنقل الآحاد ، ولم تشتهر بين القراء الاشتهار المذكور ولم تتلق بالقبول وخالفت الرسم، أو العربية، أو كليهما، أو لم تخالفهما أصلا ولا يقرأ بها[1] .

وقد عقد الإمام الترمذي في جامعه والحاكم في مستدركه لذلك بابا أخرجا فيه أمثلة كثيرة صحيحة الإسناد من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجَحْدَرِيِّ[2] عن أبي بكرة[3] أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: " متكئين علىٰ رَفْرَفٍ خضر وعبقري حسان"[4] ، وقراءة ابن مسعود لقوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ﴾[5] بإسقاط (ما خلق)

وبناء عليه يمكن تحديد الفروق بين هذه المصطلحات ،عند علماء الحديث ، وابن الجزري ، الذي يمثل علماء القراءات ـ وإن كانت علوم الشريعة يجذب بعضُها بعضا ـ على هذا النحو:

---

[1] وقد جعلها الدكتور قابة من أقسام القراءات الشاذة واستشكل على من يجعل الشاذة ، أو الضعيفة قسيما للقراءات الآحادية والظاهر ما أثبته أي أنّ الأحادية من أقسام القراءات الشاذة ، سواء صح سندها مع مخالفتها للرسم والعربية ، أو لهما معا ، او التي لم يصح سندها وهو الرأي الصحيح ولذا نجده يقسم الآحادية إلى صحيحة وضعيفة . انظر القراءات القرآنية والتواتر ص264

[2] أبو مجشر عاصم بن العجاج الجحدري، البصري وثقه يحي بن معين،وأجاز إياس بْن معاوية شهادته وحده، توفي سنة 128هـ. انظر: رجال الحاكمفي المستدرك . الشيخ مُقْبل بْن هَادِي الوادعِيُّ . مكتبة صنعاء الأثرية . الطبعة: الثانية، 1425 هـ / 2004 م . ج1 ص432 ،وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . أبو عبد الله الذهبي . تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف . دار الغرب الإسلامي . الطبعة: الأولى، 2003 م: ج3 ص 437 أخبار القضاة . أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ الْبَغْدَادِيّ، المُلَقَّب بِـ وَكِيع . تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي . المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد . الطبعة: الأولى، 1366هـ/1947م . ج1ص331.

[3] أبو بكرة الصحابي نفيع ابن مسروح الثقفي مولى النبي ، وقيل اسمه مسروح. وبه جزم ابن إسحاق ،مشهور بكنيته لأنه تدلى إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم من حصن الطّائف ببكرة ، من فضلاء الصّحابة، سكن البصرة وتوفي بها سنة 51هـ وقيل في التي تليها وصلى عليه أبو برزة الأسلمي . انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب . أبو عمر القرطبي . تحقيق: علي محمد البجاوي دار الجيل، بيروت . الطبعة: الأولى، 1412 هـ /1992 م : ج4 ص1614 ، والإصابة : ج6 ص369.

[4] أخرجه الحاكم(2986) وقال صحيح الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاه وقال الذهبي منقطع وعاصم لم يدرك أبا بكرة انظر : المستدرك على الصحيحين . أبو عبد الله الحاكم النيسابوري . تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى، 1411هـ /1990 م، ج2 ص273 ، للمزيد من الأمثلة انظر الإتقان : ج1 ص 264، و النشر : ج1 ص13 ، والإبانة :ص 51، والقراءات القرآنية والتواتر ص265

[5] اليل 3

مصطلح التواتر : لا نسجل أي فرق إلاّ فيما يتعلق بالنسبة المروية بالتواتر في السنة والقرآن ، فنسبة المتواتر في السنة النبوية قليلة [1]،كما يجوز روايتها بالمعنى ، أما القرآن فأغلب القراءات متواترة ، ويحرم روايته بالمعنى [2].

مصطلح الشهرة والاستفاضة : ليس بين هذين المصطلحين فرق عند ابن الجزري ، ولا عند المحدثين ،تبعا لأصله اللغوي ، فإن ابن الجزري لم يشترط للاشتهار في القراءة زمنا ولا عددا محددا ، بِقَدْرِ ما اشترط موافقتها للرسم والعربية والسلامة من الغلط والشذوذ وذلك بأن تُتلقى بالقبول.

مصطلح الآحاد : فنماذجه في السنة كثيرة وفيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه ، أما عند ابن الجزري فهو كل قراءة صحيحة السند خالفت الرسم أو العربية ، أو وافقتهما لكنها لم تشتهر الاشتهار السابق وتحرم القراءة بها ، كما يحرم إنكارها لاحتمال أن تكون من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن [3].

فيتبين من خلال هذه المقارنة أنّ ثبوت القرآنية لابدَّ لها من التواتر أو الشهرة والاستفاضة مع موافقة الرسم ووجها نحويا سائغا شائعا.

أما إثبات ما كان يقرأ به فيكفي فيها مطلق الآحاد[4] مع كونها حجة في الأحكام ولها حكم الحديث الصحيح[5].

---

[1] خلافا لابن حبان الذي أنكر التواتر في السنة ،وعليه فإن من رد الآحاد رد كل السنة ،انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان . محمد بن حبان . ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي . تحقيق ...: شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة، بيروت . الطبعة: الأولى، 1408 هـ / 1988 م : ج1 ص156

[2] انظر الإتقان :ج1 ص 266

[3] وهي التي أشار إليها مكي بقوله : " ولا يكفر من جحده ، ولبئس ما صنع إذا جحده " الإبانة ص :51 وانظر النشر :ج1 ص 14 ، 15

[4] ونقصد بالإطلاق هنا : ما صح سندها سواء خالفت الرسم أو العربية ، أو وافقتهما لكنها لم تشتهر الاشتهار المطلوب

[5] القراءات القرآنية تاريخها ...:ص175

المطلب الثاني: فروق مهمة لمصطلحات القراءات

1. الفرق بين القرآن والقراءات:

لا خلاف في أن القراءات العشر المشهورة كلها قرآنا يُتعبد الله سبحانه بها ويُكَفر من أنكر حرفا منها، لكن الخلاف واقع في هل القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان أم لا ؟

فذهب الإمام الزركشي ، وتابعه السيوطي[1] ، والقسطلاني ، والبناء ، [2]والدكتور شعبان إسماعيل ، وغيرهم ، إلى القول الأول ، وكلام الزركشي نص في هذا[3] : واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما[4].

وذهب ابن دقيق العيد ، ومحمد محيسن من المعاصرين إلى الرأي الثاني، وردّ قول الزركشي مستندا على تعريف كل من القرآن والقراءات ،وعلى الأحاديث الواردة في شأن القراءات[5] ؛ فالقرآن : مصدر مرادف للقراءة، وردّ بأنّ العمدة على الحدود الاصطلاحية لا اللغوية .

والحق أن الارتباط الوثيق بينهما هو ارتباط الجزء بالكل يجعلهما ليسا متغايرين التغاير المطلق ولا متحدين الإتحاد التام ، إلاّ إذا أُريد بالقراءات الأحرف كما في عهد الرسالة، أو أُريد بها

---

[1] انظر الإتقان في علوم القرآن . جلال الدين السيوطي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . الهيئة المصرية العامة للكتاب . طبعة: 1394هـ/ 1974 م ج1 ص273 ، حيث أنّ صاحبه نقل عبارة الزركشي وتبنى الفكرة خاصة وأنه طرحها وترجم لها بـ (تنبيهات) وذكرها في التنبيه الثاني.

[2] انظر إتحاف فضلاء البشر ص7

[3] من باب حسن الظن بالعلماء نجد الدكتور قابة حمل كلام الزركشي على الظاهرا ، والظاهر: ما احتمل أكثر من معنى أحدها أرجح ، ويقابله المحتمل المرجوح، لأنه يبعد عنهم أن لا يسموا القراءات قرآنا ، ونحن نقول : إنّ كلام الزركشي نص لا يحتمل أكثر من معنى ومن حسن الظن به نقول أنّه يقصد القراءات التي لم تستوفي أركانها . والله أعلم

[4] البرهان في علوم القرآن . أبو عبد الله الزركشي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه . الطبعة: الأولى، 1376 هـ /1957 م . ج1 ص318

[5] انظر القراءات وأثرها في علوم العربية . محمد سالم محيسن . مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة . الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م ج1 ص10

الاصطلاح الحادث القراءات المتواترة أو المشهورة على رأي ابن الجزري اللاحق، فهما حقيقتان بمعنى واحد ، لكن ما أختل فيها أحد أركان القراءة الثلاثة لا يجوز تسميتها بغير القراءة لتجلي التباين بن المصطلحين .

وعليه فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص ، فكل ما هو قرآنا يسمى قراءة ولابدَّ ، وليست كل قراءة قرآنا .[1]

2. الفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه

من المعلوم إنّ لكل قارئ من الأئمة العشرة رواة ، ولكل راوٍ رواة، ولهذا كثرت الطرق وتشعبت ، بسبب أن النقل في القراءات يتعين فيه ذكر السند المتصل في كل طبقة ، وبتعدد المصنفات في القراءات تعددت الأسانيد ، إلاّ أن ابن الجزري اقتصر عن كل إمام براويين وعن كل راو بطريقين وعن كل طريق بطريقين مشرقية ومصرية[2]، خلافا للشاطبية ، وأصلها ، فما هو الفرق بين هذه المصطلحات؟

فالقراءة : ما نسب إلى أحد الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة والطرق.

والرواية : ما نسب للراوي عن الإمام ولو بواسطة[3].

والطريق : ما نسب عن الرواة عن واحد من الرواة العشرين مهما نزلوا .

والطرق في كتاب النشر لابن الجزري رحمه الله نوعان :

---

[1] انظر القراءات القرآنية والتواتر ص73 وما بعدها، والقراءات القرآنية تاريخها ... ص31 ،32 ، وإعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء . صبري الأشوح . مكتبة وهيبة القاهرة . الطبعة : الأولى 1419هـ / 1998م . ص14. 16

[2] انظر النشر ج1 ص54

[3] مثل رواية البزي وقنبل فهي بواسطة عن ابن كثير ، وكذا رواية الدوري والسوسي عن ابي عمرو ، بالإضافة إلى راوي ابن عامر ، وراوي حمزة الزيات انظر النشر ج1 ص120، 133،143 ،165

1ـ **طرق نصية** : وهي ما عزاه ابن الجزري للكتب التي هي أصوله ، وعددها اثنان وثمانون وتسعمائة طريقا (982).

2 ـ طرق أدائية : وهي ما عزاه ابن الجزري لبعض مؤلفي الكتب دون ذكر الكتاب ، وعددها سبعة وعشرون طريقا (27)[1].مثل قوله في رواية قالون: ومن طريق أبي الكرم ، قرأ بها على الشريف أبي الفضل...[2]ولمعرفة هذه الطرق فوائد؛ منها تحقيق الخلاف ، وعدم التخليط والتركيب بما لم يقرأ به [3].

وأّما الوجه: فهو ما عدا ذلك ، مما يروى عن الأئمة ، ويخير فيه القارئ ، ولا يشترط إتيانه بجميع الأوجه ، إذ هو على سبيل الإباحة ، فيحصل التلقي بالإتيان بوجه واحد منها ، ولا يعتبر ذلك إخلالا بالرواية ، ويسمى بالخلاف الجائز، مثل أوجه البسملة بين السورتين لمن أثبتها، وأوجه الوقف على المد العارض للسكون ، والأوجه الواردة لورش في كلمة ﴿ الاَنَ)[4] ، وهي : سبعة أوجه وصلا ، وتسعة وقفا[5].

وقد يكون الوجه الواحد قراءة عند البعض ورواية عند الأخر، وطريقا عند آخرين، ومثال ذلك كما في النشر: إثبات البسملة بين السورتين قراءة ابن كثير، وقراءة عاصم ، وقراءة الكسائي، وقراءة أبي جعفر، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصفهاني عن ورش،...وطريق صاحب التبصرة عن الأزرق عن ورش...ونقول لك في البسملة بين السورتين لمن بسمل ثلاثة أوجه ولا نقل ثلاث قراءات، ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق[6] .

---

[1] إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة . الشيخ مصطفى الإزميري . دراسة وتحقيق : عبد الله الجارالله . 1427هـ ج1ص19

[2] النشر ج1 ص100

[3] أنظر إتحاف البررة تحقيق عبد الله الجار الله ص19

[4] من الأية 92 من سورة يونس

[5] انظر تفصيل ذلك في إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع . الشيخ الضباع . دار الصحابة للتراث بطنطا . طبعة : 1427 هـ 2006م ص59 ، وأصول رواية الإمام ورش . د . عامر العربي . دار اليمن للنشر طبعة: 2003م ص20

[6] النشر ج2 ص200 ، وقد يطلق على الطرق وغيرها أوجه على سبيل العدد لا على سبيل التخيير كما في النشر

3. الفرق بين الخلاف الواجب والجائز:

الخلاف الواجب : وهو ما كان الخلاف فيه خلاف نص ورواية ،ولا يحصل التلقي إلاّ بالإتيان بجميع أوجهه ، لئلا يعتبر ذلك إخلالا بالرواية ، مثل أوجه مد البدل مع ذوات الياء في رواية ورش من طريق الأزرق، وأوجه الوقف على الهمز لخلاد عن حمزة من طريق ابن شاذان .

أمّا الخلاف الجائز : فهو المراد بالوجه أعلاه[1].

4. الفرق بين الأصول والفرش:

الأصول : جمع أصل وهو : ما اطرد حكمه وجرى على سَنَن واحد ، أوهي : القواعد الكلية التي تنطبق على ما تحتها من الجزئيات، مثل الإدغام ، والإمالة ، وغير ذلك من الأصول، وتسمى بـ القاعدة ،والمذهب، يقال: قرأ فلان بكذا على أصله ، أي على قاعدته ومذهبه .[2]

الفرش: وهو ما كان حكمه مقصورا على مسائل معينة ، ولم يطرد على سَنن واحد، فهو ما قلّ دوره من الحروف المختلف فيها بين القراء، وسمي فرشا لانتشاره، فكأنه انفرش، وسماه بعضهم الفروع مقابلة له بالأصول، ويقال: له فرش الحروف عند الأكثرين، ويقال له: فرش السور عند بعضهم.[3]

ومثال الأصول : كل ألف منقلبة عن ياء يميلها المرموز لهم في الطيبة حال اتفاقهم بـ (رضي) ؛ حمزة والكسائي، ويقللها المرموز له بحرف الجيم؛ ورش بخلف عنه. ومثال الفرش :اختص نافع برفع الظاء في قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾[4].

---

[1] انظر المصدر نفسه ، وشرح الإمام الزبيدي على متن الدرة . الشيخ عثمان الزبيدي . تحقيق : عبد الرزاق علي موسى . المكتبة العصرية بيروت . طبعة : 1409هـ / 1989م . ص 57 ،58، والقراءات القرآنية والتواتر ص79

[2] مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات ص27 ، وانظر القراءات القرآنية تاريخها ...ص35

[3] المرجع نفسه ص86 .

[4] البروج 21 ،22

المبحث الثاني

اشتراط ركن التواتر في قبول القراءة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ركن التواتر عند الأئمة

المطلب الثاني : مناقشة وترجيح

نَصّ العلماء على ضرورة وضع أركانٍللتمييز بين ما يقبل من القراءات وما لا يُقبل، كما اتفقوا على حصر هذه الضوابط في ثلاثة [1]؛ وهي موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وموافقتها لقواعد العربية ولو بوجه ، وأن يكون سند القراءة صحيحا مشهورا، لكنهم اختلفوا في هذا الركن الأخير ؛فما هي مذاهبهم في اشتراط التواتر لقبول القراءات؟ وما هي مستندات أقوالهم من الأدلة؟ وما الراجح منها بناء على صحة دلالتة ودقة وجاهته ؟ .

[1] نفى الدكتور قابة الاتفاق للخلاف الوارد في اعتبار بعضها أركانا ، والخلاف الوارد في تفصيلاتها ، مثل نفي أبو سعيد بن لب المالكي لركن موافقة الرسم. انظر القراءات القرآنية والتواتر ص175، 179

المطلب الأول : ركن التواتر عند الأئمة

أولا : مذهب الجمهور:

ويقوم مذهبهم على اعتبار التواتر ركنا رئيسيا في قبول القراءة ، إذ أنّ قطعية القراءة لا تستفاد إلاّ به ، وأن الآحاد لا يفيد ذلك مهما اشتهر ،حتى أن تلميذ الإمام ابن الجزري ،[1] نقل إجماع الفقهاء والمحدثين على هذا [2]فقال : "عدم اشتراط التواتر قول حادث ، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأنّ القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو : ما نُقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا، وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر "[3]، وممن قال بذلك ونسبه إلى جمع من الأئمة الإمام ابن الحاجب[4] حين قال : "...فلا بد من التواتر عند الأئمة الأربعة، صرح بذلك جماعات كابن عبد البر ، وابن عطية ، والنووي ، والزركشي ، والسبكي[5]، والأسنوي [6]،

---

[1] أبوقالسم محمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد النّويري القاهري المالكي،اشتغل على علماء عصره، وَمَهِرَ، وبَرَعَ ، ونظم ونثر،ونويرة قَرْيَة من صَعِيد مصر الْأَدْنَى ولد 801 هـ وقدم الْقَاهِرَة فحفظ الْقُرْآن وَكُتبا وألفيات لِقِي ابن الجزري بِمَكَّة فِي رَجَب سنة 828وأخذ الْعَرَبِيَّة وَالْفِقْه أَيْضا عَن الشَّهَاب الصنهاجي من مؤلفاته (شرح الطيبة) توفي بمكة في جمادى الأولى سنة857هـ .انظر الشذرات :ج9 ص427 و الضوء اللامع :ج9ص246 .

[2] وفي دعوى قيام الإجماع نظر وإن كان هو قول الجمهور كما يفهم من صريح عباراتهم ، أو من ظاهر كلامهم

[3] نقلا عن إتحاف فضلاء البشر، ص8

[4] أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي ولد في أواخر سنة 570هـ وكان أبوه حاجبا للأمير عز الدّين موسك الصلاحي، فاشتغل هو بالقراءات على الشّاطبي وغيره.وبرع في الأصول والعربية، وتفقه في مذهب مالك ، وصنّف مختصرا في المذهب، و مقدمة وجيزة في النحو، سمّاها الكافية توفي سنة 646هـ. انظر الشذرات : ج7 ص405 ، وسير أعلام النبلاء :ج16ص 430.

[5] أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري تقي الدين الحافظ المفسرقرأ القراءات على الصائغ وسمع الشاطبية والرائية من سبط زيادة، توفي 756هـ بمصر انظر غاية النهاية ج1 ص551

[6] أبو محمد عبد الحليم بن الحسن الإسنوي نسبة إلى إسنا الفقيه الأصولي الشافعي الذي انتهت إليه رئاستهم منقح الألفاظ ومحقق المعاني شيخ سراج الدين ابن الملقن توفي 772هـ . انظر الشذرات ج8 ص383

والأذرعي [1]، وعلى ذلك أجمع القراء، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي وتبعه بعضهم. "[2]

وممن يقول بهذا أيضا الشيخ البنا[3] حيث قال بعد اعتماده على قول النويري ، وابن الحاجب " وقد أجمع الأصوليون ، والفقهاء ، وغيرهم ،على: أن الشاذ ليس بقرآن ، لعدم صدق الحد[4] عليه ،والجمهور على تحريم القراءة به. "[5]

ولما سُئل الإمام السخاوي، عن جواز القراءة بالشاذ ،قال: "لا تجوز القراءة بشيء منها ، لخروجها عن إجماع المسلمين، وعن الوجه الذي ثبت به القرآن، وهو التواتر، وإن كان موافقاً للعربية، وخط المصحف ، لأنه جاء من طريق الآحاد، وإن كان نَقَلتهُ ثقات، فتلك الطريق لا يثبت بها القرآن."[6]

---

[1] أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن هاشم الفهدي الأذرعي سَمِعَ بِمِصْرَ مِنْ: يَحْيَى بنِ أَيُّوبَ وَالنَّسائِيِّ ،وَبِدِمَشْقَ مِنْ: أَبِي زُرْعَةَ النَّصْرِي توفي يوم النحر344هـ انظر سير أعلام النبلاء ج15 ص478

[2] إن في اعتبار مكي من المتأخرين مسألة فيها نظر ؛ لأنه ولد سنة 355هـ وتوفي سنة 437هـ انظر في علوم القراءات رزق الطويل ص49 ، والقراءات القرآنية تاريخها ... ص168 ،كما أن عبارة **وتبعه بعضهم** تدل على عدم شهرتهم و عدم الاعتداد بقولهم وإلاّ ذكرهم بأسمائهم ، بالإضافة إلى الخطأ التاريخي المتمثل في نسبة أولوية القول بعدم اشتراط التواتر لابن أبي طالب إذ سبقه أئمة أعلام منهم نافع والطبري وابن خالويه وأبو عبيد القاسم والزجاج وقبلهم أمير المؤمنين عثمان بإرساله مع كل مصحف قارئ واحد ، وبهذا نرى أن الفكر الشائع في القرون الأولى لا يشترط التواتر في سند القراءة المقبولة، لكن يشترط صحة السند فقط. ، انظر أقوال هؤلاء الأئمة في القراءات القرآنية والتواتر 213 وما بعدها

[3] وهو الشيخ أحمد بن محمد شهاب الدين الشهير بالبنا الدمياطي، صاحب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المتوفي سنة1117هـ .

[4] أي حد القرآن

[5] الإتحاف ص8

[6] جمال القراء وكمال الإقراء . ، علي السخاوي . دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي . مؤسسة الكتب الثقافية بيروت . الطبعة: الأولى، 1419 هـ / 1999 م ج2 ص 579

وممن أفصح بذلك أيضا : الإمام الجعبري ،حين قال : "ضابط كل قراءة تواتر نقلها ، ووافقت العربية مطلقا ، ورسم المصحف ولو تقديرا ، فهي من الأحرف السبعة... وما لا تجتمع فيه فشاذ"[1]

والظاهر من قول الجعبري ، والسخاوي ، أنّ القراءات قسمان : متواترة ، وشاذة ؛ لأنّهما ادخلوا غير المتواتر في الشاذ وهو المذهب الصحيح كما أسلفنا.

وقال الشيخ السفاقسي[2]: مذهب الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة ، والمحدثين ،والقراء: أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية... " ثم ذكر مذهب ابن الجزري ، ومكي،واعتبره واحد ،وحاول نسفه بقوله :"وهذا قول محدث ،لا يعول عليه ،ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن." [3]

و نجد من المعاصرين الدكتور عبد العزيز القارئ الذي يقول : " أجمع المسلمون منذ الصدر الأول على أنه لا يقرأ بحرف ولا يحكم بقرآنيته، ولا يكتب في المصحف حتى يتحقق في نقله التواتر ... ولذلك لم يثبت الصحابة في المصاحف العثمانية إلاّ ما كان كذلك ،واطرحوا ما أنفرد بروايته الآحاد ."[4]

[1] كنز المعاني ، الجعبري، ج1 ص71 و72

[2] هو أبو الحسن علي النوري بن محمد السفاقسي ، عالم فاضل مجاهد في سبيل الله بماله ، صاحب غيث النفع في القراءات السبع ،كانت داره مدرسة لطلاب العلم ،توفي سنة 1118هـ .

[3] غيث النفع في القراءات السبع . علي بن محمد النوري الصفاقسي المقرئ المالكي . دار الكتب العلمية بيروت . تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان . الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م ص 14 ، وفي قوله تعميم لا يصح لان منهم من خالف ممن يعتد بخلافهم ولو قال : مذهب الكثير من ... لوافق الصواب . انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 204

[4] حديث الأحرف السبعة :ص94

وفي قول الدكتور القارئ نظر لأنّ المسلمين لم يتطرقوا للتواتر منذ الصدر الأول ، كما أنّ في هذه الأقوال وخاصة قول النويري ، والسخاوي ، والقارئ، يتجلى أن الأدلة التي استدل بها الجمهور تتلخص في ما يأتي:

1. دليل الإجماع على تعريف القرآن ـ من طرف أئمة المذاهب ـ بأنه كلام الله المنزل ...المنقول إلينا بالتواتر والمكتوب في المصاحف [1]، وكل من يقول بهذا التعريف لازمه اشتراط التواتر، ومن المقرر عند علماء الأصول أنه لا يجوز خرق الإجماع، لما فيه من الخروج عن سلف هذه الأمة ، وحمل أمرهم على الجهل.[2]

وكذا الإجماع على تحريم القراءة بحرف وَرْشٍ ه في المصحف والحكم عليه بالقرآنية حتى يثبت نقله متواترا، ومستند الإجماع فعل الصحابة على حد تعبير الدكتور القارئ.

2. دليل سد الذرائع: ويتجلى في رد السفاقسي على رأي مكي ،وابن الجزري ، بأنّ قولهما يؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن ،فيمنع سدا للذريعة .

قال سعيد الأفغاني معلقا عن هذا الرد : "وهذا منهج صحيح يقتضيه المنهج السليم ..."[3]

[1] انظر مثلا :موسوعة علوم القرآن . عبد القادر محمد منصور دار القلم العربي حلب . الطبعة: الأولى، 1422 هـ /2002 م ، ص26 والواضح في علوم القرآن . مصطفى ديب البغا ، ومحيي الدين ديب مستو . دار الكلم الطيب، دار العلوم الانسانية دمشق الطبعة: الثانية، 1418 هـ - 1998 م ص23

[2] انظر مثلا كشف الأسرار :ج4 ص32

[3] القراءات القرآنية تاريخها...:ص168.

ثانيا :مذهب الإمام مكي بن أبي طالب[1]

إنّ الإمام مكي بن أبي طالب[2] يكتفي بصحة الإسناد لقبول القراءة إضافة للشرطين الآخرين ، لقوله في الإبانة : "وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفا، متفرقين ،أو مجتمعين فهذا هو الأصل، الذي بـنُي عليه من قبول القراءات عن سبعة ، أو سبعة آلاف، فاعرفه، وابنِْ عليه.[3]

غير أن السيد رزق الطويل[4]ذهب إلى أن مكيا ممن يشترط التواتر واستدل بأدلة هي :

1 . وَصْفُ مكي ـ في موضع آخر من الإبانة ـ للقراءة المقبولة بقوله: " أن ينقل عن الثقات "ووجه الاستدلال في هذه العبارة: لفظ الجمع فيها كافٍ في الدلالة على قصده التواتر.

2 . قول مكي: "جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال،وهي:

أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺويكون وجهه في العربية، التي نزل بها القرآن شائعا.ويكون موافقا لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جحده.

والقسم الثاني: ما صح نقله في الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف. فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين[5]:

---

[1] ومن معه مثل حلولو المالكي ، والجلال المالكي ، ومحمد الكناني القيجاطي ، وابن عاشور حسب ما يفهم من ظاهر كلامهم . انظر أقوالهم في : القراءات القرآنية والتواتر ص207 وما بعدها.

[2] أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المحقق الثقة الصالح المجاب الدعاء، صاحب الرحلات والتصانيف التي بلغت الثمانين ، أشهرها " التبصرة في القراءات " و "الكشف "توفي في الحرم سنة 427هـ انظر: معرفة القراء الكبار: ج1 ص220 وغاية النهاية :ج2 ص309

[3] الإبانة ص 90و91 .**وقد** نقل ابن الجزري نصا يشبه إلى حد بعيد نص مكي ونسبه للكواشي لكن الدكتور السالم الشنقيطي عَجِم بأنه لمكي وَرّده لأصله. ولو صح نسبته للكواشي لكان ممن قال بمذهب مكي بعده: انظر النشر:ج1 ص44، ومنهج ابن الجزري في كتابه النشر ج1ص266 وص438.

[4] وهو أستاذ مشارك بجامعة أم القرى .

[5] من أمثلة هذا النوع قراءة عمر رضي الله عنه (غير المغضوب عليهم وغير الضالين) الإبانة ص 54

إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وبئس ما صنع إذ جحده

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية.فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف.[1]

ثم قال السيد : من خلال هذا التقسيم نرى مكيا لا يأخذ القرآن بخبر الآحاد فهو إن قبل القراءة يمنع القراءة بها[2] .

قلت: في قول السيد غموض ، وهو يقصد بالضبط قول مكي في القسم الثاني ، فكيف يقبل القراءة بهذا النوع وفي نفس الوقت يمنعها، والصحيح أنه يقبله للاحتجاج بها ،ويمنع القراءة بها ، الاّ إذا كان يقصد إثبات ما كان يقرأبه .

3 . واستدل أيضا بكلامه في موضع آخر عن خبر الآحاد الصحيح الذي لم يخالف الرسم ولا وجها في العربية وهو قوله: وما خالف خط المصحف أيضا هو من السبعة، إذا صحت روايته ووجهه في العربية، ولم يضاد معنى خط المصحف. لكن لا يقرأ به، إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد، ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد، وإذ هو مخالف للمصحف المجمع عليه فهذا الذي نقول به ونعتقده، وقد بيناه كله.[3]

وعلق عليه بقوله:" تشير هذه العبارة بوضوح إلى وجهة مكي في هذه الناحية، وأنه لا يعتد بالقراءة إلا بسند متواتر ،وبناء على هذا فإن عبارته التي تقول: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وساغ وجهها في العربية، ووافقت خط المصحف لا تعني أنه لا يقول بشرط التواتر."[4]

وممن ناصر السيد في مذهبه واستدلاله الدكتور عبد القيوم السندي[5].

---

[1] الإبانة :ص51 و52 ، ومثال هذا النوع قراءة(فاليوم ننحيك ببدنك.)

[2] في علوم القراءات . السيد رزق الطويل. دار الفضيلة مكة المكرمة. الطبعة :الأولى1405هـ / 1985م: ص50.

[3] الإبانة : ص 56.

[4] في علوم القراءات :ص51.

[5] غير أنه لم يوافقه في مذهب ابن الجزري ؛ وسيأتي قريبا ،انظر صفحات في علوم القرءات ص59 و 60.

أما من ناقش أقوالهما وردها فالدكتور عبد الحليم قابة لولا أنه نحا إلى رأي النويري ، والسفاقسي الذين يعتبرون ابن الجزري ومكيا ذو مذهب واحد [1]،وعليه ينحصر الخلاف في مذهبين .

والذي يتضح لى ـ والله أعلم ـ بعد تأمل كلامه في الإبانة وحمل بعضه على بعض ـ وهو ما فهمه وتوصل إليه قبلي أستاذي رابح دفرور وقبل ذلك سعيد الأفغاني [2] ـ أنّ مكيا يكتفي بصحة الإسناد وإن لم يشتهر ، وسأحاول مناقشتهم في إطار البحث عن الراجح بأدلته[3]مع جلالة قدرهم وأنا العالة عليهم . وهذا ما أستند عليه:[4]

1 ـ لفظه الصريح في الاكتفاء بصحة السند ، الذي يحمل عند الإطلاق على الآحاد، فيقدم على غيره المحتمل، ولا قرينة تصرف هذا المعنى الظاهر إلى معنى آخر، سواء التواتر، أوالشهرة.

يقول الدكتور رابح دفرور :" هذا ولم يتصور قوم أن يخالف مكي بن أبي طالب جمهور الأئمة في هذه المسألة، فذهبوا إلى تأويل قوله على إرادة التواتر، لكن لفظه صريح في عدم اشتراط التواتر، فلا داعي إلى تأويل ذلك.[5]

2 ـ إن عبارته " أن ينقل عن الثقات " ليست صريحة في الدلالة على التواتر، ولا الشهرة ،فلا تقوى على معارضة لفظه الصريح أعلاه من أوجه : **أولها** : أنّ المقرر في علم المصطلح أن ما كان في كل طبقة من طبقات إسناده ثقة، يصح القول عنه رواه الثقات ، وهو آحاد اتفاقا .

الثاني : إنّأبا محمد مكي بن أبي طالب في موضع آخر من الإبانة ، لمـّا أتى بنماذج عن اختلاف الأئمة المشهورين غير السبعة، في سورة الحمد ،مما يوافق المصحف، ويقرأ به ،[6] قال

---

[1] انظر القراءات القرآنية تاريخها...:ص 162 وما بعدها ، و القراءات القرآنية والتواتر ص207 و 208

[2] انظر تحقيقه لكتاب حجة القراءات ،لأبي زرعة، ، حيث قال : ...إلا أن بعضهم اكتفى من الشرط الأول بصحة السند إلى رسول الله ولم يشترط التواتر . ويهمنا هنا . بيان ضعف هذا الرأي ونكير العلماء عليه : وأشهر من عرف عنه ذلك في المئة الخامسة مكي بن أبي طالب . ثم ذكر لفظ مكي الصريح في الإبانة وقال: وشاع هذا القول بعده حتى تبعه على ذلك بعض المتأخرين ومشى عليه ابن الجزري . وبهذا يكون الأفغاني قد جعل رأي مكي وابن الجزري واحدا أي أنّ الثاني تابع الأول، وهو يخالف من يقول أن رأيهما واحد وهو الاكتفاء بصحة السند مع الشهرة ... انظر: ص 12 ،13

[3] وعودة الضمير هنا على الدكتور عبد الحليم قابة

[4] استفدت من أدلة الدكتور قابة في رده على السيد رزق، والسندي ،انظر القراءات القرآنية تاريخها...ص 164 و165

[5] مباحث في علم القراءات : ص 27

[6] الإبانة: ص 120 وما بعدها

:"وهذا كله موافق لخط المصحف، والقراءة به من رواه عن الثقات جائزة، لصحة وجهه في العربية، وموافقته الخط إذا صح نقله"[1] .

فهل يمكن القول هنا أيضا أن لفظ الجمع في الثقات كاف في الدلالة على التواتر أو الشهرة ؟ الجواب : لا . لأَنّ عبارته ظاهرة في إرادته الآحاد، فما الفرق بين القولين ؟!.

الثالث : ومع التسليم بأن لفظ جمع " ثقة "يدل على ما ذكرتم فإن مكي لما تحدث عن القسم الثاني من أقسام القراءات قال: "ما صح نقله في الآحاد " فبناء على قولكم كان ينبغي عليه أن يقول: ما صح نقله عن الواحد. وما قال ذلك.

3 . أما القسم الثاني الذي استدل به الأستاذ رزق الطويل فهو خارج محل النزاع حيث لا خلاف في عدم جواز القراءة بما خالف خط مصحف الإمام[2].

4 . أما استدلاله بقول مكي في القسم نفسه وفي العلة الأولى : "ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد." فسياق عبارته يدل على قصده الآحاد الصحيح الموافق للعربية المخالف لخط المصحف ، ولا خلاف في عدم ثبوتها وقبولها ،وعليه فالدليل أيضا خارج محل النزاع.

5 . أنّه لو كان مكي يقصد بالقسم الأول المتواتر[3]أو المشهور[4] لَاعتُرِضَ عليه بعدم اكتمال القسمة ؛ إذ ينقصه قسم وهو ما صح سنده عن الآحاد ولم يخالف خط المصحف ولا العربية ، خاصة وأنه لا يمكن الاعتراض بالعكس ،لأنه إذا صحت عنده القراءة بهذا الوجه فالمتواترة والمشهورة تصح وتدخل في القسم الأول بقياس الأولى.

وبعد هذا النقاش العلمي، وسبر كلام أبي محمد، ووضعه في سياقه وسباقه، يتبين لنا بجلاء أنَّه : لم يسبق ابن الجزري بل انفرد بقول مخالف له ، ومخالف لقول الجمهور، وهو ما ذكرناه سابقا ، كما أنه لا يُغتر بقول السندي: "وفي الحقيقة من قرأ كتابه الإبانة لا يشك في أنه يشترط التواتر لقبول القراءات."[5] ونعتبرها كبوة هذا الجواد والله تعالى أعلى وأعلم[6].

---

[1] الإبانة : ص 123 ، وانظر النشر :ج1-47، 48".

[2] انظر مثلا الإبانة: ص 127

[3] على قول رزق الطويل، والسندي،

[4] على قول النويري والسفاقسي وقابة.

[5] صفحات في غلوم القراءات . د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي . المكتبة الأمدادية . الطبعة: الأولى1415 هـ :ص60 وقال د قابة عن هذه العبارة :فيها نظر وأي نظر والله أعلم وانظر القراءات القرآنية تاريخها...ص165.

[6] هذا وإن كان للقول بأن مكي سبق ابن الجزري في رأيه وجه فهو: أن كلا من الآ حاد والمشهور قسم واحد عند من جعل قسمة الأخبار ثنائية والله أعلم.

ومن خلال كتاب الإبانة بدا لنا: أن معتمده فيما ذهب إليه ،دليل إجماع الصحابة على رسم المصحف زمن أمير المؤمنين عثمان ، فجعل ما وافق رسمه هو الأساس والأولى ،ثم ينظر الشرطين الآخرين، وذلك لأنّ الصحابة ما رسموا شيئا في المصحف واختاروا له كيفة رسمه إلا بناء على ما ثبت عندهم ، فما رسموا الممال بالياء وإن كان أصله واوا ، إلاّ للدلالة على الإمالة ، وما رسموا ما كان أصله ياء بالواو إلا للدلالة على عدم الإمالة[1] .

ومثال ذلك قوله فيها[2]:" كُر اختلاف الأئمة المشهورين، غير السبعة في سورة الحمد مما يخالف خط المصحف، فلا يقرأ به اليوم ."[3]

ثم ذكر أمثلة ذلك فقال :"فهذا لا يجوز اليوم لأحد أن يقرأ به؛ لأنه إنما نقل إلينا بخبر الواحد عن الواحد، ولا يقطع على صحة ذلك، ولا على غيبه، وهو مخالف لخط المصحف الذي عليه الإجماع، ويقطع على صحته وعلى غيبه، فخط المصحف أولى؛ لأنه يقين والخبر غير يقين، فلا يحسن أن ينتقل عن اليقين إلى غير يقين.[4]

وخلاصة مذهبه أنه يشترط لقبول القراءة صحة سندها فقط شريطة أن يعضدها موافقة رسم المصحف المجمع على صحته ، وموافقة قواعد اللغة العربية ، وبهذا تفيد القطع واليقين.[5] ،

[1] انظر مباحث في علوم القراءات :ص37

[2] أي في الإبانة

[3] الإبانة :ص 124

[4] الإبانة :ص127

[5] يجب أن نستحضر أن مكي كان في عصر قبل ابن الجزري الذي جمع القراءات في عشر ووقع الإجماع على تواترها من حيث الجملة وعدم جواز القراءة بغيرها .

ثالثا : مذهب الإمام محمد ابن الجزري

يشترط الإمام محمد ابن الجزري صحة سند القراءة مع شهرتها واستفاضتها وتلقيها بالقبول[1] من طرف أئمة هذا الفن، ولقد سبقه إليه ابن الصلاح ،وأبو شامة ، والكواشي، والقسطلاني[2] ، وتابعه الإمام عبد العظيم الزرقاني[3] من المعاصرين.

وهذه أقوال بعضهم نعرضها للدلالة على أنّ له سلف فيما ذهب إليه:

1. قول ابن الصلاح

قال الإمام أبو شامة :ورد إلى دمشق استفتاء من بلاد العجم عن ذلك وعن قراءة القارئ عشرا، كل آية بقراءة قارئ، فأجاب عن ذلك جماعة من مشايخ عصرنا، منهم شيخا الشافعية والمالكية حينئذ –وكلاهما أبو عمرو عثمان[4]، قال شيخ الشافعية: أي ابن الصلاح

"يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا أو استفاض نقله كذلك وتلقته الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع؛ لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع على ما تقرر وتمهد في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة في الصلاة وخارج الصلاة[5]

2. قول أبي شامة [6]:

الذي أتى أولا بقول الإمام البغوي[7] ثم أتبعه بالتعليق: "فأما القراءة باللغات المختلفة مما يوافق الخط والكتاب فالفسحة فيه باقية، والتوسعة قائمة بعد ثبوتها وصحتها، بنقل العدول عن رسول

---

[1] ولازم تلقي الأمة للقراءة بالقبول أن تكون القراءة غير معدودة عند القراء من الغلط أو مما شذ بها بعضهم على حد قوله في النشر ج1 ص13

[2] انظر إقراره بذلك لما نقل قول الكواشي في لطائفه في القراءات القرآنية والتواتر ص200

[3] انظر قوله في مناهل العرفان ج1 ص422

[4] يعني ابن الصلاح وابن الحاجب وكلاهما يسمى أبو عمرو عثمان الأول شيخ الشافعية والثاني شيخ المالكية تقدمت ترجمتهما انظر البرهان ج1 ص 332،

[5] المرشد الوجيز:ص 140 و141

[6] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ،الشافعي المقرئ والنحوي والأصولي والمؤرخ الحجة والحافظ ،ذو الفنون والتصانيف ، المشهور بأبي شامة ؛ لشامة كانت فوق حاجبه الأيسر أكمل القراءات على شيخه السخاوي وهو ابن 17سنة وتوفي سنة680هـ .انظر:معرفة القراء :ج1 ص361 وغاية النهاية :ج1 ص356 وشذرات الذهب :ج7 ص355

[7] هو :أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد ابن الفراء البغوي نسبة إلى بغ ويقال لها بَغْشُور بخرسان، محيي السّنّة ، الشافعي ،المحدّث المفسّر، صاحب التصانيف توفي سنة 516هـ . انظر الشذرات ج5ص 79 ، ومعجم البلدان :ج1 ص467

الله ﷺ" [1] .قلت[2]: "ولا يلزم في ذلك تواتر، بل تكفي الآحاد الصحيحة مع الاستفاضة وموافقة خط المصحف وعدم المنكرين لها نقلا وتوجيها من حيث اللغة، والله أعلم. "[3]

ويقول أيضا في الكتاب نفسه :" وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي كل فرد فرد مما روي عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له مع أنه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها."[4]

3. قول ابن الجزري في المنجد: "وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين: الأول ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، وهذا على ضربين: ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به بعض الرواة، وبعض الكتب المعتبرة أو كمراتب القراء في المد ونحو ذلك، فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبيﷺ...وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها ." [5]

وقال أيضا في معرض رده عن التباين الموجود في المصادر المتلقاة بالقبول في بعض الأصول والفرش والتي لا توجد إلا في أقل من ثلاثة كتب وهو مما لا يثبت به التواتر :" هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به نعتقد أنه من القرآن وأنه من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها ... ونحن ما ندعي التواتر في كل فرد مما انفرد به بعض الرواة أو اختص ببعض الطرق لا يدعي ذلك إلا جاهلا لا يعرف ما التواتر وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين: متواتر ، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول والقطع حاصل بهما ."[6]

وقال في النشر وهو يرد على من يشترط التواتر-: " وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنّ ما جاء مجيء

---

[1] شرح السنة . أبو محمد البغوي . تحقيق: شعيب الأرنؤوط . المكتب الإسلامي دمشق، بيروت . الطبعة: الثانية، 1403هـ 1983م :ج4 ص511

[2] القائل هو: أبو شامة

[3] المرشد الوجيز: ص 116

[4] المصدر نفسه ص135 و136 وهذا القول هو الذي استأنس به ابن الجزري عقب قوله اللاحق في النشر.

[5] منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص 18 ، 19

[6] المصدر نفسه :ص 21

الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين[1] من الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف حرف [2]من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف."[3]

وقوله : وقد كنت قبل ... أي في بداية حياته.

قال الشوكاني: فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولا لبعض المتأخرين، وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه .[4]

وقال في الطيبة:

- فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ *** وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي
- وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ الْقُرْآنُ *** فَهَذِهِ الثَّلاَثَةُ الأَرْكَانُ
- وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ *** شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ [5]

وتتمثل حجة ابن الجزري فيما يلي:

1 . الاعتماد على واقع شأن القراءات في زمنه حيث بذل الوسع في تتبع أسانيدها ومعرفة أحوال رجالها فتوصل إلى أنه لو اشترط التواتر في كل حرف لَلَزِم إلغاء ونفي الكثير من أحرف الخلاف الثابتة والمقروء بها عن السبعة وغيرهم بعد اشتهارها وتلقيها بالقبول من أئمة هذا الشأن رغم أنها لم تبلغ حد التواتر .

2 . إن ثبوت التواتر يغني عن اشتراط الشرطين الآخرين من موافقة الرسم والعربية فإذا ثبت حرفا بالتواتر ولو كان من أحرف الخلاف وجب قبوله والقطع بأنه قرآنا مطلقا[6] وهذا ما صرح به في النشر حين قال :" فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم وغيره إذ ما

---

[1] تصحفت في ط دار الكتب العلمية إلى (الأخيرين)

[2] سقطت : (حرف) من ط دار الكتب العلمية انظر ص371 من منهج ابن الجزري

[3] النشر ج1 ص13

[4] نيل الأوطار محمد بن علي الشوكاني تحقيق: عصام الدين الصبابطي . دار الحديث، مصر . الطبعة: الأولى، 1413هـ /1993م ج2 ص274

[5] مَتْنُ طَيِّبَةِ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ ابن الجزري . تحقيق: محمد تميم الزغبي . دار الهدى، جدة الطبعة: الأولى، 1994 م ص32

[6] انظر القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية . محمد حبش . دار الفكر دمشق الطبعة: الأولى، 1419 هـ / 1999 م . ص95 والقراءات القرآنية والتواتر ص224

ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺوجب قبوله وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه"[1]

والملاحظ أنّ هذه النتيجة المتوصل إليها مبنية على واقع ماضي قبل الجمع الثالث للقرآن ؛ جمع عثمان ، حيث كان التواتر عند الصحابة شرطا لإثبات أي حرف في المصحف العثماني الذي كان كل ما فيه متواترا عنهم . وعليه إذا ما سلمنا جدلا وجود أحرف متواترة في زمننا فهي من القرآن وإن لم توافق رسم المصحف ولكن هيهات أن يوجد هذا ولم يُبق الصحابة حرفا متواترا إلاّ وخطوه في المصحف ولذا فالخلاف ليس في تواتر الحروف وثبوتها وإنما هو في كيفيات الأداء التي يحتملها الرسم وهذا هو الذي اشترط له ابن الجزري صحة السند مع الشهرة إذا وافق الرسم الثابت بالتواتر، والعربية [2].

3 . ومما يدل على صحة ما ذهب إليه هو أنه جاء بعد رَوِيَّة وطول بحث ونظر في واقع القراءات في زمنه وهذا ما يفهم من قوله السابق : "وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف ." أي أنه استدل أولا ثم أعتقد لا العكس وهذا ما تدل عليه لفظة "ثم " في كلامه التي تفيد التراخي خاصة وأنه أكد على أنه لم يأت ببدعا من القول وإنما له سلف في ذلك باعتبار أنهم لم يتعرضوا لقضية التواتر أصلا .

4 . إنّ الغاية من اشتراط التواتر هي حصول العلم القطعي وذلك حاصل بالمشهور الذي تلقاه الأئمة بالقبول فابن الجزري طبق على واقع القراءات قاعدة أصلها حديثية وهي: "والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم واستفاض وتُلُقِّي بالقبول قطع به وحصل به العلم، وهذا قاله الأئمة في الحديث المتلقي بالقبول أنه يفيد القطع وبحثه الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث..."[3]

5. ومما استند إليه ابن الجزري أقوال سابقيه[4] من غير معارضة كما عارضوا بل واسْتَنَابُوا من غير حرج ابن شنبوذ و ابن مقسم العطار [5] ـ منهم الإمام الكبير أبو شامة في قوله السابق الذي مطلُعه : وقد شاع على السنة جامعة من المقرئين...

---

[1] النشر :ج 1 ص13

[2] وانظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم...: ص 95 ومباحث في علوم القراءات :ص29

[3] منجد المقرئين :ص 21 ، وانظر مقدمة ابن الصلاح ص97

[4] وكأنه يستدل بالإجماع السكوتي إذا صح ثبوته وسلم من المخالفة ومع التسليم ففيه خلاف في حجيته

[5] انظر منجد المقرئين: ص19

وكذا قول الشيخ أبو محمد الجعبري [1]: الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم الآخران فهذا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة.[2]

كما استأنس بقول مكي السابق في تقسيم القراءات[3].

قلت : ولعل إعراض مكي بن أبي طالب عن التمثيل لأقسام القراءات بغية الاختصار ـ حين قال بعدها:" ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصارا."[4]ـ واستدلال ابن الجزري بعده بكلامه والتمثيل بالنيابة عنه هو الذي حمل العلماء على تأويل كلامه السابق : أن ما صح سنده ... لكن بالنسبة لمن أُول كلامه لاشتراط شهرة القراءة اعتمد على مجرد الاستدلال به في النشر، وبالنسبة لمن أولَه للتواتر استدل بالأمثلة التي مثّل بها ابن الجزري للقسم الأول حيث مثل بالمتواتر فقال : " ومثال القسم الأول (مالك و ملك) و (يخدعون ويخادعون) [5](وأوصى ووصى) [6] و(يطوع وتطوع)[7] ونحو ذلك من القراءات المشهورة. "[8] ولاشك أن المراد بالشهرة هنا المعنى اللغوي لا الاصطلاحي[9].

---

[1] أبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس ،العلامة الأستاذ الجعبري ، محقق حاذق، ثقة كبيرة، شرح الشاطبية والرائية ،وألف التصانيف في أنواع العلوم، ، روى عنه السبكي والذهبي وخلائق توفي في732هـ بالخليل.انظر: غاية النهاية :ج1 ص21 ، وشذرات الذهب :ج8 ص171

[2] النشر :ج1 ص13 ولم نعثر عن هذا القول في كنز المعاني للجعبري ، ولو صح عنه يكون لأبي إسحاق قولان

[3] انظر النشر: ج1 ص 13 و14

[4] الإبانة :ص51

[5] بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال ،قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وقرأ الباقون :بفتح الياء وتسكين الخاء وحذف الألف وفتح الدال وهي من الآية (8) من البقرة انظر النشر :ج2 ص207ز

[6] بإثبات الهمزة بين الواوين ثانيهما ساكن وتخفيف الصاد وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر ، وقرأ الباقون بحذف الهمزة وفتح ثانيهما وتشديد الصاد وهي من الآية (131) من البقرة انظر النشر :ج2 ص222.

[7] بالياء وتشديد الطاء وإسكان العين قراءة حمزة والكسائي وخلف في اختياره ، وقرأ الباقون بالتاء مكان الياء وتخفيف الطاء وفتح العين وهي من الآية (183) من البقرة انظر النشر :ج2 ص223.

[8] النشر :ج1 ص14 .

[9] بدليل الاستقراء للفظة " المشهورة "في النشر حيث وردت بمعنى التواتر إلاّ مرتين وذلك في ج1 ص 16 ،31 وخير مثال على ذلك لما رد على الزمخشري وغيره لردهم قراءة ابن عامر﴿ لَوَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ [الأنعام 137] قال:"ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر كيف وقارئها ابن عامر..." انظر النشر :ج2 ص263

وتجدر الإشارة هنا أنّ السيد رزق الطويل لم يثبُت التواتر لمكي فحسب وإنما أثبته لابن الجزري أيضا ونفى عنه مذهبه المشهور عنه صراحة ورافع من أجل هذا واستدل بدليل وُصف بالغرابة كغرابة المستدل له وذلك حين قال: "وأما ابن الجزري فنسب إليه أنه لا يقول بناء على نظمه في الطيبة؛ وعبارته وإن لم تُشر للتواتر لكنها لم تنص على أنه غير شرط، وظروف الناظم تختلف عن ظروف الذي يدون العلم نثرا، حيث يتحرى العبارة الدقيقة بعيدًا عن قيود النظم والقافية، على أن عبارته في كتابه منجد المقرئين ترفع الإيهام والاتهام، إذا اشترط التواتر في قبول القراءة الصحيحة[1].

وعبارته في المنجد هي قوله:" نقول كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها."[2]

وبعد ما تأملنا عبارته نجزم بعدم حُجيتها لكونها لم ترد بصيغة الحصر ،بدليل أنّ ابن الجزري نفُسه نقضها بعد أسطر يسيرة بما ذكرناه قريبا ،نعيده مختصرا:" وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين: الأول ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، وهذا على ضربين: ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول ...فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبيﷺ...وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها ."[3]

يقول الدكتور عبد الحليم قابة في معرض رده على السيد:"ولا أدري كيف جزم بما ذهب إليه والمؤلف يصرح بعد أسطر قليلة بخلاف ما ينسبه إليه؟ بل كيف يغفل عن قوله الصريح في النشر ...وهو قول مشهور يكاد يقف عليه ... كل من يكتب في مسألة التواتر،والخلاصة أنّ مذهب ابن الجزري عدم اشتراط التواتر وهو أمر لا ريب فيه، أما تشكيك من شكك في ذلك فهو هفوة باحث وكبوة جواد نسأل الله أن يقيل العثرات وأن يعفوا عن السيئات ."[4]

[1] في علوم القراءات: ص51

[2] منجد المقرئين :ص 18

[3] المصدر نفسه :ص19

[4] القراءات القرآنية تاريخها ...: ص166

المطلب الثاني :مناقشة وترجيح

أولا: مناقشة أدلة الجمهور

يمكن مناقشة أدلة الجمهور بما يلي :

1. إنّ دعوى قيام الإجماع غير مسلمة لان القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد مسألة خلافية ومن الأصول أن ما كان محل خلاف لا يكون حجة على خلاف آخر .

2 . أمّا دليل سد الذرائع فهو خارج محل النزاع لان الخلاف ليس في تواتر حروف القرآن وإنما ينحصر في كيفيات أدائها خاصة وأن الرسم والعربية يعضضها وهذا ما يضمن عدم تسوية غير القرآن بالقرآن، بل إن عدم القول برأي ابن الجزري يؤدي إلى فتح ذرائع ضياع بعض أحرف الأداء الثابتة ،ويلحق بعض الناس الضيق والحرج ؛حين لا يتمكنون من قراءة القرآن بما يوافق ألسنتهم ، فتنتفي حينئذ حكمة إنزال القرآن على سبعة أحرف ، والله تعالى يقول : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [1]

ثانيا:مناقشة قول مكي ابن أبي طالب

بعد أن حررنا قوله بمناقشة من ظن أنّ مذهبه غير إثبات القراءة بخبر الآحاد الموافقة للرسم والعربية ، يمكن مناقشة ما ذهب إليه هذا الإمام بأنه يمكن أن تصحّ القراءة عن طريق الآحاد التي يحتملها الرسم والعربية ومع ذلك لا تكون مقبولة عند أئمة هذا الشأن وذلك بأن تكون مما لم يستقر في العرضة الأخيرة ،وأمّا كونها موافقة للرسم والعربية ليس بضامن أَولَمْ يحتمل الرسم والعربية ما ليس بثابت أصلا ، وإلاّ لِما اعترض الأئمة على صنيع ابن شنبوذ [2] وابن مقسم العطار[3] ، أو

---

[1] القمر 17

[2] هو أبو الحسن بن شنبوذ محمد بن أيوب بن الصلت، شيخ الإقراء بالعراق، مع ابن مجاهد ،وكان ثقة في نفسه، صالحا دينا **مجوّدا** في هذا الشأن، لكنه كان يحط على ابن مجاهد، وقرأ بالمشهور والشاذ، فاستُتِيب فتاب ورجع عن بدعته، توفي في صفر سنة 328هـ. انظر الشذرات :ج4 ص149 ، ومعرفة القراء :ج1ص 157

[3] انظر :إعجاز القراءات القرآنية . ص 63 وما بعدها ، **أما عن ترجمة** ابن مقسم فهو: أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم الإمام البغدادي،المقرئ النحوي العطار،كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها قال الداني: هو مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية حافظ للغة حسن التصنيف، في علوم القرآنغير أنه سلك مذهب ابن شنبوذ، فنوظر فلم يكن عنده حجة، فاستُتِيب فرجع عن اختياره ، ثم رجع بعد موت =

على الأقل هذا احتمال صحيح ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال كما هو مشهور عند أهل الأصول ، بالإضافة إلى ما يؤدي إليه هذا القول من تسوية بعض القرآن[1] بغير القرآن إلاّ إذا كانت تقبل للاحتجاج بها على الأحكام وحكمها حكم الحديث الصحيح ولا يثبت لها القرآنية وأحكامها لكن مكيا ليس هذا قصده إذ صرح بلفظ القبول والقراءة بها واعتبارها من السبعة.

ثالثا: مناقشة المذهب الثالث

بعد وضوح رأي ابن الجزري والرد على السيد رزق الطويل ، نناقش أصحاب هذا الاتجاه بما يلي :

1. إنّ غاية ما يدَّعون الإجماع السكوتي والخلاف في حجيته وكونه إجماعا معروف [2] وبهذا لا يكون حجة على خلاف آخر، هذا إن سلمنا بسكوت المخالف.

2 .كلام ابن الجزري في المنجد ظاهره التناقض حيث أقّر أن القراءة المشهورة لا تبلغ درجة القراءة المتواترة ورغم ذلك تُلحق بها لانّ القطع حاصل بها بل هي من الأحرف السبعة ،

ليس هذا فحسب بل نجدهُ مصرا على استخدام لفظ التواتر على إطلاقه ليكون علما على القراءات العشر فرشا وأصولا حال اتفاق القراء والرواة وحال انفرادهم [3]وأدى به حرصه وعلو همته لتحقيق ذلك استفتاء قاضي قضاة زمانه؛ عبد الوهاب السبكي [4] بل واستكتبه برسم يده ، وهذا

= ابن مجاهد إلى قوله، فكان يقرأ بما وافق خط المصحف وإن لم يكن له أصل توفي في ربيع الآخر 354هـ. انظر معرفة القراء :ج1ص 173 وما بعدها، والنشر: ج1 ص17.

[1] نقصد القراءات باعتبارها أبعاض القرآن ، وأنّ تعدد القراءات بمثابة تعدد الآيات . أنظر القراءات القرآنية تاريخها..: ص172

[2] انظر مذكرة أصول الفقه :ص283.

[3] انظر منجد المقرئين: ص 70 **ومن الملاحظات** التي توصلت إليها والجديرة بالتأمل والوقوف عليها :تأريخ هذه الفتوى الصادرة قبل وفاة القاضي السبكي طبعا وأكثر ما يكون بلغ ابن الجزري 20 سنة أي قبل تأليف المنجد الذي انتهى منه في رجب سنة773هـ أما النشر فبدأ تأليفه وفرغ منه في سنة799 هـ وربما قبل أن يجنح عن قوله الأول في التواتر ويتبين له فساده، وإنما ذكرها للأمانة العلمية ،هذا إن كان في الفتوى تعارض مع شرطه . انظر منجد المقرئن :ص87 ، والنشر: ج2 ص 469 .

[4] هوأبُو نصر عبد الْوَهَّاب بن عَلّي بن عبد الْكَبن عَلّي بن تَمام الْعَلاَمة قَاضِي الْقُضَاة تَاج الدَّين بن الشَّيْخ تَقِي الدَّين ولد بِالْقَاهِرَة سنة 727هقَالَ عنه ابْن كثيرنِ عَلَيْهِ من المحن والشدائد ما لم يجر على قَاض قبله ،وحصل لَهُ من المناصب ما لم يحصل لأحد قبله . صنف تصانيف عدَّة في فنون على صغر سنة وَكَثْرَة أشغاله منها =

بعضُ نصِّ هذه الفتوى : "ما تقول السادة العلماء أئمة الدين وهداة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين في القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم، هل هي متواترة أو غير متواترة؟ **وهل كل ما انفرد به واحد من الأئمة العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا؟ وإذا كانت متواترة فماذا يجب على من جحدها أو حرفا منها؟**أفتونا مأجورين رضي الله عنكم أجمعين.

فأجابني ما صورته ومن خطه نقلت:" الحمد لله؛ القراءات العشر –السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف– متواترة معلومة من الدين بالضرورة [1]، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺلا يكابر في ذلك إلا جاهل...[2].

ورد هذا التناقض : بأنه يقصد بتواتر القراءات العشر من حيث الجملة وما ورد فيها من المشهور فنادر ويسير فلا حكم له بل هو للأغلبوبهذا يُدْرء التعارض[3] ، خاصة وأن قوله وفعله جاء رد فعل على من قال بخلاف تواتر العشر فرشا وأصولا حال اتفاق القراء واختلافهم كابن الحاجب [4] وأبي شامة. [5] ، [6]

رفع:الْحَاجب عَن مُخْتَصر ابْن الْحَاجب" توفي بالطاعون فِي ذِي الْحَجَّة سنة 771هـ عن 44سنة انظر طبقات الشافعية :ج3 ص104،والأعلام :ج4ص184

[1] لا نسلم له بأن القراءات العشر معلومة من الدين بالضرورة لان شأن القراءات لا يعرفها العام والخاص فيعذر بجهلها ... انظر القراءات القرآنية والتواتر ص 312 وص 89 التي قرر فيها الفرق بين المتواتر والمعلوم من الدين بالضرورة

[2] منجد المقرئين: ص67

[3] وممن نفى التعارض صاحب : منهج ابن الجزري انظر : ص 95 .

[4] يرى أن القراءات متواترة فرشا لا أصولا ، ويقصد بالأصول ما كان من قبيل الأداء، انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب . شمس الدين الأصفهاني . تحقيق : محمد مظهر بقا . دار المدني، السعودية . الطبعة: الأولى، 1406هـ / 1986م . : ج1 ص462 ، وتابع ابن الحاجب ابن خلدون انظر ديوان المبتدأ والخبر ج1 ص552

[5] يرى أن القراءات متواترة فيما اتفقت على نقله الطرق وأجمع عليه الرواة مع التلقي بالقبول والشهرة ،ولأبي شامة رأي أخر وهو أن القراءات متواترة عن القراء فقط ، ولا تعارض لإمكانية الجمع بين القولين . انظر المرشد الوجيز: ص 136، وص 178، والقراءات القرآنية والتواتر ص293

[6] بين قول أبي شامة وقول ابن الجزري فرق دقيق وهو: أن الأول ينفي تواتر ما اختلف فيه الرواة بل والقراء وهو ظاهر عبارته وإن كنا ممن يحسن الظن بمن هو دونه في الفضل لأنّ هذا طعن في القرآن وهو لايقع إلا من كافر أو جاهل وأمثلة انفرد الرواة والقراء المتواترة كثيرة ، أما الثاني فيؤكد ثبوت القراءات العشر قطعا بأحد هذين الطريقين : التواتر أو صحة السند مع الشهرة والاستفاضة وتلقي الأمة بالقبول مع موافقة الرسم والعربية ، وكل منهما يفيد العلم واليقين . انظر القراءات القرآنية والتواتر ص289 وما بعدها.

ومما يدرء به هذا التناقض أنّ الفتوى كانت حول انفراد القراء العشر، التي لا يلزم منها عدم التواتر، كما قررنا ، وإن موضوعنا أحرف الخلاف الثابتة عنهم من طرف أصحاب الطرق ، ويلحق بها انفرادتهم عن الرواة عنهم.

الترجيح : من خلال ما مّر معنا يتبين أن القول الذي يتزعمه ابن الجزري هو ما يتماشى مع واقع القراءات، وإلاّ لَانتفى الكثير من أحرف الخلاف الثابتة عن الأئمة العشر ، ثم إن عدم اشتراط التواتر لا يعني قبول أي قراءة صح سندها ما لم تشتهر وتستفيض ويُصدِّقُها ، ويعضدها الشرطين الآخرين، وتكون بهذا سالمة من الغلط والشذوذ ، ولا شك أن هذا يُكْسِب القراءة صفة القطع والثبوت ، ويصيرها في نهاية الأمر في حكم المتواتر[1]، فتكون النتيجة واحدة رغم التفاوت بين المتواتر والمشهور، كما أنّ هذا القول ليس مُراده نفي التواتر من أصله، وإلاّ لزم نفي التواتر عن القرآن .[2]

ومما يعتمد في الترجيح الخبرة بالفن وقد وقفنا على كلام الشوكاني وهو يُعقبُ على قول النويري : ...قول حادث مخالف لإجماع ... فقال: "وأنت تعلم أن نقَل مثلِ الإمامِ الجزري وغيره من أئمة القراء لا يعارضه نقل النويري لما يخالفه، لأنا إن رجعنا إلى الترجيح بالكثرة أو الخبرة بالفن أو غيرهما من المرجحات قطعنا بأنّ نقَل أولئك الأئمة أرجح وقد وافقهم عليه كثير عن أكابر الأئمة حتى أن الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري لم يحك في غاية الأصول إلى شرح لب الأصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب."[3]،[4]

بالإضافة إلى أنّ أ حدا من العلماء المحققين لم يدّع التواتر في جميع حروف القرآن حرفا حرفا ، وكل من اعترض يردُّ عليه بقول الإمام الشوكاني السابق.

فإن قيل ما الفائدة من اشتراط الشرطين الآخرين قلنا:إنّ اشتراطهما يتأكد لزوما في الأحرف التي اشتهرت ولم تبلغ درجة التواتر، أما إذا ثبتت القراءة بالسند المتواتر فلا تتوقف ولا تحتاج إليهما

---

[1] إذ أن الشهرة والإستفاضة أحد قسمي التواتر فيثبت له حكم اليقين كما قال الجصاص انظر توجيه النظر ج1 ص111

[2] انظر منهج ابن الجزري : ج1 ص91 ، والقراءات القرآنية والتواتر ص262

[3] نيل الأوطار:ج2ص275 . والملاحظ في قول الشوكاني إدعاؤه بإطلاق أن الكثرة مع ابن الجزري وهذا يحتاج لبيان، وعدم حكاية الخلاف في كتاب أو أكثر لا ينفي وجوده، وبالتالي لا يسلم له إلاّ بالترجيح بالخبرة.

[4] إلاّ أن قول الشوكاني أن في القراءات المتوتر والآحاد من غير تفصيل ولا يعني انه متفق مع ابن الجزري في قوله . انظر إرشاد الفحول ج1 ص88 ، والقراءات القرآنية والتواتر ص288 وما بعدها.

، وقد تقرر: أن من مصادر العربية القرآن، وحينها يكون الشرط واحد وهو الأساس لثبوت القراءة والقرآنية بل ويلزم منه الآخران استقراءا كما سبق في كلام الجعبري فتكون إضافتهما من أجل تحقيق المطابقة التامة على القراءات العشر، واطمئنان القلب ، وكذلك لأجل إخراج القراءات المتواترة التي تركها الصحابة، امتثالا لأمر أمير المؤمنين عثمان لما حملهم على رسم مصحفه، الذي خط فيه الصحابة فقط ما استقّر في العرضة الأخيرة درءا للفتنة الحالقة، وإيثارا للعافية ووحدة الكلمة[1] . والله أعلى وأعلم .

[1] انظر تحقيق سعيد الأفغاني لكتاب حجة القراءات لأبي زرعة . ص11 ،12 ، والقراءات القرآنية تاريخها... ص170

المبحث الثالث

طرق القراءات عند الأئمة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: : طرق القراءات

المطلب الثاني : منهج ابن الجزري في انفردات القراء أصحاب الطرق

إذا كانت الغاية من العلم بطرق القراءات هو التمييز بن ما يقرأ به مما لا يقرأ به ، فما هو حال هذه الطرق عند الإمام ابن الجزري إجمالا وتفصيلا؟ وما منهجه في ذلك ؟ ومنهجه في انفردات القراء أصحاب الطرق.

المطلب الأول : طرق القراءات[1]

لا يمكن معرفة حال الطرق وما انتهت إليه عند الإمام ابن الجزري ، وإدراك خواصها، إلاّ بعد الوقوف على حالها قبله ، فألفيناها عانت الإهمال والاختزال ، حيث درس العديد منها ولم يبق منها مشهورا إلا ما كان منها في التيسير والشاطبية الذين بالغ الناس في تعظيمهما حتى ظنّوا أن ما في سواهما من القراءات شاذ لا يجوز القراءة به فأهملوا كتب القراءات الأخرى، وبالتالي ضاعت الكثير من الطرق والروايات ، وهذا هو السبب الداعي لتأليف كتاب النشر .[2]

ورغم شغف الناس بالشاطبية وأصلها ، وإهمالهم لغيرها من أصول القراءات ، ورغم أنها في القراءات السبع فقط ، فإنها لا تحتوي إلاّ على اليسير مما صح من السبع ، خاصة وأنّ الإمام الداني[3] اقتصر على روايتين لكل قارئ ، وطريقا واحدة لكل راو ، وهذا ما يبدوا بجلاء لكل من طالع ما صنفه علماء القراءات ، كما قال أبو حيان الأندلسي .[4]

وسنكشف حال طرق القراءات ومصنفاتها إلى عهد ابن الجزري في أربع نقاط هي :

1 – انحصار القراءات فيما حوته الشاطبية والتيسير من روايات وطرق، وإهمال سواهما.

2 – اقتصار الكتب المصنفة في القراءات على بعض طرق القراءات الصحيحة فقط.

---

[1] وقد اقتصرنا على بحث طرق القراء العشر دون ذكر الكتب التي هي أصول النشر ونكتفي بالإحالة على النشر ج1 من ص 58 . ص98 ، ومنهج ابن الجزري من ص 155 الذي استوفى بحثها بما لا مزيد عليه ، وسنعرضها مختصرة في الملحق.

[2] انظر النشر ج1 ص54 ، وغاية النهاية ج2 ص22 ، والإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات ص139

[3] هو أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر القرطبي المالكي، الإمام العلم، المعروف في زمانه بأبي الصيرفي، وفي زماننا بأبي عمرو الداني، لنزوله بدانية وقرأ بالروايات على ابن خواشي، و طاهر بن غلبون وكان حسن الخط جيد الضبط، من أهل الحفظ والذكاء والتفنن، دينا فاضلا.وكتبه في غاية الحسن ، توفي يوم الاثنين، منتصف شوال سنة 444هـ انظر معرفة القراء :ج1 ص226 وغاية النهاية :ج1 ص503

[4] انظر منجد المقرئين ص25

3 – الكثير من كتب القراءات لم يشترط أصحابها الصحة ، فجمعوا كل ما وصلهم ، ككامل الهذلي ، وجامع الطبري ، والمصباح ، والمبهج ، فهذه الكتب وأمثالها لا يؤخذ منها مباشرة إلا بالرجوع لما يقيد إطلاقها وبيان ما عليه العمل وما به الأخذ، أو إلى مقرئ مقلد [1].

4 – معظم القراءات كانت تنقل عن طريق الأداء، حيث قّل التنصيص على كثير منها في المصنفات .[2]

طرق القراءات عند الإمام ابن الجزري:

لم تقتصر جهود هذا الإمام الهمام في إلحاق القراءات الثلاث بالسبع المتواترة فحسب، بل اتسع ليشمل إضافة طرق جديدة للتي ثبتت للقراء السبع، وذلك من خلال جمعه لأوجه القراءات، وتنقيح أسانيدها، ومعرفة صحيحها من سقيمها ، واتخذ لذلك منهجا يتمثل في أنه أورد لكل قارئ من القراء العشر راويين، ولكل روايتين طريقين، ولكل طريق منها طريقين إحداهما مشرقية أي عراقية، والأخرى مغربية أي مصرية،خلافا للإمامين الداني والشاطبي الذين اقتصرا على طريق واحدة لكل رواية، ولذلك لم يحو التيسير والشاطبية على كثير من أوجه القراءة الصحيحة مما حوى عليه كتاب النشر، وبهذا المسلك المتخذ في إيراد طرق القراءات العشر وصل عدد الطرق لثمانين طريق إجمالا، وهذا بزيادة ستين طريق على الشاطبية.[3]

هذا ولو اعتبرنا التفصيل والنظر في الطرق الفرعية فإنها تتجاوز الألف طريق لو حسبنا طرقه وطرق صاحب التيسير ؛ أصل الشاطبية .

قال ابن الجزري : واستقرت جملة الطرق عن الأئمة العشرة على تسعمائة طريق وثمانين طريقا ... وذلك بحسب تشعب الطرق من أصحاب الكتب مع أنا لم نعد للشاطبي – رحمه الله – وأمثاله إلى صاحب التيسير وغيره سوى طريق واحدة وإلا، فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت

[1] انظر منجد المقرئين ص 21 ، حيث قسم كتب القراءات لقسمين قسم اشترط أصحابها الصحة ، وقسم ذكر كل ما وصل إليه

[2] انظر مباحث في علم القراءات ص 62

[3] انظر النشر ج1 ص54 ، ومباحث في علم القراءات ص64

الألف، وفائدة ما عيناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا ميزت وبُيِّنت [1] ارتفع ذلك والله الموفق.[2]، [3]

وإيضاح ذلك فيما أورده ـ قبل هذا الكلام لهذه الطرق بالتفصيل في أكثر من تسعين صفحة ـ حيث أورد لنافع [4] مائة وأربع وأربعين طريقا منها ثلاث وثمانين لقالون ،والباقي لورش ، وأورد لابن كثير [5] ثلاث وسبعين طريق منها إحدى وأربعين للبزي ، والباقي لقنبل، وأورد لأبي عمرو [6] مائة وأربعة وخمسون طريقا منها مائة وستة وعشرون للدوري والباقي للسوسي، وأورد لابن عامر [7] مائة وثلاثين طريقا منها إحدى وخمسين طريقا لهشام وتسع وسبعين لابن ذكوان ، وأورد لعاصم [8] مائة وثمانية وعشرين طريقا منها ست وسبعين لأبي بكر والباقي لحفص، وأورد لحمزة الزيات [9] مائة وإحدى وعشرين طريقا منها تلاث وخمسين طريقا لخلف وثمان وستين لخلاد ، وأورد للكسائي [10] أربع وستين طريقا منها أربعين طريقا لأبي الحارث ، وأورد لأبي جعفر المدني [11] اثنتين وخمسين

[1] تصحفت في ط دار الكتب العلميمة إلى : وبنيت .انظر منهج ابن الجزري ص 733

[2] النشر ج1 ص190 ، 191

[3] وفي هذا تصريح بالغاية والفائدة من تفصيل هذه الطرق وهي : تحاشي التركيب بين أوجه القراءات

[4] وهو أبوريم ،نافع بن عبد الرحمن انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة بعد التابعين قرأ على سبعين من التابعين، منهم : أبو جعفر ، وشيبة بن نصاح، ، توفي رحمه الله سنة 169هـ ورمزه في الشاطبية ، والطيبه إذا انفرد هو حرف الألف. انظر معرفة القراء الكبارص64 وغاية النهاية ج2 ص330 والنشر ج 1ص112

[5] وهو أبو معبد عبد الله بن كثير، التابعي ، أإمام أهل مكة ،ويرمز له بحرف الدال انظر غاية النهاية ج1 ص443 .

[6] هو أبو عمرو زبان بن العلاء التميمي ، توفي بالكوفة 154 هـ وأشهر الرواة عنه اليزيدي المتوفى 202هـ وعنه : الدوري ، والسوسي، ورمزه حرف الحاء انظر غاية النهاية ج1 ص288.

[7] هو أبو عمران عبد الله بن عامر، الشامي،قاضي دمشق ، أجمع الناس على قرأته ، توفي بدمشق سنة 118يمرز له بحرف الكاف وأشهر الرواة عنه : هشام ، وابن ذكوان عن أصحابهما عنه انظر غاية النهاية ج 1 ص423 .

[8] هو أبو بكر عاصم بن عبد الله الأسدي الكوفي ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة توفى سنة 127هـ ورمزه حرف النون انظر غاية النهاية ج1 ص348 .

[9] هو حمزة بن عمارة بن إسماعيل ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالكوفة بعد عاصم ، وأشهر الرواة عنه : خلف ، وخلاد عن سُليم بن عيسى عنه توفي سنة 156هـ ورمزه حرف الفاء انظر غاية النهاية ج1 ص261 .

[10] هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بأخذ القراءة عرضًا عن حمزة أربع مرات ،توفي سنة 189هـ ورمزه حرف الراء انظر غاية النهاية ج1 ص335.

[11] وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني التابعي، إمام أهل المدينة في القراءة ، وشيخ نافع ، توفي رحمه الله سنة130هـ ورمزه في الطيبة حرف الثاء وفي الدرة حرف الألف انظر غاية النهاية ج2 ص382 .

طريقا منها أربعين طريقا لعيسى بن وردان ، وأورد ليعقوب الحضرمي[1] خمس وثمانين طريقا منها أربع وأربعين لروح، وأورد لخلف البغدادي[2] إحدى وثلاثين طريقا منها اثنتين وعشرين لإسحاق الوراق وتسع طرق لإدريس ، ومجموع هذه الطرق بالضبط تسعمائة واثنين وثمانين طريقا .[3]

وزيادة في البيان والتوضيح نفصل هذه الطرق بذكر الطرق المشرقية والمغربية عن كل طريق من الطرق الأربعين عن الرواة العشرين بالترتيب المشهور .

1 – رواية لإمام قالون عن نافع : من طريقين هما:

1. طريق أبي نَشيط[4] المتوفى سنة 258هـ من طريق أبن بُوَيان[5] المتوفى 344هـ ، ومن طريق القزَّاز[6] المتوفى قبل 340هـ[7]، عن أبي بكر بن الأشعث عنه فعنه[8].

2طريق الحُلْواني[9] المتوفى سنة 250 هـ ، من طريق ابن أبي مِهران[10] المتوفى289 ، وطريق جعفر بن محمد[11] المتوفى في حدود 290هـ[12] عنه فعنه .

---

[1] هو أبو إسحاق يعقوب بن إسحاق بن يزيد البصري الحضرمي ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالبصرة و إمام جامعها ، توفي سنة250هـ عن ثمان وثمانين سنة اشترك مع أبيه وجده في العلم بالقراءات والعربية وغيرهما ، بالإضافة إلى العمر ورمز في الطيبة حرف الظاء وفي الدرة حرف الحاء انظر غاية النهاية ج2 ص386

[2] هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف البغدادي، أحد القراء العشرة ،واحد الرواة عن سليم عن حمزة ، توفي في جمادى الآخرة سنة 229هـ ببغداد، ولم يُرمز لخلف وراوييه في الطيبة لأنه لم ينفرد، ورُمِز له في الدرة بحرف الفاء، انظر غاية النهاية ج1 ص 272
قال في الطيبة : جعلت رمزهم على الترتيب ... من نافع كذا إلى يعقوب
أبج دهز حطي كلم نصع فضق ... رست ثخذ ظغش على هذا النسق
والواو فاصل ولا رمز يرد ... عن خلف لأنه لم ينفرد

[3] انظر النشر من ص 99 إلى192

[4] وهو أبو جعفر محمد بن هارون ضابط مشهور قرأ برواية ورش على أصحاب ورش غاية النهاية ج2 ص272

[5] أبو الحسن محمد بن جعفر ثقة كبير ضابط غاية النهاية ج1 ص79

[6] أبو الحسن علي بن سعيد المقرئ المشهور بالضبط ، غاية النهاية ج1 ص543

[7] والملاحظ أنهما توفيا قبل شيخهما أبي نشيط ، ومجموع طرق أبي نشيط 34طريقا وقد أحصيتها في النشر طريقا طريقا منها 23لابن بويان و11للقزاز

[8] عن أبي بكر عن أبي نشيط

[9] وهو أبو الحسن أحمد بن يزيد رحل ثلاث رحلات لهشام ،إمام كبير صدوق متقن انظر غاية النهاية ج1 ص149

[10] أبو علي الحسن بن العباس الجمال الرازي كان إليه المنتهى في الضبط والتحرير، غاية النهاية ج1 ص216

[11] أبو جعفر قرأ أيضا على أبي عمرو الدوري ، وهشام ، غاية النهاية ج1ص 197

[12] وللحلواني عن قالون 49 طريقا منها 45لابن أبي مهران و04 لجعفر بن محمد ومنه يكون لقالون 83طريقا انظر النشر ج1 ص 99 . 106

2 – رواية الإمام ورش عن نافع : من طريقين هما:

1. طريق الأزرق [1] المتوفى240 هـ، من طريق النَّحَّاس[2] المتوفى بضع280هـ ، وطريق ابن سيف[3] المتوفى307هـ عنه فعنه[4].

2. طريق الأصبهاني [5] 296هـ ، من طريق هبة الله [6]المتوفى قبيل 350هـ، ومن طريق المطّوّعي [7] المتوفى371هـ[8]،عنه عن أصحابه عن ورش.

3 – رواية الإمام البزي عن أصحابه عن ابن كثير: من طريقين هما:

1. طريق أبي ربيعة[9] المتوفى 294 هـ، من طريق النَّقاش [10] المتوفى 351هـ، ومن طريق ابن بُنان[11] المتوفى 374هـ عنه فعنه.

2.طريق ابن الحُباب [12] المتوفى 301هـ ، من طريق بن صالح[13] المتوفى بعد 350هـ ،وطريق عبد الواحد[14] المتوفى 349هـ عنه فعنه .

4 – رواية الإمام قنبل عن أصحابه عن ابن كثير : من طريقين هما:

---

[1] أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار، خلف ورشا في القراءة بمصر، غاية النهاية ج 2 ص402

[2] أبو الحسن إسماعيل بن عبد الله المصري ، من أجل أصحاب الأزرق ، غاية النهاية ج 1ص165

[3] أبو بكر عبد الله بن مالك وقد غلطا فيه ابنا غلبون لما سمياه محمدا ، غاية النهاية ج1ص445

[4] الضمير في (عنه) يعود على الأزرق ، وفي (فعنه) يعود على ورش

[5] أبو بكر محمد بن عبد الرحيم إمام ضابط أخذ قراءة ورش عن أصحابه عن ورش ، غاية النهاية ج2 ص170

[6] أبو القاسم هبة الله بن جعفر مقرئ حاذق ضابط ، قرأ أيضا على أصحاب روح ، غاية النهاية ج2 ص351

[7] أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر صاحب كتاب اللامات إمام عارف ثقة ، غاية النهاية ج1 ص113

[8] بلغت عدد طرق الأزرق 35 منها منها 19 للنحاس و16لابن سيف ، وعدد طرق الأصبهاني 26 طريقا منها22 لهبة الله و 04 للمطوعي ومنه يكون طرق نافع 144 طريقا

[9] أبو ربيعة محمد بن إسحاق مؤذن المسجد الحرام بعد البزي، غاية النهاية ج 2 ص 99 ، وله 35 طريقا منها 33 للنقاش وطريقان لابن بنان

[10] أبو بكر محمد بن الحسن الموصلي ،غاية النهاية ج2 ص119

[11] أبو محمد عمر بن محمد البغدادي ، غاية النهاية ج1 ص597

[12] أبو علي الحسن بن الحباب بن مخلد البغدادي ، غاية النهاية ج1 ص209 وله 06 طرق منها 04 لابن صالح و02 لعبد الواحد ومنه يكون للبزي 41 طريق

[13] أبو جعفر أحمد بن صالح وله أيضا رواية ورش وقالون ، غاية النهاية ج1 ص62

[14] أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد البغدادي البزار النحوي الأستاذ الكبير. غاية النهاية ج 1ص475

1. طريق بن مجاهد المتوفى .324 هـ، من طريق السَّامِّي [1] المتوفى 386 هـ، ومن طريق صالح بن محمد[2] المتوفى 380هـ عنه فعنه.

2طريق ابن شنبُوذ [3] المتوفى 328هـ، من طريق القاضي أبي الفرج [4] المتوفى 390هـ، وطريق الشَّطوي[5] عنه فعنه.

5 – رواية الإمام أبو عمر اللّوري عن اليزيدي عن أبي عمرو: من طريقين هما:

1. طريق أبي الزَّعراء[6] المتوفى بضع و280 هـ، من طريق ابن مجاهد[7]، ومن طريق المعدِّل المتوفى 320هـ[8] عنه فعنه .

2 من طريق ابن فرح[9]المتوفى 303هـ ، من طريق زيد بن أبي بلال358هـ[10] ، ومن طريق المطَّوعي ـ الذي تقدم في طريق الأصبهاني ـ عنه فعنه .

6 – رواية الإمام السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو : من طريقين هما:

[1] أبو أحمد عبد الله بن الحسين البغدادي ضابط ثقة وهم واختل ضبطه في آخر أيامه عدله الداني وتابعه ابن الجزري . غاية النهاية ج1 ص415 ، ومجموع طرق لبن مجاهد عن قنبل 18 طريقا منها 14 للسامري

[2] أبو طاهر صالح بن محمد بن المبارك المؤدب البغدادي حاذق متصدر . غاية النهاية ج1 ص334

[3] وله عن قنبل 14 طريق منها10 للقاضي وعليه يكون لابن كثير 73 طريقا . انظر النشر ج1 ص 115 .120

[4] أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحي القاضي إذا حضر حضرت معه العلوم . تاريخ بغداد أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي . تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف . دار الغرب الإسلامي بيروت . الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2002 م . ج15 ص308

[5] أبو الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي الشطوي أخذ عن ابن مجاهد وابن شنبوذ ثقة حافظ . انظر غاية النهاية ج2 ص50

[6] أبو الزعراء عبد الرحمن بن عَبدوس من أجل أصحاب الدوري قرأ عليه ابن مجاهد قراءة نافع والكسائى وحمزة أيضا وله في النشر 82 طريق منها 82 لابن مجاهد . غاية النهاية ج 1 ص373

[7] أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغدادي التميمي ،ولد 245هـ ، ثقة بصير بالقراءات ،شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة ، توفي في شعبان سنة 324هـ عن. انظر: شذرات الذهب :ج4 ص128، وغاية النهاية :ج1 ص 139 .

[8] أبو العباس محمد بن يعقوب التيمي إمام ضابط . غاية النهاية ج2 ص282

[9] أبو جعفر أحمد بن فرح الضرير المفسر ثقة كبير له في النشر44 طريقا منها 38 لابن أبي بلال. غاية النهاية ج1ص95

[10] أبو القاسم زيد بن علي بن أحمد الكوفي إما حاذق ثقة شيخ العراق. غاية النهاية ج1 ص298

1. طريق ابن جرير[1] المتوفى 316 هـ ، من طريق السَّامرِّي[2] ، ومن طريق ابن حِبش[3] المتوفى373هـ عنه فعنه.

2. طريق ابن جُمهور[4] المتوفى300هـ من طريق الشَّذائي[5] المتوفى370هـ وطريق الشَّنبوذي –وهو ابن شنبوذ الطريق الثاني عن قنبل – عنه فعنه.

7 – رواية الإمام هشام عن ابن عامر:[6] وطريقيه هما:

1.طريق الحُلْواني[7] فمن طريق ابن عِبدان[8] المتوفى بعيد 300هـ ، ومن طريق الجَمَّال[9] المتوفى في حدود 300هـ عنه فعنه.

2. طريق الدَّاجوني[10] المتوفى 324هـ عن أصحابه ، عن هشام ، فمن طريق زيد بن علي، وطريق الشَّذائي[11] عنه فعنه.

8 – رواية الإمام ابن ذكوان عن ابن عامر: من طريقين هما:

[1] أبو عمران موسى بن جرير الرقي الضرير من أجل أصحاب السوسي البصير بالإدغام الماهر بالعربية ، له في النشر 23 طريقا منها 13 لابن حبش . غاية النهاية ج2 ص317

[2] تقدم في رواية قنبل

[3] أبو علي الحسين بن محمد بن حبش ثقة ضابط . غاية النهاية ج1 ص250

[4] أبو عيسى موسى بن جمهور بن رزيق ثقة مشهور له في النشر 5طرق منها 3 للشذائي . غاية النهاية ج2 ص318 ، والنشر ج 1 ص122 . 132

[5] أبو بكر أحمد بن نصر بن منصور البصري قرأ أيضا على أصحاب الدوري وابن مجاهد . غاية النهاية ج1 ص145

[6] انظر غاية النهاية ج 2 ص354

[7] تقدم في رواية قالون وله 28 طريقا منها 18 لابن عبدان

[8] محمد بن أحمد بن عبدان الجزري مجهول غير أنه في التيسير في ص14 . . غاية النهاية ج2 ص64

[9] أبو عبد الله الحسين بن علي بن حماد . غاية النهاية ج1 ص244

[10] أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الضرير الرملي سمع من الصوري أيضا . غاية النهاية ج2 ص77 وله عن هشام 23 طريقا منها 16 طريقا لابن علي ، فيكون لهشام 51 طريقا.

[11] تقدما الأول في رواية الدوري والثاني في رواية السوسي

1. طريق الأخفش [1] المتوفى292هـ عنه ، من طريق النَّقاش [2]، وطريق ابن الأخرم[3] المتوفى 341هـ عنه فعنه .

2. طريق الصُّورِيُّ[4] المتوفى 307هـ عنه ، من طريق الرُّملي[5] ، وطريق المطَّوِّعي.

9 – رواية الإمام أبو بكر شعبة عن عاصم: من طريقين هما :

1. طريق يحي بن آدم [6] المتوفى 203هـ ، من طريق شعيب[7] المتوفى 261هـ ومن طريق أبي حمدون[8] المتوفى240هـ عنه فعنه .

2طريق يحي العُلَيمِي[9] المتوفى241 هـ فمن طريق ابن خُلَيْع[10] المتوفى 356هـ ، ومن طريق الرَّزَّاز [11] المتوفى360هـ عن أبي بكر الواسطي عن العليمي فعنه .

10 – رواية الإمام حفص عن عاصم : من طريقين :

[1] أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك التغلبي الأخفش شيخ قراء دمشق . غاية النهاية ج2ص 347 ، وله عن ابن ذكوان 57طريقا منها37 للنقاش

[2] تقدم في رواية البزي عن ابن كثير

[3] أبو الحسن محمد بن النضر بن مّرمن أجل أصحاب الأخفش وأضبطهم . غاية النهاية ج2 ص270

[4] أبو العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن الصوري روى عنه الداجوني والمطوعي . غاية النهاية ج2 ص268 ، وله عن ابن ذكوان 22 طريقا منها 13 للرملي، ومنه يكون لابن ذكوان 79 طرقا ولابن عامر 130طريقا ، انظر النشر ج1 ص135. 144

[5] هو نفسه أبو بكر الداجوني الذي تقدم في رواية هشام ، إلاّ أنه اشتهر بالرملي في رواية ابن ذكوان ، وبالداجوني في رواية هشام

[6] أبو زكريا يحي بن آدم بن سليمان إمام كبير حافظ عاقل حليم . غاية النهاية ج2 ص364 وله عن أبي بكر 58 طريقا منها38 لشعيب

[7] أبو بكر شعيب بن أيوب بن رزيق مقرئ ضابط غاية النهاية ج1ص327

[8] أبو حمدون الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب مقرئ ضابط ثقة غاية النهاية ج1 ص344

[9] أبو محمد يحي بن محمد بن قيس العليمي ، ذكر ابن الجزري في نشره أنه توفي 243 وفي غايته قبلها بسنتين ، كما ذكر في النشر أنه ولد سنة خمس ومائة والصحيح خمسين ومائة ، انظر غاية النهاية ج2ص379 ، والنشر ج1 ص156 وله عن أبي بكر18 طريقا منها 15 لابن خليع ، ومنه يكون لأبي بكر76 طريقا

[10] أبو الحسن علي بن محمد بن جعفر بن خليع الخياط ضابط ثقة .غاية النهاية ج1 ص566

[11] أبو عمرو عثمان بن أحمد الزاز المعروف بالنجاشي مقرئ متصدر ثقة معروف . غاية النهاية ج1 ص501

1. طريق عبيد بن الصَّباح [1] المتوفى 219هـ على الصحيح ،من طريق الهاشمي[2] المتوفى 368هـ، ومن طريق الأُشْناني[3] المتوفى 337هـ عنه فعنه.

2. طريق عمرو بن الصباح[4] المتوفى221هـ من طريق الفيل[5] المتوفى289 هـ ، ومن طريق زَرْعان[6] المتوفى 290هـ عنه فعنه.

11 – رواية الإمام خلف عن حمزة [7]: من أربعة طرق كلها عن إدريس[8] المتوفى 292هـ عن خلف عن سُلَيم عن حمزة وهي :

طريق ابن عثمان [9]، وابن مقسم المتوفى 354هـ[10] ، وابن صالح ، والمطَّوِّعي[11].

12 – رواية الإمام خلَّاد عن حمزة:

وروايته من أربعة طرق عنه عن سليم عن حمزة وهي : طريق ابن شاذان المتوفى 286هـ [12]، وابن الهَيثم المتوفى249هـ [13]، والوزّان المتوفى250هـ[14]، والطَّلْحِي المتوفى 252هـ[15].

13 – رواية الإمام الليث أبو الحارث عن الكسائي : من طريقين هما:

---

[1] أبو محمد عبيد بن الصباح بن أبي شريح مقرئ صالح ضابط أجل أصحاب حفص وأضبطهم وفي النشر أنه توفي 235 والصحيح كما قال في الغاية ما أثبتناه أعلاه أنظر غاية النهاية ج1 ص495.496 ، والنشر ج1 ص157، وله لحفص24 طريقا منها 14 للأشناني

[2] أبو الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي شيخ البصرة ثقة عارف مشهور قرأ على الأشناني غاية النهاية ج1 ص568.

[3] أبو العباس أحمد بن سهل ثقة ضابط انفرد بالرواية عبيد ولما توفي قرأ على أصحاب حفص غير عبيد ، وغلط الداني لما قال أنه توفي سنة300 . انظر :غاية النهاية ج1 ص59.60

[4] أبو حفص عمرو بن الصباح بن صبيح البغدادي الضرير مقرئ ضابط ، وذكر الداني أنه وعبيد أخوان غاية النهاية ج1ص601. وله عن حفص28 طريقا منها14طريق للفيل .ومنه يكون لحفص 52طريقا ولعاصم128 طريقا

[5] أبو جعفر أحمد بن محمد بن حميد لقب بالفيل لضخم خلقه مقرئ مشهور حاذق غاية النهاية ج1 ص112

[6] أبو الحسن زرعان بن أحمد بن عيسى الطحان من جلة أصحاب عمرو الضابطين لروايته .غاية النهاية ج1 ص294

[7] نؤخر ترجمته إلى قراءته ، وله هنا 53طريقا : للطريق الأول عن إدريس عنه 10طرق ، وللثاني37، وللثالث طريقين ...

[8] أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد ، قرأ على خلف روايته واختياره . غاية النهاية ج1 ص154

[9] تقدم في رواية قالون وهو ابن بويان

[10] أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم ، المقرئ النحوي العطار ومقسم هذا صاحب ابن عباس . معرفة القراء ج1ص173

[11] تقدم ابن صالح في رواية البزي ، وكذا المطوعي

[12] أبو بكر محمد بن شاذن الجوهري من أجل أصحاب خلاد . غاية النهاية ج2 ص152

[13] أبو عبد الله محمد بن الهيثم الكوفي ضابط متقن لقراءة حمزة . غاية النهاية ج2 ص274

[14] أبو محمد القاسم بن يزيد الوزان من أجل أصحاب خلاد . غاية النهاية ج2 ص25

[15] أبو دود سليمان بن عبد الرحمن الطلحي التمار . غاية النهاية ج1 ص314

1. طريق محمد بن يحي المتوفى 288هـ[1]، من طريق البطِّي المتوفى330هـ[2] ، وطريق القَطَري المتوفى 310هـ[3] عنه فعنه.

2. طريق سلمة بن عاصم المتوفى بعد 270هـ [4]، من طريق ثعلب المتوفى291هـ[5] ، ومن طريق أبي الفرج[6] عنه فعنه

14 – الإمام الدوري عن الكسائي[7] : وروايته من طريقين هما:

1. طريق جعفر بن محمد المتوفى 307هـ،[8]من طريق الجـ ُـنَدا[9]، ومن طريق ابن ِشَنبوذ ْه[10] عنه فعنه.

2. طريق أبي عثمان الضرير المتوفى 310هـ[11] ، من طريق ابن أبي هاشم ، ومن طريق الشَّذائي[12] عنه فعنه.

15 – رواية الإمام ابن وردان عن أبي جعفر: من طريقين هما :

1. طريق الفضل بن شاذان المتوفى 290هـ[13]، من طريق ابن شبيب المتوفى312هـ [14] ومن طريق ابن هارون المتوفى بعد330 هـ[15] ببضع سنين عنه عن أصحابه عنه.

---

[1] أبو عبد الله بعرف بالكسائي الصغير مقرئ محقق متصدر . .غاية النهاية ج2 ص279

[2] أبو الحسن أحمد بن الحسن من جلة أصحاب الكسائي الصغير.غاية النهاية ج1 ص47

[3] أبو إسحاق إبراهيم بن زياد مقرئ متصدر .غاية النهاية ج1 ص15

[4] أبو محمد البغدادي النحوي وصاحب الفراء ، وصاحب معاني القرآن ، إمام ثقة حافظ انظر غاية النهاية ج1 ص 311

[5] أبو العباس أحمد بن يحي بن يزيد ثعلب الإمام اللغوي المعروف ثقة كبير له كتاب في القراءات .غاية النهاية ج1 ص148

[6] أبو جعفر محمد بن الفرج الغساني النحوي صاحب سلمة بن عاصم .غاية النهاية ج2 ص229

[7] تقدم وهو الراوي عن أبي عمرو

[8] أبو الفضل الضرير النُّصيبي التميمي شيخ نُصيبين والجزيرة من أجل أصحاب الدوري ويعرف أيضا بابن الحمامي .غاية النهاية ج1 ص195

[9] محمد بن علي بن الجلندا متقن ضابط . معرفة القراء ج1 ص142 ، والنشر ج1 ص173

[10] أبو عمرو عبد الله بن أحمد الدمشقي ثقة .غاية النهاية ج1 ص406

[11] أبو عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير مؤدب الأيتام من كبار أصحاب الدوري .غاية النهاية ج1 ص306

[12] تقدم أبو طاهر بن أبي هاشم في رواية البزي من طريق ابن الحباب وهو عبد الواحد بن عمر ، وله 14 طريقا عن الأشناني في رواية حفص ، انظر النشر ج1 ص152، 153، وتقدم الشدائي في رواية السوسي من طريق ابن جمهور

[13] أبو العباس الفضل بن شاذان بن عيسى الرازي ثقة قرأ على الحلواني احمد بن يزيد ، وروى عن الدوري . غاية النهاية ج2 ص10

[14] أبو بكر أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي مقرئ ضابط مشهور .غاية النهاية ج1 ص123

[15] أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي مقرئ ضابط وطريقه هذه أشهر وأضبط .غاية النهاية ج2 ص90

2. طريق هبة الله المتوفى350هـ[1] من طريق الحنبلي المتوفى بـ عُبيد390هـ[2]، ومن طريق الحـَمَّامي المتوفى417هـ[3] عنه عن أبيه جعفر[4] عن أصحابه فعنه.

16 – رواية الإمام بن جمّاز عن أبي جعفر : ولابن جماز طريقين هما :

1. طريق الهاشمي المتوفى 219هـ[5] ، عن أبي إسحاق إسماعيل بن جعفر المتوفى180هـ عنه ، من طريق ابن َرزين المتوفى 253هـ[6] ، ومن طريق الأزرق الجّمال،- وهو صاحب الطريق عن الحلواني عن هشام- عنه فعنه.

2. طريق الدوري ،من طريق ابن النفاح المتوفى314هـ [7]، ومن طريق ابن نهشل المتوفى 294هـ[8] عنه فعنه.

17 – رواية الإمام رويس عن يعقوب البصري : وروايته من أربعة طرق وهي :طريق النَّخَّاس المتوفى368هـ[9] ، وطريق ابن مقسم المتوفى 380هـ[10]، وطريق أبي الطيب غلام ابن شنبوذ المتوفى

---

[1] تقدم في طريق الأصبهاني

[2] سوف تأتي ترجمته في الفصل الثاني

[3] أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص الحمامي شيخ العراق .غاية النهاية ج1 ص521

[4] وجعفر هذا بن محمد بن الهيثم الذي تقدم في رواية قالون من طريق الحلواني انظر النشر ج1 ص 176

[5] أبو أيوب سليمان بن داود البغدادي ثقة مشهور، وهو ليس الهاشمي الذي مر في رواية حفص .غاية النهاية ج1 ص313

[6] أبو عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين التيمي أخذ القراءة عن خلف وخلاد .غاية النهاية ج2 ص224

[7] أبو الحسن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر النفاح بالحاء المهملة وهو صاحب الطريق عن الدوري قبل ابن نهشل ووقع في النشر بالمعجمة وهو سهو من مؤلفه رحمه الله رغم أنه وافق الصواب في تحديد سنة وفاته ، ونجد ابن الجزري يذكر ابن بهرام بعد ابن نهشل في ص 178 ، وما يقصد إلاّ ابن النفاح .وابن بهرام ما ُولد إلاّ بعد وفاة الدوري ب27 سنة . غاية النهاية ج2 ص242، ص69 ، وانظر : تقريب النشر ص314 ، ومنهج ابن الجزري ص 707

[8] أبو عبد الله جعفر بن عبد الله بن الصباح بن نهشل إمام جامع أصبهان ثقة فاضل قرأ على الدوري وغيره .غاية النهاية ج1 ص193

[9] أبو القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان البغدادي المعروف بالنخاس مقرئ مشهور ثقة متصدر. غاية النهاية ج1 ص414

[10] أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار شيخ مقرئ متصدر معروف ضابط، أخذ القراءة عرضًا عن والده أبي بكر الذي تقدم في رواية خلف عن حمزة غاية النهاية ج1 ص 110

بعد350هـ ببضع سنين [1]، وطريق الجوهري المتوفى340هـ[2] أربعتهم عن التمار المتوفى بعد300هـ [3] فعنه.

18 – رواية الإمام روح عن يعقوب البصري : من طريقين :

1. طريق ابن وهب المتوفى 270هـ [4] ، من طريق المعدِّل المتوفى320هـ [5]، وطريق حمزة بن علي المتوفى قبيل 320هـ[6] عنه فعنه.

2. طرق الزبيري المتوفى بعد 300هـ ببضع سنين[7] ، من طرق غلام ابن شنبوذ وهو أبو الطيب، ومن طريق ابن حبشان وهو الجوهري – المتقدمان في طريق التمار– عنه فعنه .

19 – رواية الإمام إسحاق الوراق عن خلف بن هشام:: وطرقه هي :

1. طريق ابن أبي عمر النقاش المتوفى352هـ[8] عن إسحاق ، من طريق السُّوسَنْجِرِي المتوفى 402هـ[9]، ومن طريق بكر بن شاذان المتوفى405هـ[10].

2. طريق محمد بن إسحاق المتوفى بعد 290هـ[11] عن أبيه إسحاق المتوفى 286هـ.

---

[1] أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر البغدادي غلام ابن شنبوذ، مقرئ رحال عارف مشهور، روى القراءة عرضا عن أستاذه أبي الحسن بن شنبوذ ، وإدريس وغيرهم غاية النهاية ج2 ص92

[2] أبو الحسن علي بن عثمان بن حبشان الجوهري مقرئ متصدر، قرأ على الزبيري صاحب روح وعلى التمار صاحب رويس . غاية النهاية ج1 ص556

[3] أبو بكرمحمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة، البغدادي المعروف بالتمار، مقرئ البصرة ضابط مشهور، من أجل أصحاب رويس وأضبطهم قرأ عليه 47 ختمة غاية النهاية ج2 ص 272

[4] أبو بكرمحمد بن وهب بن يحي بن العلاء بن تميم الثقفي من أجل أصحاب روح . انظر غاية النهاية ج2 ص276

[5] أبو العباس محمد بن يعقوب بن الحجاج التيمي بن ثعلبة، البصري المعروف بالمعدّل، إمام ضابط مشهور. انظر غاية النهاية ج2 ص282

[6] أبو بكر حمزة بن علي مقرئ، قرأ على محمد بن وهب الثقفي ، قرأ على بن وهب بلا واسطة خلافا للهذلي .انظر غاية النهاية ج1 ص264

[7] أبو عبد الله الزبير بن أحمد يصل نسبه للزبير بن العوام ،الضرير البصري مؤلف الكافي في الفقه الشافعي إمام ثقة قرأ على روح وعلى رويس . انظر غاية النهاية ج1ص293، وطبقات الشافعية الكبرى . تاج الدين عبد الوهاب السبكي تحقيق :د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو . هجر للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة: الثانية، 1413هـ ج3 ص295

[8] وهو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن مرة الطوسي النقاش مقرئ جليل صدر أخذ القراءة عن ابن مجاهد وغيره . غاية النهاية ج 2 ص186

[9] أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن الخضر السوسنجردي ثم البغدادي ضابط ثقة مشهور انظر غاية النهاية ج1 ص 73

[10] أبو القاسم بكر بن شاذان بن عبد الله البغدادي الواعظ شيخ ماهر ثقة مشهور صالح زاهد، قرأ على زيد بن أبي بلال و ابن أبي عمر انظر غاية النهاية ج1ص 178

[11] محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي المقرئ، أخذ اختيار خلف عرضا عن أبيه إسحاق وخلفه بعده وإن كان عاش بعده يسيرا . انظر غاية النهاية ج2 ص97

3 . وطريق البرصاطِّي المتوفى 360هـ [1]عن إسحاق .

20 – رواية الإمام إدريس بن عبد الكريم الحداد عن خلف بن هشام:

وروايته من طريق الشطِّي المتوفى370هـ [2] ، والمطّوعّي ، وابن بويان ، والقطيعي المتوفى 368هـ [3]، أربعتهم عن إدريس عن خلف ، والمطوعي ، وابن بويان هما الذين تقدما في قراءة نافع.

وفي ختام هذا المطلب اتضح لنا أنّ الأئمة العشر كان بعضهم في سند قراءة البعض ، مثل أبي جعفر الذي قرأ عليه نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو، ومثل نافع وعاصم وحمزة وراوي أبي جعفر ، الذين هم في سند قراءة الكسائي، كما تبين لنا أنّ بعض الرواة رووا أكثر من قراءة مثل الدوري، ومنهم من روى بواسطة، وأن بعض الرواة كانوا طرقا في قراءة أخرى مثل إدريس ، إضافة أن بعضهم روى أكثر من طريق كالمطوعي ، وابن بويان ، وأنهم كلهم يتصل سندهم إلى النبي عن طريق أصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين.

كما تبين لنا أنّ نسبة القراءة أو الرواية أو الطريق إليهم هي نسبة اختيار لا اختراع، وأنّ كل إمام اشتهر في قطره، كما أنّ سندهم ليس آحادا بل توفر في كل طبقة العدد الذي يحصل به القطع وإنما اقتصر على هولاء الأئمة لفضلهم وعدالتهم وشهرتهم في الأفاق .

[1] أبو علي الحسن بن عثمان المؤدب النجار البرصاطي مقرئ ضابط معدل انظر غاية النهاية ج1 ص220

[2] أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النساج البغدادي المعروف بالشطي مقرئ ثقة. انظر غاية النهاية ج1 ص11

[3] أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي ثقة مشهور قرأ باختيار خلف على إدريس وروى اختيار أحمد بن حنبل عن ابنه عنه ، ثقة زاهد، مجاب الدعوة. انظر غاية النهاية ج1 ص43

المطلب الثاني :منهج الإمام ابن الجزري في الانفردات

تعريف الانفردات:

الانفراد في اللغة : من باب الانفعال، وَفَرَدَ كنَصَرَ واحده انْفِرَادَة ، وجمعه فُرَادَى ، وفُرَادَ كثلاثَ ورباعَ وأفراد ،فالفرد الوتر، والواحد الذي لم يختلط به غيره،أو هو نصف الزّوج ، ويدل على انعدام النّظير والقرين كما يدل على الانزواء والانقطاع عن مركز تجمع الأشياء،ومنه قولهم: فَرَّد الرجل إذا تفقّه واعتزل النّاس، وظبية فَارِدٌ إذا انفردت عن القطيع، وشجرة فارِدٌ وهي المتنحّية جانباً وبالجملة فهي تنطوي علىمعاني التّوحد، والافتراق، والندرة، والشّذوذ [1].

أما في الاصطلاح: فلم يتطرق أئمة القراءة المتقدمين لبيان هذا الحد – فيما علمت – ولم نعثر إلاّ على تعريف الشيخين المّزاحي [2]، والمتولي[3] ، وإن كان تعريف كل منهما ينقصه ضابط الجمع والمنع ، وهذا ما دفع الدكتور السالم الشنقيطي لمحاولة تعريفها بعد استقراء انفردات النشر بقوله:

قراءة أو وجه ينسبه واحد من أصحاب الطرق فقط إلى أحد الرواة ويكون في ذلك مخالفا لجميع الطرق المشهورة عنه[4].

ويلاحظ على هذا التعريف الدقة خاصة وأنه أتبعه بالشرح والتمثيل ، أما كل ما يزيد على هذا الحد من كون هذه القراءة أو الوجه شاذ لقارئ ومتواتر لآخر فهو وصف خارج عن التعريف ، لكن المؤلف خالف أصله وهو أن الانفرادة لا تكون إلا من أصحاب الطرق – وهو الصحيح عندما مثل لانفرادة المقروء بها لغير المنفرد ، والانفرادة الشاذة بقوله : "... وانفرد رويس عن

---

[1] القاموس المحيط مادة : فرد ، ص 305 ، لسان العرب ج1 ص331 ، وتاج العروس ج8 ص 482

[2] الذي جعل الانفراد والشذوذ بمعنى واحد ، وقد تكون مقروءا بها ، انظر منهج ابن الجزري ص134

[3] عرفه : الانفراد اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه. انظر نفس المرجع

[4] نفس المرجع

يعقوب ..." وقال أيضا : " ... وانفرد روح ... " [1]وعندما رجعنا لموضعها في النشر وجدنا أن المنفرد بهما هو ابن العلاف ...عنهما .

وقد سجلنا هذه الملاحظات على الانفردات الواردة في كتاب النشر في القراءات العشر :

1 . أنها ليست على درجة واحدة من حيث الصحة وقبول القراءة بها وقد تقرر أنه لايلزم من الانفراد الشذوذ ، فتكون والله أعلم على أقسام ثلاثة وهي :

أ . المتواترة المقروء بها لغير صاحب الانفراد مثل كلمة ﴿ذكرتم﴾ [2]قرأها أبوجعفر بتخفيف الكاف وانفرد الهذلي عن ابن جماز بتشديدها كالباقين.[3]،ومثل انفرد أبو القاسم الهذلي عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز عنه بضم تاء (كنت) من قول الله : ﴿ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ ﴾ [4]، وكذلك قرأ الباقون.

ب . المشهورة المتلقاة بالقبول والموافقة للرسم واللغة ويقرأ بها ومثالها الحروف الأربعة التي يقرأ بها في القراءات الصغرى دون الكبرى ، والتي انفرد بها الشطوي عن ابن وردان وهي : (يُخرج) في الأعراف و(سقاة) و (وَعْمرة) في التوبة و(يغرّقكم) في الإسراء[5] وسيأتي تفصيلها في الفصل اللاحق.

جـ . الشاذة غير المقروء بها لأحد مثل انفراد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغام الضاد في الشين في موضع "عبس" فخالف سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور.[6]

---

[1] منهج ابن الجزري ص135

[2] يس18

[3] النشر ج 2 ص308 و353

[4] الكهف50

[5] من المعلوم أن كل حرف في القراءات الصغرى مقروء به في الكبرى إلا هذه الحروف عن ابن وردان عن أبي جعفر، والصغرى هي من طريق الشاطبية والدرة المضية ، والكبرى فمن طريق طيبة النشر.

[6] أي آية﴿ شققنا الارض شقا ﴾ انظر النشرج1 ص293 ، والإقناع ج1 ص 216

وكذا انفراد ابن مهران عن هبة الله وهو أبو القاسم بن جعفر عن أصحابه عن روح بضم الزاي وكسر الكاف مشددة في كلمة (زكي) في سورة النور[1]

وبعد استقرائنا لكتاب النشر تبين لنا كثرة اعتماده عليها حيث بلغت في جميع الكتاب (344) انفرادة صريحة بل ويبدوا اهتمامه بها من خلال قوله : لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفا إلا ذكرته، ولا خلفا إلا أثبته، ولا إشكالا إلا بينته وأوضحته، ولا بعيدا إلا قربته، ولا مفرقا إلا جمعته ورتبته، منبها على ما صح عنهم وشذ وما انفرد به منفرد وفذ[2]

كما نلاحظ أن المؤلف استخدم عدة أساليب في عرضه للانفرادات[3] منها:

1 . أن ينسب الانفراد إلى صاحب الطريق عن الراوي مثل قوله : وانفرد ابن مهران عن قالون بالإدغام المحض ...[4].

2 ينسبها لمؤلفي الكتب مع ذكر كتابه، أو ذكر المَؤلِف وحده ، أو المؤلَف وحده ومثال الأولى قوله : وانفرد أبو الكرم في المصباح في الإشارة بمذهب آخر ... [5] ومثال الثانية قوله : وانفرد الهذلي عن ابن عبدان بتحقيق الباب كله ، ومثال الثالثة قوله : وانفرد في التجريد بتسهيلها لهشام بكماله ...[6] وانفرد في الهداية بالفتح عن الأزرق[7].

3 . يقدم القراءة أو وجه الأداء ثم يذكر بأنه انفرادة مثل قوله : واختلفوا في: ﴿ يعلم ما تدعون ﴾[8] فقرأ عاصم، والبصريان يدعون بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، وانفرد به في التذكرة ليعقوب، وهو

---

[1] انظر النشر ج2 ص 331
[2] النشر ج1 ص56
[3] منهج ابن الجزري ج1 ص136
[4] النشر ج1 ص304
[5] م ن ج1 ص298
[6] م ن ج1 ص364
[7] م ن ج2 ص68
[8] العنكبوت 42

غريب.[1] أما مثال تقديم وجه الأداء على الانفراد قوله : صح إخفاء التعوذ من رواية المسيبي عن نافع، وانفرد به الولي عن إسماعيل بن نافع[2]

ثم إنه لا يخلوا أن يتبع هذه الانفردات بالتعليق والحكم عليها ، أو بالتعليل والتوجيه،أو بالترجيح ، أو بذكر من تابع المنفرد ، أو بذكر من قرأ من السلف بهذه الانفرادة ، وأحيانا يذكر انفرادات عن من ليسوا من طرق النشر أصلا، كما أنه يكتفي بالإحالة على الانفرادة التي سبقت في الأصول بقوله : وتقدم انفراد الهذلي في تسهيل تأخر لأبي جعفر في الهمز المفرد[3]

ومثال الأولى قوله : وقد انفرد ابن مهران، عن روح بالاختلاس، فخالف سائر الناس[4]، وكذلك قوله وهو غريب في المثال أعلاه، ومثال الثاني والثالث والرابع قوله : وقد انفرد الكارزيني عن السوسي، بإظهار هذه الكلمة لكون ما قبل النون طردا للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعي عن ابن حبش، عن شجاع، وعن السوسي، وروى ذلك أحمد بن جبير عن اليزيدي، كما انفرد محمد بن غالب، عن شجاع بإدغام ما قبله ساكن من ذلك نحو﴿ مسلمين لك ﴾ ، و ﴿مع سليمان لله ﴾ ولم يستثن من ذلك سوى﴿ أرضعن لكم﴾ فأظهره، والأول هو المعول عليه، والمأخوذ به من طرق كتابنا، والله أعلم.[5] ومثال الخامس قوله : واختلفوا في:﴿ أن يخسف بكم ﴾ ﴿ أو يرسل عليكم ﴾ ﴿أن يعيدكم ﴾ ﴿فيرسل عليكم ﴾ ﴿فيغرقكم﴾ [6] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنون في الخمسة، وقرأ الباقون بالياء إلا أبا جعفر و رويسا في فيغرقكم فقرأ بالتاء على التأنيث، وانفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء، وهي قراءة ابن مقسم وقتادة

[1] م ن ج2 ص343
[2] م ن ج1 ص 252
[3] م ن ج2 ص227
[4] م ن ج1 ص 310
[5] م ن ج1 ص295
[6] تخريج هذه الكلمات القرآنية الثمانية بالترتيب هو : البقرة 127 – النمل45 – الطلاق5 – الملك 16 – الإسراء 68 – الإسراء 69

والحسن في رواية[1] ومثال السادس قوله :قلت: صح إخفاء التعوذ من رواية المسيبي عن نافع، وانفرد به الولي عن إسماعيل بن نافع، وكذلك الأهوازي عن يونس، عن ورش، وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين: أحدهما إخفاؤه، وحيث قرأ القارئ مطلقا – أي في أول الفاتحة وغيرها[2] .

ولابد من الإشارة إلى أن جميع الانفرادات التي في النشر لم يذكرها في الطيبة [3]– على عادته – سوى كلمات معدودات عرج عليها بصيغة التمريض[4].

[1] م ن ج 2 ص308

[2] م ن ج1 ص 252

[3] قول العلماء من كتاب الطيبة أو من النشر واحد لأن مؤلفهما قال فيها : ضمنتها كتاب نشر العشر، وكذا قولهم من طريق الشاطبية أو التيسير ، وقولهم من طريق الدرة أو التحبير

[4] انظر منهج ابن الجزري ص151

الفصل الثاني

أثر الخلاف بين ابن الجزري والجمهور في القراءات العشر فرشا وأصولا (دراسة تطبيقية)

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: أثر الخلاف في أصول القراءات العشر

المبحث الثاني : أثر الخلاف في فرش حروف القراءات العشر

المبحث الثالث : أثر الخلاف فيما صح من غير طرق النشر

تمهيد :

إنّ عدم الأخذ بمذهب ابن الجزري السابق يؤدي إلى انتفاء الكثير من أحرف الخلاف الثابتة عن الأئمة العشرة، وهذا ما لم يقع ، فهل هناك نماذج قرآنية اشتهرت واستفاضت وتلقاها أئمة القراءة بالقبول، وصدّقها الرسم العثماني والعربية، يقرأ بها في القراءات السبع أو العشر؟، وهل لابن الجزري سلف سبقوه فيما ذهب إليه؟

هذا ما سنحاول بحثه في هذا الفصل ، مقتصرين على استخراج بعض النماذج من كتاب النشر في القراءات العشر، متتبعين لأحرف خلاف أصحاب الطرق التي ثبتت عن البعض وردها آخرون – لأنّ مجرد الخلاف لا يقتضي عدم التواتر– ويتفرع عن خلاف القراء أصحاب الطرق ما انفرد به بعضهم ، ولابد أن نشير إلى أنّ كل وجه حكم عليه إمام المحققين بأنّ فيه خلاف وإنكار بعض الطرق على البعض، أو أنّه انفرد به فلان، نقف عليه ، ونتبعه عليه .

ولهذا الغرض جعلنا هذا الفصل في ثلاثة مباحث كما وضحنا أعلاه، ومن الله نستمد التوفيق.

المبحث الأول

أثر الخلاف في أصول القراءات العشر

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: أثر الخلاف في باب الإدغام الكبير

المطلب الثاني : أثر الخلاف في باب المد والهمزتين المجتمعتين في كلمة

المطلب الثالث : أثر الخلاف في باب الوقف على مرسوم الخط وياءات الإضافة

المطلب الرابع : أثرالخلاف في باب الفتح والإمالة ، وباب ترقيق الراءات وتفخيمها

المطلب الأول :أثر الخلاف في باب الإدغام الكبير[1]

وفيه ثلاثة نماذج الأول خاص بإدغام المثلين والخلاف الوارد عن رويس عن يعقوب فيه ، والثاني خاص بالخلاف عن السوسي في إدغام الجيم في الشين في حرف سورة الفتح، والثالث خاص بالخلاف عن قالون في إدغام القاف في الكاف في المرسلات ،وبالله التوفيق.

النموذج الأول : بالنسبة للإدغام الكبير فقد وافق رويس أبا عمرو في حرف " المومنون " وهو ﴿ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾[2] وأحرف "طه " الثلاثة وهي ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾[3] واختص عنه بإدغام التاء في التاء في موضع واحد وهو﴿ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا ﴾[4] لكنه اختلف عن رويس في أربعة عشر حرفا وهي:

الأول :﴿كَذَّبَتْ بِأَيْلِيهِمْ ﴾[5] فروى أبو العز في كفايته، عن القاضي أبي العلاء من المصباح[6] إدغام الباء في الباء وهو الذي في المبهج ، والكفاية الكبرى عن رويس[7].

الثاني :﴿ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ ﴾[8] روى الإدغام صاحب الإرشادين[9] عن القاضي ورواه أيضا في الكفاية عن الكارزيني، وهو الذي في التذكرة و المصباح[10] و التلخيص ، عن رويس.

---

[1] الإدغام الكبير هو اللفظ بالحرفين واحد كالثاني مشددا إذا كان الأول متحركا، سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين، وسمي كبيرا لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه. وقيل: لما فيه من الصعوبة. وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين. وهو لأبي عمرو ويعقوب بخلفهما. انظر النشر ج1 ص 274 وما بعدها

[2] الآية 102

[3] الآية 33 . 35

[4] سبأ46

[5] البقرة 79

[6] ليست في المصباح كما قال العلامة الأزميري ، وبحثت للتأكد فلم أجد

[7] انظر المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش .... أبو محمد سبط الخياط . تحقيق عبد العزيز ناصر السبر ج1 ص 158، والمصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر. أبو الكرم المبارك الشهرزوري . تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة : الأولى 2008م . ج1 ص245، وإتحاف البررة . مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري . دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود . دار أضواء السلف . الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م ص242

[8] البقرة 174

[9] وهو أبو العز القلانسي ، وله إرشادين الكبير والصغير أضافة للكفاية الكبرى كما ذكر ابن الجنيد شيخ ابن الجزري وحققه الأزميري ، في ط : دار الكتب الإرشاد بالإفراد وهو تحريف انظر منهج ابن الجزري ص174،وص944

[10] انظر: المصباح ص458

الثالث: ﴿نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾[1] حيث روى النخاس في الإرشادين والمصباح وغاية أبي العلاء الإدغام واستثنى ذلك الكارزيني في الكفاية الكبرى عن النخاس، وهو الصحيح، وذكره في الإرشاد للقاضي، ولم يذكر في الروضة ، عن رويس في إدغامها خلافا، ونص عليه للحمامي[2] في الكامل ، ولم يذكر في المستنير عن رويس سواه.

الرابع: ﴿ مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾[3] روى النخاس، عن طريق الكارزيني إدغام الميم في الميم وذكره في الكامل عن الحمامي، وهو الذي في المصباح [4] و الروضة و المستنير ومفردة ابن الفحام والمبهج، عن رويس[5].

الخامس :لا﴿ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [6] في الكهف روى الكارزيني عن النخاس الإدغام وهو في المبهج والكفاية ومفردة ابن الفحام والتلخيص [7]ولم يذكر في التذكرة سواه.

السادس والسابع: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [8] ﴿وَتُصْنَعَ عَلَىٰ﴾[9] روى أبو عمرو الداني، وابن الفحام إدغام الحرفين عنه وهو الذي في التذكرة و المبهج والتلخيص، وروى الكارزاني عن النخاس إدغام الأول من الكفاية الكبرى[10].

الثامن والتاسع :﴿ وَأَنزَلَ لَكُم﴾[11] روى طاهر بن غلبون وابن الفحام عنه إدغام الموضعين، وهو الذي في المبهج ، وفي الكفاية عن الكارزيني والتلخيص ووافقهم أبو الكرم في موضع الزمر[12].

---

[1] البقرة 175

[2] وفي ط : دار الكتب : الحمامي وهو تحريف ، انظر منهج ابن الجزري ص 945

[3] الأعراف 40

[4] انظر المصباح ج1 ص263

[5] انظر إتحاف البررة تحقيق : باسم بن حمدي ج2 ص159

[6] الكهف 27

[7] انظر إتحاف البررة تحقيق : باسم ج2 ص159

[8] مريم 17

[9] طه 39

[10] انظر إتحاف البررة تحقيق : باسم ج2 ص159. 161

[11] النمل 60 ، والزمر 6

[12] انظر إتحاف البررة تحقيق : باسم ج2 ص159

العاشر: ﴿ كَذَٰلِكَ كَانُوا ﴾[1] روى الأهوازي، وعبد الباري عنه الإدغام وهو الذي في التذكرة والمبهج .

الحادي عشر:﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ ﴾ [2] روى صاحب المبهج إدغام هذا الحرف عنه وهو الذي في التذكرة ،والتلخيص، وفي الكفاية رواية عن الكارزيني.

الثاني، والثالث عشر: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴾[3] وهما الموضعين الأولين من النجم روى إدغامهما أبو العلاء في غايته عن النخاس، وهو الذي في الإرشادين والمستنير والروضة .

الرابع عشر: ﴿رَّكِبَ لَكَ كَلَّا ﴾ [4]روى الأهوازي إدغام هذا الوضع وهو الذي في المبهج ومفردة ابن الفحام والتلخيص[5].

وروى الباقون عن رويس إظهار جميع ذلك، قال ابن الجزري رحمه الله والوجهان عنه صحيحان[6].

قلت: فبالوقوف على رواية الإدغام لهذه الأحرف المختلف فيها عن رويس من طرف طرقه نلاحظ عدم بلوغها حد المتواتر خاصة الوجه الأخير الذي لا يوجد إلاّ في ثلاثة كتب ، والوجه الثالث الذي استثنى الكارزاني الإدغام عنه من طريق النخاس وهذا الاستثناء هو الصحيح ولا يلزم منه أنّ الإدغام غير صحيح ولكنه لم يرق لدرجة التواتر [7]،ومع ذلك فهو ثابت قطعا مقروء به كما في الطيبة [8] والله أعلم.

---

[1] الروم 55

[2] الشورى 9

[3] النجم 43 . 44

[4] الانفطار 8 . 9

[5] انظر إتحاف البررة تحقيق: باسم ج2 ص159

[6] انظر النشر ج1 ص299 . 302

[7] قررنا هذا لمّا كان من أحرف الخلاف

[8] انظر: تحبير التيسير في القراءات العشر. شمس الدين أبو الخير ابن الجزري . تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة . دار الفرقان الأردن . الطبعة: الأولى، 1421هـ / 2000م ص283 ،وإتحاف الفضلاء ص36، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر . أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري . دار الكتب العلمية بيروت . تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم . الطبعة: الأولى، 1424 هـ /2003 م .ج1 ص355، وفريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات . محمد إبراهيم محمد سالم . دار البيان العربي القاهرة . الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م ج1 ص636

النموذج الثاني : في قوله تعالى : ﴿ اَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾[1] اختلف عن السوسي عن أبي عمرو في إدغام الجيم في الشين في هذا الحرف: فأظهره ابن حبش عنه ، وأبو محمد الكاتب، عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء عن الدوري عنه.

في حين أدغمه سائر أصحاب الإدغام، وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه ولم يذكروا غيره[2]، وكذلك الشاطبي لم يذكر غيره في قصيدته لعدم صحة الإظهار عنهم [3]حيث قال:

وفي ذي المعارج تعرج الجيم مدغم ... ومن قبل أخرج شطأه قد تثقّلا[4]

إلاّ أنّ الإمام ابن الجزري صحح الوجهان تبعا لشرطه فقال: والوجهان صحيحان نص عليهما سبط الخياط[5] ورواهما جميعا الشذائي وقال: قرأت على ابن مجاهد مدغما ومظهرا. قال: وقد كان قديما يأخذه مدغما.[6]

بل للدلالة على شهرة وجه الإظهار صدّر به في النشر،[7] وإن كان في الطيبة رجح وجه الإدغام، لكن الوجهان ثابتان قطعا مقروء بهما عنه ،والله أعلم.

قال في الطيبة :

والذّال في سين وصاد الجيم صح ... من ذي المعارج وشطأه رجح[1]

---

[1] الفتح 29

[2] انظر التيسير ص23 ، والوافي شرح الشاطبية ص61

[3] ولايمكن الاحتجاج بضرورة النظم هنا ما دمنا لا نتحدث عن الشاطبية وحدها بل عن أصلها كذلك

[4] وهو البيت رقم 141من متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع . القاسم بن فيره الشاطبي . تحقيق: محمد تميم الزعبي . مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية . الطبعة: الرابعة، 1426 هـ - 2005 م . ص12، ولذا يعتبر وجه الإظهار من زيادات النشر على الشاطبية وأصلها

[5] انظر المبهج ج1 ص147

[6] النشر ج1 ص290 . 291 ، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر. أبوالقاسم النُّوَيْري . دار الكتب العلمية . تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم . الطبعة: الأولى، 1424 هـ /2003 م: ج1 ص345 ، وفريد الدهر ج1 ص264 ، و656 ، والتذكرة ص38

[7] والتصدير من علامات التشهير

النموذج الثالث: في قول الله جل وعلا : ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾[2] اختلف عن قالون بين الإظهار والإدغام في هذا الموضع ؛ إظهار صفة الاستعلاء ، لا الإظهار المحض غير الجائز إجماعا ، وقد رواه الداني عنه، ثم رَدَّه ، واعتبره غلط في الرواية وخطأ في العربية،[3]لكن ابن الجزري لـ ّا وافق هذا الوجه شرطه ،وسَلِـم من الغلط والشذوذ ، إذ قرأ به على بعض شيوخه واشتهر عندهم وصحّ عنده نصا وأداء، قَـبِلَهُ وألحَقَه بالمتواتر غير مبالٍ بمن رده، وهو الذي لم يذكر مكي بن أبي طالب غيره في (الرعاية)[4]، والقياس يوافقه[5].

[1] وهو البيت 137 من الطيبة ،انظر شرح الطيبة . لابن الجزري . ضبط وتعلق: الشيخ أنس مهرة . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الثانية 1420 هـ / 2000 م . ص 60

[2] المرسلات 20

[3] انظر جامع البيان ج2 ص665 ، والوافي شرح الشاطبية ص61

[4] واسم الكتاب : الرعاية لتجويد القراءة في أربعة أجزاء

[5] انظر النشر ج2 ص20 ، وشرح الطيبة لابن الجزري ص61

المطلب الثاني: أثر الخلاف في باب المد [1]، وباب الهمزتين المجتمعتين في كلمة.

قد جمعنا بين هذين البابين للعلاقة الموجودة بينهما ؛إذ الهمز من أسباب المد ، وسنذكر نموذجين : الأول في الخلاف الوارد عن الإمام ورش من طريق الأزرق في مقدار زيادة مد البدل ، والثاني في الخلاف الوارد عن ابن ذكوان في تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية من غير إدخال ،أو بإدخال الألف[2] وذلك في حرفي القلم ، وفصلت ؟ وتفرع عن الثاني نموذج ثالث وهو: انفرادة للمفسر عن الداجوني عن هشام.

النموذج الأول :اختلف عن ورش من طريق الأزرق في مقدار زيادة المد حال وقوع حرف المد بعد الهمز[3]على هذا النحو:

ـ فذهب الهذلي في الكامل فيما رواه، عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحداد إلى الإشباع المفرط ، كما هو مذهبه عنه في المد المنفصل [4].

ـ وذهب الجمهور إلى الإشباع من غير إفراط ، وسووا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو أيضا ظاهر عبارة التبصرة ، والتجريد .

ـ وذهب الداني، والأهوازي، وابن بليمة وأبو علي الهراس فيما رواه عن ابي عدي إلى التوسط [5]، وهو اختيار أبي علي الحسن بن بليمة، وذكر أبو شامة أن مكيا ذكر كلا من الإشباع والتوسط، وذكر السخاوي عنه الإشباع فقط.

---

[1] والمد عبارة عن زيادة مط في حرف المد على المد الطبيعي إذا جاورت حرفا من حروف المد الساكنة وحركة ما قبلها من جنسها ،وهذه الزيادة لسبب ، وضده القصر الذي هو ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله. انظر النشر ج1 ص313 وما بعدها

[2] الإدخال : هو إثبات ألف تفصل بين الهمزتين المتلاصقتين وتمد هذه الألف بمقدار حركتين

[3] سواء كانت الهمزة ثابتة نحو ءامنوا ، أو مغيرة بين بين نحو آمنتم ، أو مغيرة بالبدل نحو من السماء اية ، أو مغيرة بالنقل نحو الآخرة انظر النشر ج1 ص339

[4] انظر : الكامل في القاءات والأربعين الزائدة عليها . يوسف بن علي أبو القاسم الهُذَلي . تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب . مؤسسة سما للتوزيع والنشر . الطبعة: الأولى، 1428 هـ /2007 م ص 422

[5] وصاحب التيسير لم يذكر إلاّ التوسط ، فيكون القصر والإشباع من زيادة الشاطبية عليه . انظر التيسير ص31

ولقد وقف ابن الجزري على مؤلف لمكي انتصر فيه للمد في ذلك وَرّد على من أنكره وأجاد وأبدع ، وإن كانت عبارته في التبصرة تحتمل الوجهين جميعا[1]، وبالإشباع قرأ ابن الجزري من طريقه.

ـ وذهب إلى القصر فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون، وردّ في تذكرته على من روى المد لنافع عموما واعتبره من الفصاحة لما يترتب على المد من إخراج اللفظ من صيغة الخبر إلى الاستخبار ومثّل لذلك ولذا أخذ بالقصر وغلط أصحابه[2]، وبذلك قرأ الداني عليه[3]، وذكره أيضا ابن بليمة في تلخيصه، وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة، عن أبي الحسن السخاوي، عنه، قال أبو شامة: وما قال به ابن غلبون هو الحق. وهو اختيار أبو إسحاق الجعبري.

ـ وأثبت الثلاثة جميعا أبو القاسم الصفراوي في إعلانه، والشاطبي في قصيدته، وضعف المد الطويل[4]، في قوله :

وما بعد همز ثابت أو مغيّر ... فقصر وقد يروى لورش مطوّلا
ووسّطه قوم كآمن ...[5]

ومما يدل على تضعيفه أنّ الناظم رجح القصر بذكره أولا وآخرا في قوله :

وابن غلبون طاهر بقصر ...[6]

ويليه التوسط لتنكيره الذي هو دليل الكثرة والمد أقلها وأضعفها لأنّ (قد) إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت ذلك[7].

---

[1] أي الإشباع والتوسط وعبارته هي : فقرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه وقرأ الباقون بمد متوسط .التبصرة ص 258

[2] انظر هذا الرد في التذكرة في القراءات . أبو الحسن طاهر بن غلبون . تحقيق : سعيد ح زعيمة . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة : الأولى 1422هـ / 2001م .ص 69 وما بعدها

[3] أي قرأ على ابن غلبون وهوشيخه

[4] والذي صرح بالتضعيف هو صاحب النشر في ج1 ص340

[5] وهما من البيت 171 . 172 من متن الشاطبية ص 14 ، وانظر إبراز المعاني ص115، والوافي ص75

[6] وهو جزء من البيت رقم175 في الشاطبية ص15

[7] انظر كنز المعاني ص 532

قال الإمام ابن الجزري وهيَ دُرعلى من ضعف وَردَّ المد المشبع ،بعد أن ثبت عنده موافقا لشرطه: والحق في ذلك أنه شاع وذاع وتلقته الأمة بالقبول، فلا وجه لرده، وإن كان غيره أولى منه، والله أعلم.[1]

النموذج الثاني : في قول الله تعالى: ﴿ اَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾[2] قرئت بهمزة واحدة على الخبر [3]، وبهمزتين على الاستفهام [4]، ومن قرأ بالهمزتين منهم من حققهما معا [5]، ومنهم من حقق الأولى وسهل الثانية بلا فصل [6]، ومنهم من فصل بينهما بألف ، وهم : أبو جعفر والحلواني عن هشام ، واختلف عن ابن ذكوان ، في هذا الموضع وفي حرف فصلت ؛ ﴿ءَ آعْجَمِيٌّ ﴾[7]فنص له على الفصل فيهما : أبو محمد مكي، وابن شريح ، وابن سفيان والمهدوي وأبو الطيب بن غلبون، وغيرهم. وكذلك ذكر الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم والصوري عنه[8]، **وَرّد** ذلك الحافظ أبو عمرو الداني فقال في التيسير وجامعه : ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر، ولا صحيح من جهة القياس [9]، ونقل الأستاذ أبو جعفر بن الباذش في الإقناع الوجهين:[10]

---

[1] انظر النشر ج1 ص339 . 341

[2] القلم 14

[3] وهم نافع، وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف، وحفص

[4] وهم ابن عامر وحمزة وأبو جعفر، ويعقوب وأبو بكر

[5] وهم حمزة وأبو بكر، وروح، والداجوني بخلفه

[6] وهم ابن عامر وأبو جعفر ورويس،

[7] فصلت 43

[8] انظر فريدة الدهر ج1 ص661 ، وإتحاف البررة ج1 ص 168

[9] انظر التيسيرص194، وجامع البيان ج4 ص1650 ، والوافي شرح الشاطبية ص85

[10] انظر ص169 . 170من الإقناع في القراءات السبع . أبو جعفر بن الباذش . تحقيق : د عبد المجيد قطامش . دار الفكر دمشق . الطبعة: الأولى 1403هـ.

قال ابن الجزري : وقد نص على ترك الفصل لابن ذكوان غير من ذكرت ممن هو أعرف بدلائل النصوص كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العز، وأبي علي المالكي ، وابن الفحام [1]الصقلي، وغيرهم.

لكنه أثبت لابن ذكوان الوجهين لتحقق شرطه ، خاصة وجه الإدخال الذي ردّه من قبله نصا ، فقال :وقد قرأت له بكل من الوجهين، والأمر في ذلك قريب، والله أعلم.[2]

وقال في الطيبة:

أن كان أعجمي خلف مليا ... والكّل مبدل كآسى أوتيا[3]

ففي قوله:مليا من ملأت الإناء فهو ملآن ومملوء إشارة إلى تأكيد ثبوته عن ابن ذكوان الذي يرمز له بحرف الميم ، خلافا لمن أنكره [4] .

النموذج الثالث: وممن حقق الهمزتين في موضع سورة القلم السابق حمزة وأبو بكر عن عاصم، وروح عن يعقوب، وانفرد بالتحقيق هبة الله المفسر وهو ثقة حافظ [5]عن الداجوني عن هشام وهي انفرادة صحيحة تلقتها الأمة بالقبول فيقرأ بها لهشام عن ابن عامر[6] ، [7].

---

[1] في ط: دار الكتب : (والصقلي) بزيادة الواو وهو تحريف انظر منهج ابن الجزري 1056

[2] النشر ج1 ص367 . 368 ، وانظر شرح الطيبة للنويري ج1 438

[3] وهو البيت 196 من الطيبة ص 44 ، وحرف الميم رمز ابن ذكوان انظر شرح الطيبة لابن الجزري ص85

[4] كالداني وابن الباذش وابن شيطا وغيرهم ممن ذكر قريبا

[5] وهو:أبو القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن علي، البغدادي الضرير المفسر صاحب الناسخ المنسوخ المشهور، إمام حافظ، أخذ القراءة عرضا عن زيد بن أبي بلال، وعن الحسن بن علي العطار، قال الداني: كان أحفظ أهل زمانه لتفسير القرآن ، وتوفي ببغداد سنة410هـ، غاية النهاية ج2 ص351

[6] انظر النشر ج1 ص367 ،ومصحف دار الصحابة في القراءات من طريق الطيبة ص564

[7] ولم نقف على من أنكر هذه الوجه لهشام وحسبنا أنها انفرادة في رواية هشام وإن وافقه بعض القراء والرواة

المطلب الثالث : أثر الخلاف في باب الوقف على مرسوم الخط ، وياءات الإضافة [1].

لما كانت ياءات الإضافة يتأثر النطق بها بالوقف حذفا وإثباتا ، ارتأينا الجمع بين البابين في خمسة نماذج وهي:

الأول : الوقف على(ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر. ووقعت في خمس كلمات وهي : (عم، وفيم، وبم، ولم، ومم) فاختلف في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب ،والبزي.

فأما يعقوب فقطع له بالوقف عليها بالهاء أبو محمد سبط الخياط[2]، وأبو الفضل الرازي ، والشريف عز[3] الشرف العباسي.

وقطع له الجمهور كأبي العز ، وابن غلبون، والحافظ أبي العلاء ، وابن سوار، والداني ، بالهاء في الحرف الأول، وهو ﴿ عم ﴾

وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني، وهو: (فيم) نحو: ﴿ فِيمَ كُنتُمْ ﴾ [4] ﴿ فِيمَ أَنتَ ﴾ [5] وهو الذي في الإرشاد ، والمستنير. وزاد فيه أيضا الحرف الثالث، وهو: (بم)نحو﴿ بِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [6].

وقطع له[7] أبو عمرو الداني بالهاء في الحرف الأخير، وهو (مم)، وقطع بذلك له أيضا من قراءته على أبي الفتح في (لم وبم، وفيم) .

وقطع آخرون بذلك لرويس خاصة في الأحرف الخمسة كأبي بكر بن مهران.

---

[1] وهي كل ياء دالة على المتكلم زائدة على أصل الكلمة وتأتي متصلة بالفعل والاسم والحرف ، والخلاف فيها يدور حول الفتح والإسكان وجملة المختلف فيها بين القراء212 ياء. انضر النشر ج2 ص161 وما بعدها ، وأصول رواية الإمام ورش ص48

[2] انظر المبهج ج1 ص313.314

[3] في ط دار الكتب العلمية :(عن الشريف). وهو تحريف انظر منهج ابن الجزري ص 1478

[4] النساء من الآية 97

[5] النازعات 43

[6] الحجر 54

[7] أي للبزي عن ابن كثير انظر التيسير ص61

وقطع أبو العز بذلك لرويس في الأحرف الثلاثة الأخيرة ، وجعل الحرفين الأولين ليعقوب بكماله كما تقدم آنفا.

وهذا كله لم يذكر عن يعقوب في الكامل، ولا في الجامع، ولا في كثير من الكتب[1] .

فمن غير شك أنّ وجه الوقف بهاء السكت في هذه الأحرف ليعقوب لم يبلغ درجة التواتر ، لعدم إجماع الطرق على هذه الأحرف ، وللخلاف الوارد في الحرف الواحد ، ولأن الكثير من الكتب أعرضت صفحا عنه ولم تذكره البتة كالكامل ، والجامع وغيرها، ورغم كل هذا فابن الجزري أثبت صحته وقرأ به ، ليعقوب بكماله لمّا وافقا شرطه . فقال: وبالوجهين آخذ ليعقوب في الأحرف الخمسة ، لثبوتها عندي عنه من روايتيه.[2]

الثاني:في قول الله تعالى: ﴿هَ ـَادِي الْعُ ـْمِي ﴾[3] اختلف عن الكسائي بين الوقف بالياء موافقا ليعقوب، أو بحذفها كالجمهور.

فقطع له بالياء أبو الحسن بن غلبون ، وأبو عمرو الداني، في التيسير والمفردات، وصاحب الهداية والهادي، والشاطبية، وغيرهم[4].

وقطع له بالحذف أبو محمد مكي، وابن الفحام ، وابن شريح، على الصحيح عنده، وأبو طاهر ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم .

وذكر الوجهين أبو العز القلانسي، والداني ، في جامعه ثم روى عنه نصا أنه يقف عليه بغير ياء. ثم قال: وهو الذي يليق بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه[5].

قلت : وكأنّ الداني بهذا النص الذي يرويه عن الكسائي يضعف الوقف بالياء عنه في هذا الحرف ، وهو الذي صح عند ابن الجزري بعده لموافقته لشرطه ، ولذلك قال :والوجهان صحيحان نصا وأداء، وعلى الحذف جمهور العراقيين[6].

---

[1] انظر النشر ج2 ص134

[2] المصدر نفسه

[3] الروم 52

[4] انظر التيسير ص169 ، وجامع البيان ج4 ص1442 . 1443، والوافي ص336

[5] النشر ج2 ص140،و انظر جامع البيان ج2 ص808

[6] النشر ج 2 ص140

الثالث : الوقف على ما حذف من الواوات رسما للساكن، وهو أربعة مواضع وهي:
﴿وَيَدْعُ الإِنسَانُ﴾ في سبحان[1]،﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾في الشورى[2]،و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ في القمر[3]،﴿الزَّبَانِيَةَ﴾ في العلق[4]، فإنّ الوقف عليها يكون على الرسم لجميع القراء،ولم يُجز مكي وغيره تعمد الوقف عليها، ولا على ما يشابهها لأنّ الوقف بالرسم مخالف للأصل والوقف بالأصل يؤدي إلى مخالفة الرسم [5].

وُرِّد : بأن الوقف عليها ليس على وجه الفرض والاختيار وإنما حالة الاضطرار والاختبار فكيف يكون؟ إلاّ إذا كان قصد مكي ما لم تصح فيه رواية وإلاّ فكم من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل. ولا حرج في ذلك ما صحت الرواية.

وقد نص الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل. وقال: هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن[6] جميعا، وبذلك جاء النص عنه[7].

ونلاحظ اعتماد ابن الجزري على هذه الانفراد الذي انفرد به الداني لشهرته ، ولتلقيه بالقبول ، فوافق شرطه، ولذا قال رحمه الله: وهو من افراده وقد قرأت به من طريقه[8].

الرابع : كلمة(اقْتَدِهِ) من قوله تعالى:﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [9] حيث قرأ ابن عامر بكسر الهاء وصلا ، واختلف عن ابن ذكوان بين إشباع كسرتها وهو المتواتر عنه ، وبين كسرها من غير إشباع كهشام عن ابن عامر ،وهي رواية البعض التي لا يُشك في صحتها عن ابن ذكوان وإن كانت هذه الطريق عزيزة [10]من طرق النشر [11].

---

[1] من الآية 11
[2] من الآية 24
[3] من الآية 6
[4] من الآية 18
[5] انظرالنشر ج2 ص141
[6] وأبو الفتح هو فارس بن احمد ، وأبو الحسن هو طاهر بن عبد المنعم بن غلبون
[7] المصدر نفسه ، وانظر جامع البيان ج2 ص 811
[8] النشر ج2 ص141 ، وانظر وشرح الطيبة للنويري ج2 ص67
[9] الأنعام 90
[10] والعزيز في علم المصطلح : أقل من المشهور وهو: ما اشترك فيه اثنين أو ثلاثة في روايته عن الشيخ ، فإن زادوا عن ذلك سمي مشهورا . انظر الباعث الحثيث ص165
[11] انظر النشر ج2ص142

والملاحظ أنّ الشاطبي ضعف الوجه الثاني لابن ذكوان ووصفه بالاضطراب بقوله : ماج لكونه ليس من طرق الحرز [1] حين قال :

....واقتده حذف هائه ... شفاء وبالتّحريك بالكسر كفّلا

ومدّ بخلف ماج والكّل واقف ... بإسكانه يذكو عبيرا ومندلا

لكن ابن الجزري اثبت صحة الخلاف عن ابن ذكوان وإن رواه فقط ابن مجاهد عنه من رواية التغلبي[2]، وما رواية الشاطبي له رغم أنه ليس من طريقه إلاّ تحريا للصواب، وطلبا للحق وهذا ما جعل رواية الكسر عزيزة من طريق ابن الجزري والعزيز لم يبلغ حد المتواتر فقال رحمه الله في الطيبة:

....وكسرها اقتده كس أشبعن

من خلفه أيا بأيا ما غفل .....[3]

الخامس : في قوله تعالى: ﴿ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[4] اتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وورش على إثبات الياء في الموضعين.

واختلف فيهما عن قالون :

فقطع له جمهور المغاربة وبعض العراقيين بالحذف وهو الذي في التيسير، والكافي، والهداية، والهادي، والتبصرة، والشاطبية، والتلخيصين، والإرشاد، والكفاية الكبرى، والغاية، وغيرها.

وقطع بالإثبات فيهما له من طريق أبي نشيط الحافظ أبو العلاء في غايته، وأبو محمد في مبهجه، وهي رواية العثماني عن قالون،وقطع بعضهم له بالإثبات في الداع والحذف في دعان،

---

[1] انظر الوافي ص262

[2] وقد تصحف في النشر طبعة دار الكتب العلمية إلى الثعلبي في ثلاث مواضع والصحيح ما أثبتناه .،انظر منهج ابن الجزري هامش ص1506 ،1361، 956 .وهو : أحمد بن يوسف التغلبي أبو عبد الله البغدادي،روى القراءة عن ابن ذكوان قال الداني : وله عنه نسخة فيها خلاف كثير لرواية أهلدمشق عن ابن ذكوان وروى القراءة سماعً ا عن أبي عبيد القاسم بن سلام وموسى بن حزام الترمذي صاحب يحي بن آدم، روى عنه القراءة ابن مجاهد ومحمد بن جرير الطبري . انظر : غاية النهاية ج1 ص152

[3] من البيتين رقم 365 و366 من متن الطيبة ص57 ،وحرف الكاف في (كس) رمز لابن عامر ، والميم في (ما غفل) رمز لابن ذكوان انظر شرح الطيبة للنويري ج2ص69

[4] البقرة 186

وهو الذي في الكفاية في الست، والجامع لابن فارس والمستنير، والتجريد، من طريق أبي نشيط، وفي المبهج من طريق ابن بويان عن أبي نشيط[1].

وعكس آخرون فقطعوا له بالحذف في الداع والإثبات في دعان، وهو الذي في التجريد من طريق الحلواني، وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضا صاحب العنوان[2].

فلو اشترطنا التواتر لما ثبتت هذه الياء في الموضعين عن قالون ؛ للخلاف فيهما وعلى أربعة مذاهب ، وكل مذهب يقطع لقالون بما رواه ،وعبارة القطع التي استعملها ابن الجزري تحتمل – على الأقل –نفي الوجه المخالف ،وعبارة (بعضهم) الذين قطعوا له بالإثبات تدل على عدم التواتر، لأنّه استعمل قبلها عبارة يمكن أن تدل على التواتر وهي : قطع له جمهور المغاربة وبعض العراقيين...

لكن لمـّا وافقت هذه الأوجه شرط الإمام المحقق أثبتها ويقرأ بها عنه ولم يهتم بمن قطع وجزم ، وبمن لم يقطع ، لذلك قال: والوجهان صحيحان عن قالون إلاّ أنّ الحذف أكثر وأشهر والله أعلم[3].

وقال في الطيبة :

حِماً جَنَا الدَّاعِي إِذَا دَعَانِ هُمْ ... مَعْ خُلْفِ قَالُونَ ...

وعودة الضمير في (هم) على المذكورين قبل البيت وهم أبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب وورش ، الذين أثبتوا الياء في الموضعين ، وقالون بخلاف عنه فيهما.[4]

[1] انظر المبهج ص311

[2] انظر النشر ج2 ص183 بتصرف

[3] المصدر نفسه

[4] شرح الطيبة ص159

المطلب الرابع : أثر الخلاف في باب الفتح والإمالة [1]، وباب ترقيق الراءات وتفخيمها

ومثال الباب الأول : كلمة ﴿ رأى﴾ الواقعة بعدها متحرك ظاهر في سبع مواضع : في الأنعام ﴿رأى كوكبا﴾، وفي هود ﴿رأى أيديهم ﴾، وفي يوسف ﴿رأى قميصه ﴾، ﴿رأى برهان ربه ﴾، وفي طه ﴿ رأى نارا ﴾، وفي النجم: ﴿ما رأى﴾ ، ﴿لقد رأى [2]﴾ التي أمال الراء تبعا للهمزة: حمزة والكسائي، وخلف، وابن ذكوان ووافقهم أبو بكر شعبة في موضع الأنعام. واختلف عنه في الستة الباقية فأمال الراء والهمزة يحي بن آدم. وفتحهما [3] العليمي.

وانفرد صاحب الكامل بفتح الراء والهمزة معا عن أبي القاسم بن بابش عن الأصم عن شعيب عن يحي .

وانفرد صاحب المبهج بالفتح في السبعة عن أبي عون عن شعيب عن يحي، وعن الرزاز عن العليمي [4].

وانفرد صاحب العنوان عن القافلاّئي عن الأصم عن شعيب عن يحي في أحد الوجهين بفتح الراء وإمالة الهمزة [5]فيصير لشعبة أربعة أوجه :

أحدها : إمالة الراء والهمزة جميعا في المواضع السبعة وهي رواية الجمهور عن يحي عن شعبة.

الثاني: إمالتهما في الأنعام وفتحهما في غيرها وهي رواية الجمهور عن العليمي .

الثالث : فتحهما في السبعة وهو طريق المبهج وبه انفرد عن أبي عون عن يحي، وعن الرزاز عن العليمي.

الرابع: فتح الراء وإمالة الهمزة وهو طريق العنوان وبه انفرد في أحد وجهيه عن شعيب عن يحي [6].

---

[1] والفتح :هو عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف ويسمى التفخيم أيضا وينقسم إلى شديد ومتوسط والأول ممنوع منه في القراءة، والإمالة : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا . انظر النشر ج2 ص30

[2] آيات هذه المواضع بالترتيب 77 ، 69 ، 28 ، 24 ، 9 ، 11 ، 18

[3] في طبعة دار الكتب العلمية (وفتحها) وهو تصحيف أنظر منهج ابن الجزري ص1328

[4] انظر المبهج ج 2 ص 488

[5] انظر العنوان في القراءات السبع ص 91

[6] انظر النشر ج2 ص 44

قال في طيبة النشر :

حرفي رأى من صحبة [1]لنا اختلف ... وغير الاولى الخلف صف والهمز حف

وقوله: (وغير الأولى) أي اختلف عن المرموز له بحرف الصاد في (صف) وهو : شعبة في إمالة حرفي رأى في غير الأولى وهي التي في الأنعام فأماله عنه يحي بن آدم وفتحه العليمي قوله: (والهمز حف) أي أمال أبو عمرو [2]الهمز وحده، يعني وفتح الراء فيصير فيها أربع قراءات بوجه بين بين للأزرق [3]

قلت: فهذه الانفرادات يقرأ بها لشعبة عن عاصم رغم أنّها لم ترق لدرجة التواتر، وما ذلك إلاّ لشهرتها وتلقيها بالقبول .

ومثال الباب الثاني : قول الإمام ابن الجزري : اختلف القراء في (فرق) من سورة الشعراء [4] بسبب كسر حرف الاستعلاء:

فذهب جمهور المغاربة، والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطع به في التبصرة، والهداية، والهادي، والكافي، والتجريد، وغيرها.

وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الظاهر من نص التيسير و العنوان والتلخيصين، وغيرها. ويوافقه القياس

ونص على الوجهين صاحب جامع البيان، والشاطبية، والإعلان، وغيرها.

والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع، وذكر الداني في غير التيسير، والجامع، أن من الناس من يفخم راء (فرق) من أجل حرف الاستعلاء قال: والمأخوذ به الترقيق لأنّ حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر. [5]،[6]

---

[1] وصحبة رمز لشعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر حال اتفاقهم

[2] ورمزه حرف الحاء

[3] انظر شرح طيبة النشر للجزري ص 123 ، وشرح النويري ج2 ص596

[4] من قوله تعالى : ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾ الشعراء 63

[5] النشر ج2 ص 103

[6] ثم إن هذا ليس بكلام الداني ونسبه د . السالم الشنقيطي للمالقي فيحتمل أن المؤلف نقل هذا النص بواسطة ، أو أن مصدر النقل واحد ، ثم إنّ الداني رجح التفخيم في جامعه وقال أنه أقيس على مذهب ورش . انظر منهج ابن الجزري هامش ص1441 ، والجامع ج2 ص784

فابن الجزري رحمه الله يصرح بتواتر وجه الترقيق ومفهومه أنّ التفخيم ليس كذلك وإنما يلُحق به لموافقته شرطه ، كما نلاحظ أن هناك من الأئمة من َردَّه بسبب انكسار صولة القاف بسبب تحركه بالكسر و لعدم تواتره عنده ، ولكن دلّ عليه ظواهر الكتب واشتهر أداء ولذلك صححه وقرأ به .

المبحث الثاني

أثر الخلاف في فرش حروف القراءات العشر

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأول من القرآن الكريم

المطلب الثاني : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الثاني من القرآن

المطلب الثالث : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأخير من القرآن

بعد عرضنا لنماذج تبين أثر الخلاف بين ابن الجزري ومن خالفه في باب الأصول حان وقت بيان هذا الأثر في باب فرش حروف السور .

المطلب الأول : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأول من القرآن الكريم

وغاية ما حصّلنا له أربعة أمثلة الأول من سورة النساء والثاني من الأعراف والباقي من التوبة ، جميعها ورد الخلاف فيها عن ابن وردان.

النموذج الأول : كلمة :(مُؤمنا) من قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾[1] رواها النهرواني[2] من المستنير[3] ، وابن هارون كلاهما عن عيسى بن وردان : بفتح الميم التي بعد الواو وهي رواية الجوهري ، والمغازلي عن الهاشمي في رواية ابن جماز . وكسرها سائر أصحاب أبي جعفر، وكذلك قرأ الباقون.[4]

فالملاحظ عن هذه القراءة أنها لم تبلغ درجة التواتر، وإن رواها النهرواني عن أصحابه لأنّ التواتر يشترط في كل طبقات السند ، ورغم ذلك فهي يقرأ بها لابن وردان ، لاستفاضتها وتلقي الأئمة لها بالقبول ،ولذ ذكرها في الطيبة لأنّها وافقت شرطه، فقال:

.... وَبِـ مُؤْمِنًا فَتَحْ الْخُلْفِ ثَابِتًا وَضَحْ[5]

أي:اختلف عن ذي (ثاء) وهو أبو جعفر في(لست مؤمنا)[6].

---

[1] النساء 94

[2] وهو أبو الفرج عبد الملك بن بكران بن عبد الله بن العلاء النهرواني القطان مقرئ أستاذ حاذق ثقة، واشتهر ذكره ومات في رمضان سنة404هـ انظر غاية النهاية ج1 ص467 . 468

[3] انظرإتحاف البررة ج2 ص151

[4] انظر النشر ج2 ص251 ، وإتباع الأثر في قراءة أبي جعفر من طريقي الدرة والطيبة . توفيق ضمرة . المكتبة الوطنية الأردن . الطبعة : الأولى 1428هـ : ص44 ، وشرح الطيبة للنويري ج2 ص275 ، والتحبير ص342

[5] وهو البيت 569 من الطيبة ص71

[6] انظر شرح الطيبة للنويري ج2 ص275

والخلاصة أنّ ابن الجزري أثبت الخلاف لابن وردان رغم أنّ الوجه الثاني انفرد به النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان ، وهو ثقة وزيادته مقبولة خاصة وأنّ الأئمة تلقوه بالقبول ، وهو يوافق الرسم العثماني ، واللغة التي أنزل بها القرآن .

المثال الثاني:كلمة (يُخرِج)في قول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِي خَبُثَ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ نَكِدًا ﴾ [1] حيث انفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن أصحابه عن ابن وردان بضم ياء وكسر راء الفعل المضارع فخالف سائر الرواة عنه الذين رووه كالباقين [2] وأبو الفرج الشطوي ثقة عدل ضابط قال عنه الداني مشهور نبيل حافظ ماهر حاذق[3]وهذا الوجه يقرأ به لتحقق شرط ابن الجزري فيه، ولذا ذكره في الدرة بقوله:

..... وَلاَ يَخْرُجِ اضْمُمْ وَاكْسِرِ الْخُلْفُ بُجِّلاَ[4]

والمرموز له بالباء في الدرة، في قوله(بجلا)هو ابن وردان.

المثال الثالث : كلمة (سُقَاةَ)و (عَمَرَةَ) من قوله تعالى : ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَآجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[5] حيث انفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان في (سقاية) : بضم السين وحذف الياء بعد الألف جمع ساق و (عمرة) : بفتح العين وحذف الألف جمع عامر [6]، وهذا الوجه يقرأ به في الموضعين لموافقته لشرط الإمام المحقق رحمه الله ولذا ذكره في الدرة ، ونسب الخلاف لابن وردان المشار إليه بحرف الباء في (بن).

---

[1] الأعراف 58

[2] انظر النشرج2 ص270 التحبير ص373 ، واتباع الآثر في قراءة أبي جعفرص60

[3] انظر غاية النهاية ج2 ص50

[4] وهو البيت رقم 114 من الدرة ص 26

[5] التوبة 19

[6] انظر النشرج2 ص278 التحبير ص388 ، واتباع الآثر في قراءة أبي جعفر ص68 ، وإتحاف الفضلاء ص302 ، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة ـ عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي . دار الكتاب العربي، بيروت ص134

فقال :

وَقُلْ عَمْوٌ مَعْهَا سُقَاةَ الْخِلاَفَ بِنْ .....[1]

المطلب الثاني : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الثاني من القرآن الكريم

وفيه ثلاثة أمثلة الأول من سورة يوسف ، والثاني في إبراهيم ، ورد الخلاف فيهما عن هشام ، والثالث في الإسراء والخلاف فيه عن ابن وردان .

الأول: كلمة (هِئْتَ) في قول الله عز وجل ﴿ هِيتَ لَكَ ﴾[2] حيث انفرد الحلواني عن هشام بكسر الهاء وهمزة ساكنة بعدها بدل الياء وفتح التاء ، من التهئ ، وقد رَدّ الحافظ أبو عمرو تبعا لأبي علي الفارسي هذا الوجه ، واتهم الحلواني بالوهم زاعما أنّ التاء لا يجوز فيها غير الضم لكونها ضمير الفاعل المسند للفعل [3] ، لكن الإمام المحقق ابن الجزري صحح هذا الوجه تبعا لأبي عبد الله الفاسي لمّا تحقق فيه شرطه ، ولم يلتفت لرد من رده ،خاصة وأن الحلواني ثقة كبير وحجة ، خصوصا فيما رواه عن قالون وهشام [4]، ومعناه : تهيأ لي أمرك ،لأنها ما كانت تقدر على الخلوة به في كل حين ، ولذلك ذكر الشاطبي الوجهان عن هشام وإن أدى به ذلك الخروج عن طرق كتابه تحريا للصواب[5] فقال رحمه الله:

وهيت بكسر أصل كفؤ وهمزة ... لسان وضّم التّا لوا خلفه دلا[6]

---

[1] وهو البيت رقم 122 من الدرة ص 27 ، انظر شرح الدرة للزبيدي ص323

[2] يوسف 23

[3] انظر جامع البيان ص1227

[4] وهو أبو الحسن أحمد بن يزيد بن ازداذ الأستاذ الحلواني إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصًا توفي250هـ انظر غاية النهاية ج1 ص 149 .150 ، والنشر ج1 ص113

[5] انظر النشر ج2 ص294، وإتحاف البررة ص167 ، والتحبيرص413 ،وشرح الطيبة للنويري ج2ص391 ، والوافي في شرح الشاطبية ص295

[6] وهو البيت رقم 777 ص 61 ، وانظر الوافي ص295

والجدير بالذكر أنّ الإمام الشاطبي سبق ابن الجزري للاكتفاء بشهرة القراءة ولم يتابع الداني والفارسي في رد هذا الوجه ، وإن أدى به ذلك للخرج عن طرق كتابه طلبا للحق الذي تلقاه الأئمة بالقبول[1].

المثال الثاني : كلمة (أفئيدة) من قوله تعالى:﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾[2] حيث روى الحلواني عن هشام من المصباح[3]، والتلخيص[4]، بالياء بعد الهمز وهي لغة المشبعين من العرب[5].

قلت :وهذا الوجه لا يكاد يوجد في غير هذين الكتابين ، مما لا يؤهله لبلوغ حد التواتر قطعا لكن لمـّا اشتهر وتلقاه الأئمة بالقبول أثبته ابن الجزري جريا على قاعدته ولذا أورده في الطيبة:

.....وَاشْبَعْ أَفْئِدَتَا

لِي الخُلْفُ .....[6]

أي : اختلف عن المشار إليه بـ (لي) وهو هشام في حرف إبراهيم خاصة ، حسبما سبق بيانه، وهو من الوفود، لغة المشبعين [7]من العرب الذين يقولون: الدراهيم والصياريف[8].

---

[1] فيعد هذا من زيادات الحرز على التيسير وإن كان من غير طريقه ، أي بكسر الهاء والهمزة بعدها وتاء مفتوحة ، أما بضم التاء فلا خلاف فيها ، بل بها ردّ الداني الأولى .

[2] ابراهيم 37

[3] انظر المصباح ص 614

[4] انظر التلخيص في القراءات الثمان . أبو معشر الطبري. تحقيق : محمد حسن موسى ت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص302

[5] انظر النشر ج2 ص299 ، وإتحاف البررة ص 168 والوافي ص303

[6] من البيتين 714 .715 من متن الطيبة ص 81

[7] الإشباع عبارة :عن تمكين الحركة حتى يتولد منها حرف يجانسها.

[8] انظر شرح الطيبة ص285، وشرح الطيبة للنويري ج2 ص404 . 405

المثال الثالث : (فُيغَرِّقَكُم) من قول الله : ﴿أَم اَمِنتُم أَن يُعِيدَكُم فِيهِ تَارَةً أُخرَىٰ فَيُرسِلَ عَلَيكُم قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغرِقَكُم بِمَا كَفَرتُم ﴾[1] حيث انفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء وفتح الغين[2].

وعليه فالوجهان صحيحان ويقرأ بهما لابن وردان في العشر الصغرى[3]،رغم انفراد الشطوي بوجه تشديد الراء[4]، وما جاء في النشر بصيغة الانفراد لم يبلغ درجة التواتر .

قال في الدرة :

وَنُغْرِقَ يَمٌّ أَنِّثِ اتْلُ طَهَى وَشَدْ ... دِ الْخُلْفَ بِنْ ....[5]

وقد سبق رمز ابن وردان في الدرة وهو حرف الباء في (بن).

[1] الاسراء 69

[2] انظر النشر ج2 ص308 ،

[3] الوجه الأول لأبي جعفر ومعه رويس بالتاء مكان الياء.

[4] انظر التحبير ص439 ، والبدور الزاهرة ص 187 ، وشرح الطيبة للنويري ج2 ص 424 ، وإتباع الأثر في قراءة أبي جعفر ص97

[5] رقم البيت 146 ص 30، وانظر شرح الزبيدي ص365

المطلب الثالث : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأخير من القرآن الكريم

وفيه ثلاثة نماذج ؛ الأول في سورة الزمر والخلاف فيه عن ابن وردان ، والثاني والثالث من سورة ص ، والفتح وفيهما خلاف عن قنبل .

النموذج الأول : (ياحسرتاى) من قوله تعالى : ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُّ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾[1] فأبو جعفر قرأ بألف بعد التاء وياء بعدها مفتوحة من رواية ابن جماز، واختلف عن ابن وردان في إسكان الياء ، وفتحها ، وكلاهما صحيح عنه ، ولا يلتفت لمن رد وجه الإسكان - الذي لابد معه من المد اللازم المشبع[2]- بعد صحة رواية الحنبلي [3]عنه من الإرشاد، وابن العلاف [4] من المصباح [5] .

رغم أنّ هناك من ردّ وجه الإسكان ، فإن ابن الجزري صحح هذا الوجه عن ابن وردان، بل لم يبين لنا من رده ، ولم يلتفت إليهم ، رغم أنّه رواية الحنبلي، وابن العلاف، وأبو الحسين الخبازي، من كتابين فقط وهما : الإرشاد والمصباح كما صرح بذلك الإزميري ، وما كان كذلك فأقصى ما يصله هو الشهرة والاستفاضة ولذا يقرأ به لابن وردان لأنّه وافق شرطه وسلم من الغلط والشذوذ .

قال في الطيبة :

---

[1] الزمر 56

[2] قياسا على محياى عند من اسكن الياء

[3] وهو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما الحنبلي متصدر مقرئ معدل ماهر، قرأ على هبة الله بن جعفر وزيد بن علي بن أبي بلال، قرأ عليه أبو العلاء الواسطي توفي بعيد 390هـ انظر غاية النهاية ج2ص79، والنشر ج1ص175 ، 179.

[4] وهو: أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن علي بن العلاف البغدادي الأستاذ المشهور ثقة ضابط، ولد سنة عشر وثلاثمائة، قرأ على النقاش وقرأ عليه الحسن بن محمد البغدادي صاحب الروضة وأبو الفتح بن شيطا مات سنة396هـ. انظر غاية النهاية ج1ص577

[5] انظر النشر ج2ص363، والمصباح الزاهر ج 2 ص 749 والتحبير ص536، وإتحاف البررة ص 234، وإتحاف الفضلاء ص462، والبدور الزاهرة ص277 ، وإتباع الأثر في قراءة أبي جعفر ص 150

يا حَمْرَةَ اَيَ زِدْ ثَنَا سَكِّنْ خَفَا ... خُلْفٍ .....[1].

أي قرأ المرموز له بالثاء في الطيبة وهو أبو جعفر بألف بعد التاء وياء بعدها مفتوحة من رواية ابن جماز، واختلف عن المرموز له بالخاء في الطيبة وهو ابن وردان في إسكان الياء وفتحها وكلاهما صحيح عنه [2].

وقال في الدرة المضية :

وقُلْ حَمْرَةَ اَيَ اعْلَمْ وَفَتْحٌ جَنَى وَسَكْ ..كِنِ الْخُلْفَ بِنْ.....[3]

والباء في (بن) رمز لابن وردان في الدرة.

وعلى كلٍ فإن قراءة أبو جعفر بالياء وألف قبلها سواء بالفتح أم بالإسكان هي مما انفرد به عن القراء العشر .

النموذج الثاني ، والثالث: وهو (سؤوقه) في سورة الفتح ، و ﴿بالسؤوق والأعناق ﴾ في سورة ص [4].

فقد انفرد الشاطبي عن قنبل بزيادة الواو بعد الهمزة المضمومة وهذا الوجه صحيح مقروء به وإن لم يذكر في أصل الشاطبية[5] قال الشاطبي:

مَعَ السُّوقِ سَاقَيهَا وَسُوقِ اهْمِزُوا زَكَا .وَجْهٌ بِهَمْزٍ بَعْدَهُ الْوَاوُ وُكِّلَا [6]

---

[1] وهو البيت رقم 894 من متن الطيبة ص 94

[2] انظر شرح الطيبة ص305 ، وشرح النويري ج2 ص539

[3] وهو البيت رقم 198 ص 36 ، وانظر شرح الزبيدي على الدرة ص 436. مع العلم أن رمز أبو جعفر المدني بكماله في الدرة هو رمز نافع المدني في الطيبة تبعاً لأصله .

[4] من الآية 32

[5] انظر النشر ج2 ص338 ،والوافي شرح الشاطبية ص335 ، والتحبير ص493، والبدور ص300

[6] وهو البت رقم 938 ، متن الشاطبية ص75 ، وانظر الوافي ص335

أي قرأ المرموز له بالزاي وهو قنبل بالوجهين : الأول :بالهمزة الساكنة في الحروف الثلاثة ؛ الحرفين السابقين وحرف النمل[1] ـ دون موضعي القلم[2] ، والقيامة[3]ـ أما الوجه الثاني: فهو الذي انفرد به في الشاطبية وهو بالواو بعد همزة مضمومة في سورتي ص والفتح، ، والحق أن الشاطبي لم ينفرد فيهما فقد نصّ الهذلي أن فيهما طريق بكار[4] عن ابن مجاهد، وطريق أبي أحمد السامري[5] عن ابن شنبوذ[6]، وإن كان الرواة عن بكار أجمعوا على حرف سورة ص دون سواه[7].

والملاحظ انّ ابن الجزري أثبت هذا الوجه وصححه في موضعي ص والفتح فقط لقنبل رغم مجيئهما في الشاطبية فقط ،لأنّ الطرق الأخرى التي نصّ عليها في الكامل ليست من طرق النشر ،وما ذلك إلاّ لموافقتهما لشرطه وهو الاشتهار وتلقي القراء لهما بالقبول .

قال في الطيبة:

..... والسوق ساقيها وسوق اهمز زقا[8]

سؤق عنه.....[9]

---

[1] من الآية 44

[2] من الآية 42

[3] من الآية 28

[4] هو بكار بن أحمد بن بكار بن بنان بن بكار بن زياد أبو عيسى البغدادي يعرف ببكارة مقرئ ثقة مشهور، ولد في سنة خمس وسبعين ومائتين، قرأ على الحسن بن الحسين الصواف صاحب أبي حمدون وابن مجاهد وغيرهم عن الدوري. انظر غاية النهاية ج 1 ص177

[5] أبو أحمد السامري هو عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامري البغدادي نزيل مصر المقرئ اللغوي مسند القراء مشهور ضابط ثقة مأمون غير أن أيامه طالت فاختل حفظه وصار يهم وقل من ضبط عليه بعد ذلك ، وَهَّمَه أبو الهمداني والذهبي توفي سنة 386هـ انظر معرفة القراء الكبار : ج1ص328 وغاية النهاية: ج1 ص415-417

[6] وهما ليسا من طرق النشر في رواية قنبل ، انظر النشر ج2 ص 338 ،وص423 ، والكامل ج1 ص396

[7] انظر النشر ج2 ص 338.

[8] والزاي في زقا رمز لقنبل

[9] وهما البيتين رقم 831 ، 832 من متن الطيبة ص89 ، وشرح الطيبة ص290 وشرح الطيبة للنويري ج2ص491

المبحث الثالث

أثر الخلاف فيما صحّ من غير طرق النشر

لمـّا كان من عادة الإمام ابن الجزري التمييز بين ما ثبت وصحّ من طرقه من عدمها لا يتخطاه ولا يخلطه بسواه ، جمعنا خمسة نماذج[1] حكم ابن الجزري بصحتها لموافقتها لشرطه رغم أنه من غير طرقه[2].

الأول: في باب الوقف على الهمز حيث اختلف في الوقف على ما وقعت فيه الهمزة متوسطة بالتنوين نحو (دعاء) و(نداء) و(ماء)و﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً﴾ [3] ونحوه

فذهب الجمهور للتسهيل بين بين جريا على القاعدة، وإجراء وجهي المد والقصر لتغير الهمز.

وانفرد صاحب المبهج بوجه آخر فيه، وهو الحذف وأطلقه على حمزة بكماله، وهو وجه صحيح ورد به النص، عن حمزة في رواية الضبي. [4]

حيث نلاحظ أنّ ابن الجزري حكم على هذا الوجه بالصحة رغم أنّه انفرد به سبط الخياط ولكن لا يقرأ به لكون رواية الضبي[5] عن حمزة ليست من طرق النشر.

الثاني : في قول الله تعالى : ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ ﴾[6] اختلف عن دوري أبي عمرو بين الخطاب ، والغيب ، وروى أبو العباس المهدوي عنه التخيير من طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء وعلى ذلك أكثر أصحاب اليزيدي عنه عن أبي عمرو [7]، وإن كان هذه الانفراد

---

[1] اعتبرنا في ترتيبها ترتيب السور والآي

[2] انظر النشر ج1 ص334

[3] آل عمران 113

[4] النشر ج1ص477

[5] وهو: سليمان بن يحي بن أيوب بن الوليد بن أبان أبو أيوب التميمي البغدادي المعروف بالضبي مقرئ كبير ثقة، ولد سنة مائتين، عرض على الدوري ورجاء بن عيسى وروى القراءة عن خلف وأقرأ ستين سنة ومات سنة 291هـ . انظر غاية النهاية ج1ص317

[6] آل عمران 115

[7] انظر النشر ج2ص241

للمهداوي بالاختيار وعدم المبالاة بأيهما قرأ الدوري ليست من طرق النشر[1]، وإنما نحن نتحدث عن هذه الطريق التي فيها عدم المبالاة بأيهما قرأ، أما هذين الوجهين فهما ثابتين عنده من غير هذه الطريق حيث أنّ التخيير من طريق الكفاية في الست ، والتبصرة ، والهادي ، ولهذا فغاية ما يصل إليه هذا الوجه: الشهرة والاستفاضة خاصة وأنّ التبصرة والهادي رجحا لأبي عمرو بكماله وجه الخطاب[2] .

ولذلك قال ابن الجزري في نشره : والوجهان صحيحان وردا من طريق المشارقة، والمغاربة قرأت بهما من الطريقين إلا أن الخطاب أكثر وأشهر، وعليه الجمهور من أهل الأداء، وبذلك قرأ الباقون [3].

النموذج الثالث : قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ ﴾[4] و مثله قوله تعالى : ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾[5]

فإنّه قد انفرد الداني عن البزي بتشديد التاء في الفعلين المضارعين، واستشهد لذلك بقياس النص لعلمه بانفراده ، وتابعه الشاطبي في اختياره، وهما وجهان صحيحان صرح فيها الداني

[1] لأنّ لابن مجاهد من طريق أبي الزعراء عن الدوري27طريقا مجملة و72 طريقا مفصلة وليس منها طريق الهداية عن ابن مجاهد، ثم إنّ ابن الجزري استقى من الهداية 9 طرق فقط، وليس منها طريق عن الدوري،خاصة وأنّ المؤلف ذكر هذ الانفراد بلفظ الرواية والمعتمد في طرقه هو لفظ القراءة ، انظر النشر ج1ص123. 127، ومنهج ابن الجزري ج1 ص206 ، وانظر الفرق بين حدثنا وروى، وبين قرأت وآخذ في النشر لما تكلم عن مراتب قصر المنفصل قال:...وهو أحد الوجهين عن ابن مجاهد من جهة الرواية ج1ص321 ووجد الشنقيطي زيادة في نسخة تشتريتي الأولى ورمزها (ك) وهي: أي لا من جهة الأخذ .انظر منهج ابن الجزري هامش ص 984 ، وانظر أيضا غيث النفع ص544.

[2] انظر التبصرة ص463 ، وإتحاف البررة ج1 ص155

[3] النشر ج2ص 241

[4] آل عمران 143

[5] الواقعة 68

بالمشافهة عمن بلغ الإتقان والشهرة ، وإن كان طريق الزينبي من غير طرق النشر [1].

فتأمل كيف أن الإمامين الداني والشاطبي سبقا ابن الجزري لمذهبه وعملا به، وإن لم يصرحا به. والعبرة بما كان عيه العمل.

النموذج الرابع: كلمة (تَتَّبِعَانِّ) من قول الله :﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [2] حيث اختلف عن ابن عامر فيها ، فروى ابن ذكوان والداجوني عن أصحابه عن هشام بتخفيف النون ، فتكون (لا) نافية فيصير اللفظ لفظ الخبر، ومعناه النهي كقوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌ ﴾ [3]على قراءة من ضم الراء وهم : ابن كثير والبصريان.

والوجه الثاني انفرد به ابن مجاهد عن ابن ذكوان وهو : تخفيف التاء الثانية ساكنة وفتح الباء مع تشديد النون، أي تَبِعَانّ) وكذا روى سلامة بن هارون أداء عن الأخفش عن ابن ذكوان ، وهو ما حكم عليه الحافظ أبو عمرو الداني بالغلط ، وعَلَل ذلك بأنّه خالف ابن مجاهد ، وسلامة سائر الرواة عن ابن ذكوان .

فقال : وذلك غلط من أصحاب ابن مجاهد، ومن سلامة لأنّ جميع الشاميين رووا ذلك عن ابن ذكوان عن الأخفش سماعا وأداء بتخفيف النون وتشديد التاء، وكذا نص عليه في كتابه، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان وهشام جميعا . [4]

ولذا تابعه في هذا الحكم الإمام الشاطبي ووصف هذا الوجه بالاضطراب فقال:

وتتّبعان النّون خفّ مدا وما ... ج بالفتح والإسكان قبل مثقّلا[5]

والمعنى: أنه روي عن ابن ذكوان وجه آخر وهو فتح الباء وإسكان الحرف الذي قبله وهو التاء مع تثقيل النون، كما وضحنا ، وأشار الناظم إلى ضعف هذا الوجه بقوله: (وماج) أي: اضطراب[6]

---

[1] انظر النشر ج1ص 235 والتيسير ص84 واتحاف فضلاء البشر ص530

[2] يونس 89

[3] البقرة 231

[4] النشر ج2ص286 ،287، وجامع البيان ج3ص1189 ، والتيسير ص123

[5] وهو البيت رقم 752 من متن الشاطبية ص 60، وانظر الوافي ص288

[6] انظر الوافي ص289

لكن لما وافق هذا الوجه شرط ابن الجزري وصح عنده من غير طرق كتابه أثبت صحته، فقال رحمه الله : قد صحت عندنا هذه القراءة، أعني تخفيف التاء مع تشديد النون من غير طريق ابن مجاهد وسلامة فرواها أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني عن هبة الله بن جعفر عن الأخفش نصّ عليها أبو طاهر بن سوار. وصحّ أيضا من رواية التغلبي عن ابن ذكوان تخفيف التاء والنون جميعا ووردت أيضا عن أبي زرعة وابن الجنيد عن ابن ذكوان، وذلك كله ليس من طرقنا[1] .

نلاحظ أنّ ابن الجزري صحح هذا الوجه عن ابن ذكوان، رغم أنّه انفرد به ابن مجاهد ورغم أنّه ليس من طرق النشر، تيمنا للحق.

النموذج الخامس: قصر الممدود بحذف الهمز في رواية البزي من كلمة : (شُرَكَايَ)في حرف النحل خاصة وذلك في قوله تعالى : ﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ [2] حيث اتفق القراء على أنها بالهمز،إلاّ ما انفرد به الداني عن النقاش عن أصحابه عن البزي بترك الهمز فيه، وهو وجه ذكره حكاية لا رواية، وذلك أن الذين قرأ عليهم الداني هذه الراوية من هذه الطريق، وهم عبد العزيز الفارسي وفارس بن أحمد؛ لم يقرئوه إلا بالهمز ، وقرأ بترك الهمز فيه مثل ﴿عَصَايَ﴾ و ﴿هُدَايَ﴾ [3]على شيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون ولكن من طريق مضر والجندي عن البزي، وقال في مفرداته: والعمل على الهمز، وبه آخذ[4].

ونصّ على ترك الهمز فيه أيضا وجها واحدا ابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وابنا غلبون، وغيرهم، وكلهم لم يروه من طريق أبي ربيعة، ولا ابن الحباب عن البزي[5].

قال ابن الجزري مصححا هذا الوجه ،وإن كان لا يقرأ به لكونه ليس من طريقه ولا من طرق الشاطبية ولا أصلها، ولأنّ الداني ذكره حكاية لا قراءة ، ولاشك أنّ المعتبر هو الثانية لأنه يفيد

[1] النشر ج2ص287

[2] النحل 27

[3] طه من الآيتين 18 ، 123

[4] النشر ج2ص303 ، وانظر جامع البيان ص1272 ،و1454 ، وغيث النفع ص351

[5] انظر المصدر نفسه

صحة القراءة لا مجرد ثبوتها [1]:وليس في ذلك شيء يؤخذ به من طرق كتابنا، ولولا حكاية الداني له عن النقاش لم نذكره، وكذلك لم يذكره الشاطبي إلاّ تبعا للتيسير: وهو خروج عن طرقهما المبني عليها كتابهما [2].

وقد طعن النحاة في هذه الراوية بالضعف وزعموا أنّ الممدود لا يقصر إلا في ضرورة الشعر، والحق أن هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة ، لا من طرق التيسير، ولا الشاطبية، ولا من طرقنا فينبغي أن يكون قصر الممدود جائزا في الكلام على قِلَّتِه كما قال بعض أئمة النحو.

وروى سائر الرواة عن البزي، وعن ابن كثير إثبات الهمز فيها، وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره، وبذلك قرأ الباقون [3].

والخلاصة أنّ ابن الجزري أثبت وجه ترك الهمز في هذا الموضع ، بالرغم أنّه مما انفرد به الداني حكايةً ، وردّ على من أنكره من النحاة، رغم أنّه ثبت من غير طرق كتابه النشر . والله أعلم .

[1] انظر غيث النفع ص544

[2] لكن الشاطبي ضعفه فقال: وفي شركاى الخلف في الهمز هلهلا . انظر متن الشاطبية البيت رقم 808 ص 64 ، والوافي ص 305

[3] ح المصدر نفسه

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الجولة العلمية في مظانّ مباحث هذه الرسالة ، توصلت لاستنباط نتائج وفوائد سجلتها في هذه النقاط :

1. إنّ القول بصحة السند وفق شروط ابن الجزري ليس مراده نفي التواتر أصلا ، وإلاّ لزم نفي التواتر عن القرآن الكريم.
2. إنّ بعض الأئمة يصح أن ينسب لهم أكثر من قول في مسألة اشتراط التواتر كأبي شامة والشوكاني ، وأنّ الرأي الراجح هو أن القراءة المقبولة هي التي صح سندها مع الشهرة والاستفاضة وتلقي الأمة لها بالقبول ، والمتواترة بقياس الأولى.
3. إنّ بعض أئمة القراءات عملوا بمنهج ابن الجزري المتمثل في الاكتفاء بصحة السند مع الشهرة والاستفاضة، وطبقوه عمليا وإن لم يصرحوا به كالإمام الشاطبي .
4. إن ثبوت التواتر يغني عن كل ركن آخر، لأنّ العمدة عليه ، والحاجة للركنين الآخرين تكون عند عدم تحققه، كما أنّ محاولة إخضاع القراءات القرآنية لهذه الأركان قد توقف العمل بها منذ زمن ابن الجزري بعد أن جمع القراءات في العشر التي اجتمعت كلمة الأمة عليها ، وَ دِّرما سواها لعدم صحة سندها .
5. إنّ اعتبار مكي بن أبي طالب أول من قال بعدم اشتراط التواتر خطأ تاريخي، إذ سبقه لذلك أئمة أعلام كنافع، والطبري ، وابن خالويه، وأبو عبيد القاسم، والزجاج ،وقبلهم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه .
6. إن القراءات القرآنية العشر المقروء بها في زماننا هي قراءات متواترة بالجملة ، وما لم يتحقق فيه التواتر فلها حكمه لإفادتها القطع بعد أن استفاضت شهرتها ، وعضدها الرسم ، والعربية ، وتلقاها الأئمة بالقبول ، والقطع الذي أفادته هو غاية ما يفيده التواتر ، فالنتيجة متطابقة ، وإن كان هناك تفاوت بين المسلكين .

7. لقد تميزت طرق القراءات عند ابن الجزري بالاستقراء فبلغت نحو ألف طريق، واتسمت أيضا بالصحة وعلوا الإسناد حيث اشترط لها العدالة والمعاصرة واللّقيا ، خلافا لمن سبقه الذين كانوا إمّا جامعين لطرق كثيرة دون اشتراط الصحة ، وإمّا مشترطين للصحة دون جمع لكل الصحيح منها .

8. تعتبر الضوابط التي أضافها ابن الجزري لأركان القراءة الصحيحة، تطورا أفسح المجال لقبول بعض أوجه القراءات التي لم تبلغ درجة التواتر، حيث عدّ القراءة الصحيحة السند المستفيضة المتلقاة بالقبول عند الأئمة قراءة مقبولة وليس لأحد إنكارها أو ردها، لأنّه يلزم من ردها، رد الكثير من أوجه الخلاف الثابتة عن القراء ، وهذا ما لم يقع.

9. إنّ الإمام أبو إسحاق الجعبري سبق ابن الجزري في ضبط جل أركان قبول القراءة.

10. تتجلى قيمة كتاب النشر في القراءات العشر خصوصا، ومؤلفات ابن الجزري عموما، في قيمة موارده وكثرتها وتنوعها ودقة التوثيق منها، حيث أنّ ابن الجزري لا يعتمد كتابا في القراءات إلا بعدما يرويه بالسند الصحيح المتصل عن مؤلفه ، ثم يقرأ القرآن بمضمونه على شيوخه مشافهة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذا حوى ما سبقه ، وأضحى مرجعا لمن بعده.

الملحق

الملحق الأول:

رموز القراء العشر في طيبة النشر والدرة المضية في القراءات الثلاث المتممة للعشر حال انفرادهم ، وحال اجتماعهم

أولا: رموز القراء السبعة ورواتهم في الطيبة والشاطبية حال انفرادهم:

رمز	القارئ الإمام	رمز	الراوي الأول	رمز	الراوي الثاني
أ	نافع	ب	قالون	ج	ورش
د	ابن كثير	هـ	البزّي	ز	قنبل
ح	أبو عمرو	ط	الدوري	ي	السوسي
ك	ابن عامر	ل	هشام	م	ابن ذكوان
ن	عاصم	ص	أبو بكر شعبة	ع	خفص
ف	حمزة	ض	خلف	ق	خلاد
ر	الكسائي	س	أبو الحارث	ت	الدوري

ثانيا: رموز القراء الثلاثة ورواتهم في الطيبة ، والدرة حال انفرادهم :

لقد اتبع ابن الجزري في ترميز الدرة طريقة الرجوع إلى الأصل ؛ فجعل أصل قراءة أبي جعفر قراءة نافع ، وأصل قراءة يعقوب قراءة أبي عمرو ، وأصل قراءة خلف قراءة حمزة على هذا النسق:

رمز الطيبة	رمز الدرة	القارئ	رمز الطيبة	رمز الدرة	الراوي الأول	رمز الطيبة	رمز الدرة	الراوي الثاني
ث	أ	أبوجعفر	خ	ب	ابن وردان	ذ	ج	ابن جماز
ظ	ح	يعقوب	غ	ط	رويس	ش	ي	روح
	ف	خلف		ض	إسحاق		ق	إدريس
ملاحظة: ولم يرمز للقاري خلف ولا لراوييه في طيبة النشر لأنه لم ينفرد في حرف من الحروف القرآنية.								

قال في الطيبة : جعلت رمزهم على الترتيب ... من نافع كذا إلى يعقوب

أبج دهز حطي كلم نصع فضق ... رست ثخذ ظغش على هذا النسق

والواو فاصل ولا رمز يرد ... عن خلف لأنه لم ينفرد

ثالثا :رموز القراء والرواة حال اتفاقهم على قراءة ما في الطيبة:

الرمز	القراء والرواة	الرمز	القراء والرواة
مدني	نافع وأبو جعفر	**مدا**	نافع وأبو جعفر
بصري	أبو عمرو ويعقوب	**حما**	أبو عمرو ويعقوب
كفى	عاصم وحمزة والكسائي وخلف	**سما**	نافع وابن كثير و أبو عمرو أبو جعفر ويعقوب
شفا	حمزة والكسائي وخلف	**حق**	ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب
صحب	حفص وحمزة والكسائي وخلف	**حرم**	نافع وأبو جعفر
صحبة	شعبة حمزة والكسائي وخلف	**عم**	نافع وابن عامر وأبو جعفر
فتى	حمزة وخلف	**حبر**	ابن كثير وأبو عمرو
رضى	حمزة والكسائي	**كنز**	ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف
روى	خلف والكسائي	**صفا**	شعبة وخلف
		ثوى	أبو جعفر ويعقوب

وقد ذكر ابن الجزري أنه وضع على متن الطيبة حواشي لفك ما ألغز من ألفاظها وتراكيبها[1].

[1] -انظر غاية النهاية : ج1 ص130

الملحق الثاني: أصول الإمام ابن الجزري في كتابه النشر:

تنقسم كتب القراءات التي استقى منها ابن الجزري الطرق لثلاثة أقسام :

المطبوعة ورمزت لها بحرف (ط) ،والمخطوطة ورمزت لها بحرف(خ) ، المفقودة ورمزت لها بحرف (ق) ، ورتبتها على حسب الأكثرية في الطرق ، مع بيان عدد الطرق المستقاة من كل كتاب ، على النحو الآتي:

1. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ط) ، أبو القاسم يوسف الهذلى البسكري ،134 طريقا .
2. المستنير في القراءات العشر (ط)، أبو طاهر أحمد بن سوار، 115 طريقا .
3. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر (ط) أبو الكرم المبارك الشهرزوري ، 105 طريقا .
4. التجريد لبغية المريد (ط) عبد الرحمن بن خلف ابن الفحام ، 51 طريقا.
5. غاية الاختصار في القراءات العشر، (ط) ، ابو العلاء الحسن الهمداني ، 48 طريقا .
6. الكفاية الكبرى (ط)، والإرشاد (ط)، كلاهما لأبي العز محمد القلانسي ، 46 طريقا من الكفاية ، و28 من الإرشاد .
7. المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن ولأعمش واختيار خلف واليزيدي (ط)، أبو محمد عبد الله سبط الخياط ، 41 طريقا.
8. الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش ،(خ)، أبو الحسن علي بن فارس الخياط، 34 طريقا.
9. تلخيص العبارات بلطيف الإشارات (ط)، أبو علي الحسن بن خلف بن بلّيمة القيرواني، 30 طريقا.
10. الروضة في القراءات الإحدى عشرة (ط)، أبو علي الحسن بن محمد المالكي، 28 طريقا.
11. التلخيص في القراءات الثمان (ط) ، أبو معشر عبد الكريم الطبري، 19 طريقا.

12. الإعلان في القراءات السبع (ق)، أبو القاسم عبد الرحمن الصفراوي، 20 طريقا.
13. التذكار في القراءات العشر(ق) ، أبو الفتح عبد الواحد بن شيطا، 19 طريقا .
14. الغاية في القراءات الإحدى عشرة ، العشرة المشهورة ، وقراءة أبي حاتم السجستاني (ط)، أبو بكر أحمد بن مهران ، 18 طريقا.
15. المفتاح في القراءات العشر(ق) ، أبو منصور محمد ابن خيرون البغدادي ، 18 طريقا.
16. الكفاية في القراءات الست(ق)، سبط الخياط صاحب المبهج، 16 طريقا.
17. التيسير في القراءات السبع(ط) ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، 15 طريقا.
18. الشاطبية أو حرز الأماني ووجه التهاني(ط) أبو محمد القاسم بن فيرّة بن خلف الشاطبي، 15 طريقا.
19. الكافي في القراءات السبع (ط)، أبو عبد الله محمد بن شريح الأشبيلي ،14 طريقا.
20. الموضح في القراءات العشر(ق)، لابن خيرون صاحب المفتاح، 14 طريقا.
21. المجتبى الجامع(ق)، أبو القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي ، 12 طريقا.
22. الروضة، أو الجامع للأداء ، روضة الحفاظ (ط) ، أبو إسماعيل موسى بن الحسين المعدَّل، 12 طريقا.
23. التذكرة في القراءات الثمان(ط) ، أبو الحسن طاهر بن غَلْبون الحلبي، 10 طرق.
24. الهداية في القراءات السبع (ق)، أبو العباس أحمد بن عمار المهداوي، 9 طرق.
25. العنوان في القراءات السبع (ط) ، أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، 9 طرق.
26. الجامع في العشر(ق) ،أبو الحسين نصّر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي، 7 طرق.
27. السبعة في القراءات السبعة(ط) أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد ، 6 طرق.
28. التبصرة في القراءات السبع(ط) ، أبو محمد مكي بن أبي طالب، 6 طرق.
29. القاصد (ق)،أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الخزرجي ،6 طرق.
30. الهادي في القراءات السبع (خ)، أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني، 5 طرق.
31. مفردة يعقوب (خ) ،لابن الفحام صاحب التجريد، 5 طرق.
32. الوجيز في القراءات الثمان(خ) ،أبو علي الحسن بن علي الأهوازي، 3 طرق.
33. مفردة يعقوب (خ) أبو عمرو عثمان الداني، 3 طرق.

34. الإرشاد في القراءات السبع (ق)، أبو الطيب بن غلبون ، طريقين.
35. الروضة (ق) أبو عمرو أحمد بن محمد الطلَمنكّي، طريق واحدة .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية:

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
ملك	3	الفاتحة	60
يخادعون	8	البقرة	60
الكتابَ بأيديهم	78		89
وقالوا اتخذ الله	115		23
مسلمين لك	127		84
وأوصى	131		60
والعذاب بالمغفرة	174		89
نزل الكتاب	175		90
تطوع	183		60
دعوة الداعي	185		101
لا تضار والدة	231		118
ليسوا سواء	113	آل عمران	116
وما تفعلوا من خير	115		116
ولقد كنتم	143		117
واتقوا الله الذي تساءلون	1	النساء	27
ولا تقولوا لمن	93		108
فيم كنتم	96		98
رأى كوكبا	77	الأنعام	103
فبهداهم اقتده	91		100
من جهنم مهاد	40	الأعراف	90
والذي خبث	57		108
أجعلتم سقاية الحاج	19	التوبة	108
ولا تتبعان	89	يونس	118

ءالان	91		43
رأى أيديهم	69	هود	103
هيت لك	23	يوسف	109
رأى برهان	24		103
رأى قميصه	28		103
فاجعل أفئدة	39	إبراهيم	110
فبم تبشرون	54	الحجر	98
ويقول أين شركاءِيَ	27	النحل	119
ويدع الانسان	11	الإسراء	100
أم أمنتم أن يعدكم	69		111
لا مبدل لكلماته	27	الكهف	90
ما أشهدتهم خلق السماوات	50		82 . 38
فتمثل لها	17	مريم	90
رأى نارا	9	طه	104
كي نسبحك كثيرا	32		89
ولتصنع على	39		90
ثم أرسلنا رسلنا	44	المومنون	34
فلا أنساب بينهم	102		89
فكان كل فرق	63	الشعراء	104
ساقيها	45	النمل	101
وأنزل لكم	62		90
النشأة	19	العنكبوت	24
يعلم ما تدعون	42		83
بهادي العمى	52	الروم	99
كذلك كانوا	54		91

ذكرتم	18	يس	82
بالسوق والاعناق	32	ص	113
وأنزل لكم	7	الزمر	90
أن تقول نفس	53		112
ءاعجميٌّ	43	فصلت	96
جعل لكم من أنفسكم	9	الشورى	91
ويمح الله الباطل	22		100
أخرج شطأه	29	الفتح	92
ما رأى	11	النجم	103
لقد رأى	18		103
وأنه هو أضحك وأبكى	42		91
يوم يدع الداعي	6	القمر	100
ولقد يسرنا القرءان للذكر	17		62
فظلتم تفكهون	68	الواقعة	117
أرضعن لكم	6	الطلاق	84
أن يخسف	16	الملك	84
أن كان ذا مال	14	القلم	96
يكشف عن ساق	42		114
الساق بالساق	28	القيامة	114
الم نخلقكم	20	المرسلات	93
عم	1	النبأ	98
فيم أنت	42	النازعات	98
ركبك كلا	9 ، 8	الانفطار	91
بل هو قرءان مجيد	21	البروج	44
وما خلق الذكر والانثى	3	اليل	39

سندع الزبانية	19	العلق	100

فهرس الأحاديث النبوية :

طرف الحديث	موقعه من الرسالة
خيركم من تعلم القرآن	8
ماء زمزم	15
متكئين على رَفارِفَ	39

فهرس الأعلام أصحاب الطرق:

اسم العلم	الصفحة
ابن أبي عمر	79
ابن أبي مهران الحسن بن العباس	72
ابن أبي هاشم	77
ابن الأخرم محمد بن النضر	75
ابن الحباب الحسن أبو علي	72
ابن النفاح أبو الحسن محمد بن محمد	78
ابن الهيثم أبو عبد الله محمد	76
ابن بنان عمر بن محمد	72
ابن بويان محمد بن جعفر	71، 80، 102
ابن جرير أبو عمران	74
ابن جمهور أبو عيسى	74
ابن حبش الحسين بن محمد	74، 82، 84
ابن خليع علي بن محمد	75
ابن ديزويه عبد الله بن أحمد	77
ابن رزين محمد بن عيسى	78
ابن سيف عبد الله بن مالك	72
ابن شاذان أبو بكر محمد الجوهري	44، 76
ابن شبيب أبو بكر أحمد بن محمد	77
ابن شنبوذ	59، 62، 79،114
ابن عبدان محمد بن أحمد	74، 83
ابن فرح أبو جعفر	73
ابن مجاهد أحمد بن موسى	73، 92، 101، 114، 116، 118، 119
ابن مقسم أحمد بن محمد بن الحسن العطار	78

ابن مقسم محمد بن الحسن العطار	60، 63، 76، 85
ابن نهشل جعفر بن عبد الله	78
ابن هارون أبو بكر محمد بن أحمد	77، 84، 107، 108
ابن وهب أبوبكر محمد	79
أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس	73
أبو الطيب غلام بن شنبوذ	77، 79
أبو الفرج أبو جعفر محمد	77
أبو الفرج القاضي المعافي	73
أبو بكر الواسطي	75
أبو بكر بن الأشعث	71
أبو حمدون الطيب بن إسماعيل	75
أبو ربيعة محمد بن إسحاق	72
أبو عثمان سعيد الضرير	77
أبو نشيط محمد بن هارون	71، 102
الأخفش هارون بن موسى	75
إدريس بن عبد الكريم الحداد	71، 76، 80
الأزرق يوسف بن عمرو	43، 44، 72، 83
الأشناني أحمد بن سهل	76
الأصبهاني محمد بن عبد الرحيم	72، 73
البرصاطي الحسن بن عثمان	80
البطي أحمد بن الحسن	77
بكر بن شاذان أبو القاسم	79
بن صالح أبو جعفر أحمد	72، 76
التمار محمد بن هارون بن نافع	79
ثعلب أحمد بن يحي	77

جعفر بن محمد	71
جعفر بن محمد أبو الفضل الضرير	77
الجلندا محمد بن علي	77
الجمال الحسين بن علي	74، 78
الجوهري علي بن عثمان بن حبشان	79، 107
الحلواني أحمد بن يزيد	71، 74، 78، 96، 102
الحمامي علي بن أحمد	78
حمزة بن علي أبو بكر	79
الحنبلي	78، 112
الداجوني محمد بن أحمد الرملي	74، 75، 94، 97، 118
الدوري أبو عمرو	73، 77، 78، 80
الرزاز عثمان بن أحمد	75
الزبيري أبو عبد الله الزبير بن أحمد	79
زرعان بن أحمد بن عيسى	76
زيد بن أبي بلال(وهو زيد بن علي)	73، 74
السامري عبد الله بن الحسين	73، 74
سلمة بن عاصم	77
السوسنجردي أحمد بن عبد الله	79
الشذائي أحمد بن نصر	74، 77، 92
الشطوي	73، 82، 84، 108 ، 111
الشطي إبراهيم بن الحسين	80
شعيب ابن أيوب	75
صالح بن محمد	73
الصوري محمد بن موسى	75، 96
الطلحي سليمان بن عبد الرحمن	76

عبد الواحد أبوطاهر بن عمر ابن أبي هاشم	72، 77
عبيد بن الصباح أبو محمد	76
العليمي يحي بن محمد	75
عمرو بن الصباح أبو حفص	76
الفضل بن شاذان بن عيسى	77
الفيل أحمد بن محمد	76
القزاز علي بن سعيد	71
القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان	80
القنطري إبراهيم بن زياد	77
الكسائي الصغير محمد بن يحي	77
محمد بن إسحاق بن إبراهيم المروزي	79
المطوعي الحسن بن سعيد	72، 73، 75، 76، 80
المعدل محمد بن يعقوب	73، 79
النحاس إسماعيل بن عبد الله	72
النخاس عبد الله بن الحسن	78، 90، 91
النقاش محمد بن الحسن	72، 119، 120
الهاشمي سليمان بن داود أبو أيوب	78
الهاشمي علي بن محمد أبو الحسن	76
هبة الله بن جعفر	72، 78، 83، 119
هبة الله بن سلامة المفسر	97
الوزان القاسم بن يزيد	76
يحي بن آدم بن سليمان	75

فهرس المصادر والمراجع:

1. **القرآن الكريم** بعد آي المدني الأخير وبضبط رواية ورش عن نافع
2. **مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة** النشر . الشيخ جمال الدين محمد شرف . دار الصحابة للتراث بطنطا . الطبعة الأولى: 1426هـ / 2006م
3. **الإبانة عن معاني القراءات** . مكي بن أبي طالب . تحقيق :عبد الفتاح إسماعيل . دار نهضة مصر للطباعة
4. **إبراز المعاني من حرز الأماني** . أبو شامة ، تحقيق : إبراهيم عَوض ، دار الكتب العلمية .
5. **إتباع الأثر في قراءة أبي جعفر من طريق الدرة والطيبة** . توفيق ضمرة ، الطبعة الأولى 1428هـ/ 2007م ، المملكة الأردنية.
6. **إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة** . مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري . دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود . دار أضواء السلف . الطبعة: الأولى، 1428 هـ 2007 م
7. **إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة** . الشيخ مصطفى الإزميري . دراسة وتحقيق : عبد الله الجارالله . 1427هـ
8. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** . للدمياطّي شهاب الدين الشهير بالبناء . تحقيق: أنس مهرة . دار الكتب العلمية . الطبعة: الثالثة 1427/ 2006م
9. **الإتقان في علوم القرآن** . جلال الدين السيوطي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
10. **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** . محمد بن حبان . ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي . تحقيق : شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة، بيروت . الطبعة: الأولى، 1408 هـ/1988 م
11. **أخبار القضاة** . أَبو بكر محمّد البغلالديُ، لمَقَّب بَوكِيع . تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي . المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد . الطبعة: الأولى، 1366هـ/1947م

12. **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول** . محمد بن علي الشوكاني . تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق دار الكتاب العربي . الطبعة : الأولى 1419هـ /1999م
13. **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع** . الشيخ الضباع . دار الصحابة للتراث بطنطا . طبعة : 1427 هـ 2006م
14. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** . أبو عمر القرطبي . تحقيق: علي محمد البجاوي دار الجيل، بيروت . الطبعة: الأولى، 1412 هـ /1992 م
15. **أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات** . أحمد عبد السميع الحفيان . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى 1422هـ/2001م
16. **الإصابة في تمييز الصحابة** . أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى1415 هـ .
17. **أصول رواية الإمام ورش** . د . عامر العربي . دار اليمن للنشر طبعة: 2003م
18. **إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء** . صبري الأشوح . مكتبة وهيبة القاهرة . الطبعة : الأولى 1419هـ / 1998م
19. **إعراب القرآن** . النحاس ،تعليق :عبد المنعم خليل ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى1421هـ .
20. **الأعلام . خير الدين الزركلي** . دار العلم للملايين . الطبعة: الخامسة عشر ماي 2002
21. **الإقناع في القراءات السبع** . أبو جعفر بن الباذش . تحقيق : د عبد المجيد قطامش . دار الفكر دمشق . الطبعة: الأولى 1403هـ.
22. **ألفية ابن مالك** . محمد ابن مالك الطائي . دار التعاون
23. **الإمام ابن الجزري وجهوده في علم القراءات** . د رابح دفرور . جامعة الأمير قسنطينة 2003م
24. **إنباء الغمر بأبناء العمر** . أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني . تحقيق: د حسن حبش . المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر1389هـ/ 1969م

25. **الانتصار للقرآن** . القاضي الباقلاني . تحقيق: د. محمد عصام القضاة . دار الفتح عَمَّان، دار ابن حزم بيروت . الطبعة: الأولى 1422 هـ / 2001 م
26. **الإنصاف في مسائل الخلاف** . الأنباري ، المكتبة العصرية الطبعة الأولى.
27. **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير** . أحمد محمد شاكر . دار الآثار القاهرة . الطبعة الأولى 1423هـ /2002م
28. **البحر المحيط في أصول الفقه** . بدر الدين الزركشي . دار الكتبي . الطبعة: الأولى، 1414هـ / 1994م
29. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** . محمد بن علي الشوكاني . دار المعرفة بيروت
30. **البدور الزاهر في القراءات العشر المتواترة** من طريقي الشاطبية والدُّرة . عبد الفتاح القاضي . دار الكتاب العربي . بيروت .
31. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة** . عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي . دار الكتاب العربي، بيروت
32. **البرهان في أصول الفقه** . عبد الملك محمد الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة ،دار الكتب العلمية بيروت . لبنان الطبعة الأولى 1418 هـ /1997 م
33. **البرهان في علوم القرآن** . أبو عبد الله الزركشي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه . الطبعة: الأولى، 1376 هـ /1957 م
34. **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب** . شمس الدين الأصفهاني . تحقيق : محمد مظهر بقا . دار المدني، السعودية . الطبعة: الأولى، 1406هـ / 1986م .
35. **البيان في عد آي القرآن** . أبو عمرو الداني تحقيق د. غانم قدوري ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق الكويت الطبعة: الأولى 1414هـ 1994م
36. **تاج العروس من جواهر القاموس** . مرتضى، الزَّبيدي . تحقيق: مجموعة من المحققين . دار الهداية .
37. **تاريخ الإسلام وَوفيات المشاهير وَالأعلام** . أبو عبد الله الذهبي . تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف . دار الغرب الإسلامي . الطبعة: الأولى، 2003 م

38. **تاريخ بغداد** ـ أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي ـ تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف ـ دار الغرب الإسلامي بيروت ـ الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م

39. **تحبير التيسير في القراءات العشر** . محمد ابن الجزري ـ تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة ـ دار الفرقان الأردن ـ الطبعة: الأولى، 1421هـ / 2000م

40. **تحديد مباني رواية ورش عن نافع من طريق الأصبهاني** ـ الشيخ سمير زبوجي ـ مكتبة علوم القرآن حسين داي الجزائر العاصمة ـ طبعة ذي الحجة1429هـ

41. **التذكرة في القراءات** ـ أبو الحسن طاهر بن غلبون ـ تحقيق : سعيد ح زعيمة ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة : الأولى 1422هـ / 2001م

42. **توجيه النظر إلى أصول الأثر** ـ الشيخ طاهر الجزائري ـ اعتنى به : عبد الفتاح أبو غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ـ الطبعة : الأولى 1416هـ / 1995م .

43. **التيسير في القراءات السبع** ـ أبو عمرو الداني ـ تحقيق: اوتو تريزل ـ دار الكتاب العربي بيروت ـ الطبعة: الثانية 1404هـ/ 1984م

44. **جامع البيان في القراءات السبع** ـ أبو عمرو الداني ـ جامعة الشارقة الإمارات ـ ة الطبعة: الأولى، 2007 م

45. **جمال القراء وكمال الإقراء** ـ ، علي السخاوي ـ دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي ـ مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ـ الطبعة: الأولى، 1419 هـ / 1999 م

46. **حجة القراءات** ـ لأبي زرعة ـ ـ تحقيق :سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة الطبعة الخامسة 1997م .

47. **حديث الأحرف السبعة** ـ د عبد العزيز القارئ ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى 1423هـ .

48. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** ـ ـ إبراهيم ابن فرحون، اليعمري ـ تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث للطبع والنشر، القاهرة

49. **ديوان المبتدأ والخبر**... ـ عبد الرحمن ابن خلدون ـ اتحقيق: خليل شحادة ـ دار الفكر، بيروت ـ الطبعة: الثانية، 1408 هـ / 1988 م

50. **رجال الحاكم في المستدرك** ـ الشيخ مُقْبِلُ بنُ هَادِي الوادِعِيُّ ـ مكتبة صنعاء الأثرية ـ الطبعة: الثانية، 1425 هـ / 2004 م

51. **سير أعلام النبلاء** . أبو عبد الله الذهبي . تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة . الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م

52. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** . عبد الحي ابن العماد الَعكري . تحقيق: محمود الأرناؤوط . دار ابن كثير، دمشق ، بيروت الطبعة: الأولى، 1406 هـ/ 1986 م

53. **شرح الإمام الزبيدي على متن الدرة** . الشيخ عثمان الزبيدي . تحقيق : عبد الرزاق علي موسى . المكتبة العصرية بيروت . طبعة : 1409هـ / 1989م

54. **شرح السنة** . أبو محمد البغوي . تحقيق: شعيب الأرنؤوط . المكتب الإسلامي دمشق، بيروت . الطبعة: الثانية، 1403هـ 1983م

55. **شرح الكافية الشافية** . محمد ابن مالك الطائي . تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة: الأولى .

56. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر** . محمد ابن الجزري . ضبط وتعلق: الشيخ أنس مهرة . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الثانية 1420 هـ / 2000 م

57. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر** .أبو القاسم النُّوِيْ ْري . دار الكتب العلمية . تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم . الطبعة: الأولى، 1424 هـ /2003 م

58. **شيخ القراء الإمام ابن الجزري** . د محمد مطيع الحافظ . دار الفكر بيروت ، دمشق . الطبعة : الأولى 1416 هـ / 1995م .

59. **صحيح الإمام البخاري** المكتبة السلفية القاهرة ، الطبعة الأولى 1400هـ

60. **صحيح الجامع الصغير وزياداته** . أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي

61. **صفحات في غلوم القراءات** . د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي . المكتبة الأمدادية . الطبعة: الأولى1415 هـ

62. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** . شمس الدين السخاوي . منشورات دار مكتبة الحياة بيروت .طبعة: 1394هـ/ 1974 م

63. **طبقات الحفاظ** . جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى، 1403 هـ

64. **طبقات الشافعية الكبرى** . تاج الدين عبد الوهاب السبكي . تحقيق :د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو . هجر للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة: الثانية، 1413هـ

65. **طبقات فحول الشعراء** . محمد بن سلّام . تحقيق: محمود محمد شاكر . دار المدني جدة ،

66. **علوم القراءات نشأته أطواره أثره في العلوم الشرعية** . د. نبيل آل إسماعيل . مكتبة التوبة . الطبعة الأولى 1421هـ / 2000

67. **غاية النهاية في طبقات القراء** . أبو الخير ابن الجزري . مكتبة ابن تيمية .

68. **غيث النفع في القراءات السبع** . علي بن محمد النوري الصفاقسي المقرئ المالكي . دار الكتب العلمية بيروت . تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان . الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م

69. **فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات** . محمد إبراهيم محمد سالم . دار البيان العربي القاهرة . الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م

70. **القاموس المحيط** . مجد الدين الفيروزآبادى . تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقُسوسي . مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . الطبعة: الثامنة، 1426 هـ / 2005 م

71. **القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها أحكامها** . عبد الحليم قابة . دار الغرب الإسلامي . الطبعة : الأولى 1999م

72. **القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية** عبد العال مكرم . مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة 1417هـ/ 1996م

73. **القراءات القرآنية والتواتر** د . عبد الحليم قابة . إشراف: محمد عبد النبي . جامعة الجزائر 1428هـ/ 2007

74. **القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية** . محمد حبش . دار الفكر دمشق الطبعة: الأولى 1419 هـ / 1999 م

75. **القراءات وأثرها في علوم العربية .** محمد سالم محيسن . مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة . الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م

76. **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها** يوسف بن علي أبو القاسم الهُذَلي . تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب . مؤسسة سما للتوزيع والنشر . الطبعة: الأولى، 1428 هـ /2007 م .

77. **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي** . عبد العزيز البخاري وهو صدر الشريعة عند الأحناف . دار الكتاب الإسلامي .

78. **كنز المعاني** . الجعبري ،تحقيق يوسف محمد شفيع ،إشراف محمد بن سيدي محمد الأمين ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1420هـ

79. **لسان العرب** . جمال الدين ابن منظور الأنصاري . دار صادر بيروت . الطبعة:الثالثة 1414 هـ

80. **مباحث في علم القراءات** . د رابح دفرور . مطبعة مزوار . الطبعة الأولى 2009 م

81. **المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش** ... . أبو محمد سبط الخياط . تحقيق عبد العزيز ناصر السبر

82. **متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع** . القاسم بن فيره الشاطبي . تحقيق: محمد تميم الزعبي . مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية . الطبعة: الرابعة، 1426 هـ - 2005 م .

83. **متن طيبة النشر في القراءات العشر** . محمد ابن الجزري . تحقيق: محمد تميم الزغبي . دار الهدى، جدة الطبعة: الأولى، 1994 م

84. **مختصر التبيين لهجاء التنزيل** . أبو داود، سليمان بن نجاح ، مجمع الملك فهد المدينة المنورة ، 2002 م

85. **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر** . الشيخ محمد الأمين الشنقيطي . تحقيق سامي العربي . دار اليقين مصر . الطبعة: الأولى 1419هـ / 1999م

86. **المرشد الوجيز** . أبو شامة . تعليق إبراهيم شمس الدين . دارالكتب العلمية بيروت الطبعة : الأولى 2003 م

87. **المستدرك على الصحيحين .** أبو عبد الله الحاكم النيسابوري . تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة: الأولى، 1411هـ / 1990م

88. **المستصفى** . أبو حامد الغزالي . تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي . دار الكتب العلمية . الطبعة: الأولى، 1413هـ / 1993م

89. **المصباح الزاهر في القراءات العشر** البواهر. أبو الكرم المبارك الشهرزوري . تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة : الأولى 2008م .

90. **معالم السنن شرح سنن أبي داود** . أبو سليمان حمد بن محمد بالخطابي . المطبعة العلمية حلب . الطبعة: الأولى 1351 هـ /1932 م

91. **معجم البلدان .** أبو عبد الله ياقوت الحموي . دار صادر، بيروت . الطبعة: الثانية، 1995 م

92. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.** أبو عبد الله الذهبي دار الكتب العلمية . الطبعة: الأولى 1417 هـ/ 1997م

93. **المقنع في رسم مصاحف الأمصار** ،أبو عمرو الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ،مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة

94. **مناهل العرفان في علوم القرآن** . محمد الزُّرقاني . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الثالثة

95. **منجد المقرئين ومرشد الطالبين** . أبو الخير ابن الجزري . دار الكتب العلمية . الطبعة: الأولى 1420هـ/ 1999م

96. **منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم** الأصول السالم محمد الشنقيطي . الرياض 1421هـ

97. **منهج النقد في علوم الحديث** . نور الدين محمد عتر الحلبي . دار الفكر دمشق . الطبعة الثالثة 1418هـ /1997م

98. **موسوعة علوم القرآن** . عبد القادر محمد منصور دار القلم العربي حلب . الطبعة: الأولى، 1422 هـ /2002 م

99. **النجوم الطوالع عل الدرر اللوامع** . إبراهيم المارغيني . دار الفكر بيروت . طبعة

100. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** . بن حجر العسقلاني . تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي . مطبعة سفير بالرياض . الطبعة: الأولى، 1422هـ،

101. **النشر في القراءات العشر** . أبو الخير ابن الجزري . تحقيق : علي محمد الضباع . المطبعة التجارية الكبرى

102. **نيل الأوطار** محمد بن علي الشوكاني تحقيق: عصام الدين الصبابطي . دار الحديث، مصر . الطبعة: الأولى، 1413هـ /1993م

103. **الواضح في علوم القرآن** . مصطفى ديب البغا ، ومحيي الدين ديب مستو . دار الكلم الطيب، دار العلوم الانسانية دمشق الطبعة: الثانية، 1418 هـ - 1998 م

104. **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع .** عبد الفتاح القاضي . مكتبة السوادي للتوزيع الطبعة: الرابعة، 1412 هـ / 1992 م

105. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** . أبو العباس ابن خلكان . تحقيق: إحسان عباس . دار صادر بيروت . الطبعة:الأولى 1971م

فهرس الموضوعات

إهداء.....

شكر.....

مقدمة..... 7. 13

مدخل: التعريف بالإمام ابن الجزري وأركان القراءة الصحيحة.....14. 30

- حياة الإمام ابن الجزري 15
- أهمية كتابه النشر في القراءات العشر..... 19
- أركان القراءة الصحيحة المقبولة..... 22

الفصل الأول :شرط التواتر في قبول القراءات القرآنية (دراسة نظرية) 31. 85

المبحث الأول: التعريف بالتواتر والمشهور والآحاد ، وفروق مهمة..... 33

المطلب الأول : التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء الحديث والقراءات....34

الفرع الأول: التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء الحديث.....34

الفرع الثاني: التعريف بهذه المصطلحات لدى علماء القراءات..... 37

المطلب الثاني : فروق مهمة لمصطلحات القراءات.....41

المبحث الثالث: اشتراط ركن التواتر في قبول القراءة.....45

المطلب الأول : ركن التواتر عند الأئمة..... 47

المطلب الثاني : مناقشة وترجيح 62

المبحث الثالث:طرق القراءات عند الأئمة..... 67

المطلب الأول:طرق القراءات.....68

المطلب الثاني: منهج ابن الجزري في انفردات القراء.....81

الفصل الثاني : أثر الخلاف بين ابن الجزري والجمهور في القراءات العشر فرشا وأصولا (دراسة تطبيقية) ..... 86 . 120

المبحث الأول: أثر الخلاف في أصول القراءات العشر.....88

المطلب الأول: أثر الخلاف في باب الإدغام الكبير.....89

المطلب الثاني : أثر الخلاف في باب المد والهمزتين المجتمعتين في كلمة.....94

المطلب الثالث : أثر الخلاف في باب الوقف على مرسوم الخط وياءات الإضافة ..98

المطلب الرابع : أثرالخلاف في باب الفتح والإمالة ، وباب ترقيق الراءات وتفخيمها ..103

المبحث الثاني : أثر الخلاف في فرش حروف القراءات العشر..... 106

المطلب الأول : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأول من القرآن..... 107

المطلب الثاني : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الثاني من القرآن.....109

المطلب الثالث : أثر الخلاف في فرش حروف الثلث الأخير من القرآن..... 112

المبحث الثالث : أثر الخلاف فيما صح من غير طرق النشر..... 115

الخاتمة 121

ملحق 124

الفهارس 130ـ 152

فهرس الآيات.....131

فهرس الأحاديث.....135

فهرس الأعلام أصحاب الطرق.....136

فهرس المصادر والمراجع 140

فهرس الموضوعات.....149

ملخص

إنّ التأمل في مباحث علم القراءات يدرك جهود الإمام ابن الجزري بالنسبة لما سبقوه، لا من حيث القراءات الثلاثة والطرق الكثيرة التي أضافها بعد تحقيق سندها وإثبات تواترها عموما، وإنما كذلك من حيث ضبطه لأركان القراءة الصحيحة، وعدوله عن ركن التواتر.

وبهذا الإدراك تتبلور معه إشكالية مفادها: ما هي الأمثلة التي تطرح في القراءات العشر ولا يوجد له جواب يستقيم إلاّ في مذهب ابن الجزري؟ ويتجلى الأمر في اشتمال بعض كتب القراءات المشهورة على أوجه لا توجد إلا في كتاب أو اثنين من كتب القراءات وهذا لا يثبت به التواتر، إلى أن جاء الإمام ابن الجزري وألحقها بالقراءة الصحيحة، لصحة سندها واشتهارها وتلقيها بالقبول، وهل قال العلماءبها بشرط؟ وكيف كان ابن الجزري يرافع وينتصر لمذهبه؟

ومن أهم نتائج هذا البحث:

- إن القراءات القرآنية العشر المقروء بها اليوم هي قراءات متواترة بالجملة، وما لم يتحقق فيه التواتر فلها حكمه لإفادتها القطع بعد أن استفاضت شهرتها، ووافقها الرسم العثماني، والعربية وتلقاها الأئمة بالقبول، والقطع الذي أفادته هو غاية ما يفيده التواتر.
- إنّ الرأي الراجح هو أن القراءة المقبولة هي القراءة المتواترة، والتي صح سندها واشتهرت واستفاضت وتلقتها الأمة بالقبول.

Le résumé

Le méditant dans les recherches de la science des lectures sais les efforts de l'imam Ibn El-Jazari par rapport à ces prédécesseurs, non seulement sur les trois lectures et les nombreuses façons qu'il a ajouté, après avoir vérifié leurs origines et prouvé leur transmission en général, mais aussi concernant la régie des règles de la bonne lecture, et impartialité concernant la transmission.

De cette prise de conscience jaillit la problématique suivante: quels sont les exemples présents dans les dix lectures et qui n'ont de réponses correctes que dans le courant d'Ibn Al-Jazari? Cela se reflète dans la fait que certains livres des célèbres lectures contiennent des lettres qui n'existent que dans un ou deux livres des lectures ce qui ne prouve pas la transmission de génération en génération, jusqu'à ce que l'Imam Ibn Al- Jazari lui fasse correspondre la lecture correcte, pour son origine solide, sa célébrité et son acceptation. Les savants avant lui le lui ont-ils imposé? Et comment Ibn Al-Jazari se défendait et triompha pour son courant?

Parmi les résultats les plus importants de cette recherche:

- Les dix lectures coraniques utilisées aujourd'hui sont des lectures transmises phrase par phrase, ce dont la transmission n'est pas prouvée est certifié par la célébrité et fut acceptée par les écritures ottomanes et arabes et il fut accueillie par l'acceptation de la part des Imams, la certitude qu'elles ont eu est le but même de la transmission.

- L'opinion équitable est que la lecture acceptée c'est celle dont la transmission à été prouvée en plus de la célébrité ainsi que l'acceptation des Imams.